



كلية الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا  
تخصص اقتصاد إسلامي

أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في الاقتصاد

الفلسطيني

**The Impact of Israeli Monetary Policy on`  
Inflation in the Palestinian Economy**

إعدادُ الباحثِ:

محمد أحمد محمد الحج صالح - الرشق

قُدِّمَت هذه الرِّسَالَةُ اسْتِكْمَالًا لِمُتَطَلِّبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ فِي الدِّرَاسَاتِ  
العُلْيَا "تخصص اقتصاد إسلامي-كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الجامِعِيَّةِ للدراسات الإسلامية

يونيو 2022 - ذو القعدة 1433

## نتيجة الحكم

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية عبر أدواتها (سعر الفائدة الرسمي وسعر صرف الشيكل الإسرائيلي) على التسبب في زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2012م - 2020م. ومن أجل الوصول إلى مقترحات تساعد في تخفيض معدلاته والتقليل من آثاره في الاقتصاد الفلسطيني. ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع هذه الظاهرة، ومن خلال التركيز على ثلاث متغيرات مستقلة وهي:

- معدلات الفائدة التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي.
- سعر صرف عملة الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار.
- معدلات التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك أي تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في معدل الفائدة الرسمي الذي يحدده بنك إسرائيل المركزي، على معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة (2012م - 2020م).

وأما بالنسبة لتأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فيمكن القول إنه كان هناك تأثير إيجابي في بعض السنوات، وسلب في سنوات أخرى، وفقاً لارتفاع أو انخفاض سعر الصرف.

ولا شك أنه كان هناك اتساقاً كبيراً في التغير بين معدلات التضخم في فلسطين مع التغيرات في معدلاتها في إسرائيل في نفس الفترة، ويُعد التضخم في فلسطين إلى حد كبير تضخماً مستورداً ويظهر اعتماداً كبيراً على الأسعار العالمية وعلى أسعار الغذاء والوقود بشكل خاص.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: إعادة النظر في اتفاق باريس، وبما يتناسب مع حاجات المواطن والاقتصاد الفلسطيني، ومطالبة الاحتلال بدفع المستحقات الناجمة عن فقدان عائد الإصدار لاستخدام الشيكل في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى تقليل المعاملات التجارية التي تتم بالشيكل الإسرائيلي، واستبدالها بمعاملات تعتمد الدينار الأردني والدولار الأمريكي، وكذلك ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والبحث في إمكانية إصدار عملة وطنية فلسطينية.

## Abstract

This study aims to recognize the effect of Israeli Monetary policy through its different means: (Interest rate, Shekles exchange rate) on increase of Palestine economy's inflation rate during 2012-2020. The main object of this study is to provide solutions to decrease inflation and its effects on Palestinian economy.

To purposes of the study required, the descriptive analytical method was used, as it is appropriate to this phenomenon, and by focusing on three independent variables:

- Interest rates set by the Central Bank of Israel.
- The exchange rate of the Israeli shekel against the dollar.
- Inflation rates in the Israeli economy.

The study concluded that there was no effect of the Israeli monetary policy, represented in the official interest rate determined by the Central Bank of Israel, on the inflation rate in Palestine during the period (2012-2020).

As for the effect of the exchange rate of the Israeli shekel against the dollar, it can be said that there was a positive effect in some years, according to the rise or fall of the exchange rate, and a negative in others.

There is no doubt that there was great consistency in the change between inflation rates in Palestine with changes in their rates in Israel during the same period. Inflation in Palestine is considered to a large extent imported inflation and shows great dependence on international prices and on food and fuel prices in particular.

The study came with a set of recommendations, the most important of which are: to reconsider the Paris Agreement, in proportion to the needs of the Palestinian citizen and economy, and to demand the occupation to pay the dues resulting from the loss of the issuance proceeds for the use of the shekel in the Palestinian areas, in addition to reducing commercial transactions made in Israeli shekels, and replacing them with transactions that depend on the Jordanian and US dollar, as well as the need to reconsider the trade and economic policies between the Palestinian Authority and Israel, and to discuss the possibility of issuing a Palestinian national currency.

## الإهداء

إلى من أفنقدهُ دوماً والدي العزيز رحمهُ الله (أبو محمد)، وإلى والدتي الغالية (أم محمد).

إلى شريكةِ حياتي وألمي وألمي التي تحمّلتُ وصبرتُ الكثير (أم خالد).

إلى كلّ الجمالِ أبنائي الأحبّة (راما وخالد).

## شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-.

الشكر لله أولاً، الذي وفقني لإنجاز هذه الرسالة وأشكره على نعمه التي لا تُعد ولا تُحصى، وانطلاقاً من قول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: "مَنْ لَا يَشْكُرِ النَّاسَ لَا يَشْكُرِ اللَّهَ"

واعترافاً بالفضل لأهله، فإنني أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل (ضرار أبو سيبي) على ما كرسه من جهدٍ ووقتٍ وبلا حدودٍ لأكثر من سنةٍ ونصفٍ حيثُ تعلّمتُ منه الكثيرَ الكثيرَ. كما أتقدم بالشكر والتقدير لأخي وزميلي (أشرف زغير) ولأهله الكرام على ما بذلوه في توفير الكتب والمصادر لهذه الدراسة.

والشكر موصولاً إلى أولئك الذين ساعدوني في توفير المراجع والمصادر ولا أعرفهم.

## جدول المحتويات

ب.....	نتيجة الحكم
ت.....	ملخص
ث.....	Abstract
ج.....	الإهداء
ح.....	شكر وتقدير
خ.....	جدول المحتويات
ر.....	فهرس الجداول
س.....	فهرس الأشكال
1.....	الفصل الأول\ الإطار العام
2.....	1.1 المقدمة
4.....	1.2 فرضيات الدراسة
4.....	1.3 أهمية الدراسة
4.....	1.4 أهداف الدراسة
5.....	1.5 حدود الدراسة
5.....	1.6 مجتمع الدراسة
5.....	1.7 عينة الدراسة
5.....	1.8 متغيرات الدراسة
5.....	1.9 منهجية الدراسة
6.....	1.10 مصادر جمع البيانات
6.....	1.11 تحليل البيانات
6.....	1.12 هيكلية الدراسة
7.....	1.13 الدراسات السابقة
12.....	1.14 موقع هذه الدراسة
13.....	الفصل الثاني\ الإطار النظري المفاهيمي للدراسة
14.....	2.1 المقدمة
14.....	2.2 التضخم والمدارس والنظريات الاقتصادية
15.....	2.2.1 التضخم في الفكر الكلاسيكي
17.....	2.2.2 التضخم في الفكر النيوكلاسيكي
19.....	2.2.3 التضخم في الفكر الاقتصادي الإسلامي
21.....	2.2.4 التضخم في الفكر الحديث
23.....	2.2.5 التضخم في الفكر المعاصر
23.....	2.2.5.1 النظرية الكمية الحديثة والتضخم
24.....	2.2.5.2 المدرسة السويدية الحديثة والتضخم

25.....	2.2.5.3	المدرسة الهيكلية والتضخم
26.....	2.3	مفهوم وأنواع التضخم.....
26.....	2.3.1	مفهوم التضخم.....
29.....	2.3.2	خصائص التضخم.....
30.....	2.3.3	أنواع وأسباب التضخم.....
30.....	2.3.3.1	معيّار حدّة التضخم.....
32.....	2.3.3.2	معيّار مصدر التضخم.....
35.....	2.3.3.3	معيّار إشراف الدولة على الأسعار.....
36.....	2.3.3.4	معيّار تعدد القطاعات الاقتصادية.....
38.....	2.4	قياس التضخم.....
38.....	2.4.1	الأرقام القياسية للأسعار.....
40.....	2.4.2	الفجوة التضخمية.....
44.....	2.5	آثار التضخم.....
44.....	2.5.1	الآثار الاقتصادية.....
48.....	2.5.2	الآثار الاجتماعية للتضخم.....
50.....	2.5.3	المقريزي وآثار التضخم.....
51.....	2.6	وسائل مكافحة التضخم.....
52.....	2.6.1	السياسة النقدية.....
56.....	2.6.2	السياسة المالية Fiscal policy.....
59.....		الفصل الثالث\ الاقتصاد الفلسطيني واتفاق باريس.....
60.....	3.1	المقدمة.....
60.....	3.1.1	الاقتصاد الفلسطيني بين 1967م-1994م.....
65.....	3.1.2	الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية 1994م-1999م:.....
67.....	3.1.3	الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 2000م-2011م.....
71.....	3.2	بروتوكول باريس في المجال النقدي.....
76.....	3.3	السياسة النقدية الإسرائيلية.....
76.....	3.3.1	تخطيط الحكومة الإسرائيلية للسياسة النقدية.....
77.....	3.3.2	بنك إسرائيل المركزي والسياسة النقدية.....
78.....	3.3.2.1	الانتقادات الموجهة للسياسة النقدية الإسرائيلية.....
78.....	3.3.2.2	أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية <sup>(٥)</sup> .....
81.....		الفصل الرابع\ الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني (2012م- 2020م).....
82.....	4.1	المقدمة.....
82.....	4.2	المؤشرات الاقتصادية الكلية.....
82.....	4.2.1	الناتج المحلي الإجمالي GDP.....



87.....	4.2.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
89.....	4.2.3	مكونات الناتج المحلي الإجمالي
98.....	4.2.5	البطالة
101.....	4.3	مؤشرات المالية العامة
101.....	4.3.1	الإيرادات العامة
103.....	4.3.2	النفقات العامة
105.....	4.3.3	الفائض/العجز المالي
106.....	4.3.4	الدَّين العام
107.....	4.4	مؤشرات السيولة النقدية
108.....	4.4.1	عرض النقود:
109.....	4.4.2	سعر الصرف
111.....	4.4.3	معدل الفائدة
112.....	4.5	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
114.....		الفصل الخامس\ أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين
115.....	5.1	المقدمة
116.....	5.2	السياسة النقدية الفلسطينية
117.....	5.2.1	مقيدات السياسة النقدية الفلسطينية
118.....	5.2.2	غياب العملة الوطنية الفلسطينية وأثره على التضخم
122.....	5.2.3	أسعار صرف العملات وأثرها في التضخم في الاقتصاد الفلسطيني
124.....	5.2.4	مشكلة الشواكل الفائضة وكلفتها على الاقتصاد الفلسطيني
126.....	5.3	جوانب أخرى تؤثر على التضخم
127.....	5.3.1	ضريبة القيمة المضافة
128.....	5.3.2	الجوانب التجارية
129.....	5.3.3	العمالة وأثرها على التضخم
130.....	5.4	التضخم في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة (2012م-2020م)
131.....	5.4.1	استطلاع للتضخم بعد بروتوكول باريس وقبل فترة الدراسة
132.....	5.4.2	تحليل: التضخم في فترة الدراسة (2012م-2020م).
133.....	5.4.2.1	معدلات التضخم في (2012م-2013م):
141.....	5.4.2.2	العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م
147.....	5.4.2.3	استئناف النشاط الاقتصادي بعد عدوان 2014م
153.....	5.4.2.4	بؤادر انتعاش الاقتصاد العالمي كما قبل 2008م
158.....	5.4.2.5	عام الجائحة- تدهور الاقتصاد العالمي
164.....		فصل الخلاصة والاستنتاجات
167.....		توصيات الدراسة
169.....		المصادر والمراجع

## فهرس الجداول

- جدول ( 3:1 ) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 1994م-1999م..... 66
- جدول ( 3:2 ) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2000م-2011م..... 69
- جدول ( 4:1 ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) خلال الفترة (2012م-2020م) بالمليون دولار..... 83
- جدول ( 4:2 ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) في الفترة (2012م-2020م) بالدولار..... 87
- جدول ( 4:3 ) الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالمليون دولار في الفترة (2013م-2020م) سنة الأساس 2015م..... 90
- جدول ( 4:4 ) الإنفاق الاستثماري الإجمالي بالمليون دولار في الفترة (2013م-2020م) سنة الأساس 2015م..... 91
- جدول ( 4:5 ) الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) بالمليون دولار..... 93
- جدول ( 4:6 ) نسبة الصادرات إلى الواردات/ ودرجة الانفتاح التجاري في الفترة (2012-2020)..... 94
- جدول ( 4:7 ) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (سنة الأساس 2015م) بالمليون دولار..... 96
- جدول ( 4:8 ) معدل البطالة خلال الفترة (2012م-2020م)..... 99
- جدول ( 4:9 ) الإيرادات العامة بالمليون دولار (سنة الأساس 2015م)..... 102
- جدول ( 4:10 ) النفقات العامة بالمليون دولار (سنة الأساس 2015م)..... 103
- جدول ( 4:11 ) العجز المالي للسلطة الفلسطينية /مليون دولاراً..... 105
- جدول ( 4:12 ) إجمالي الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012م-2020م)..... 106
- جدول ( 4:13 ) عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012م-2020م) // مليار دولار..... 108
- جدول ( 4:14 ) متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م)..... 110
- جدول ( 4:15 ) معدل الفائدة على الاقراض بالدولار والشيكل في الفترة (2012م-2020م)..... 111
- جدول ( 5:1 ) خسائر خزينة السلطة الفلسطينية من فقدان عوائد الإصدار السينيوريج (2012م-2020م) بالمليون دولار سنة الأساس 2015م..... 121
- جدول ( 5:2 ) معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل بين عامي (2000م-2011م)..... 131
- جدول ( 5:3 ) بيانات التضخم الربعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2020م)..... 134
- جدول ( 5:4 ) تواريخ تعديل نسبة الفائدة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي (2013م-2020م)..... 137
- جدول ( 5:5 ) متوسط أسعار صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م)..... 138
- جدول ( 5:6 ) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك/مسح 2010م..... 148
- جدول ( 5:7 ) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المنطقة..... 149

جدول ( 5:8 ) معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل للفترة (2012م-2020م): .....162

## فهرس الأشكال

- شكل ( 4:1 ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) خلال الفترة (2012م-  
2020م) بالمليون دولار ..... 83
- شكل ( 4:2 ) معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال (2012م-2020م) ..... 87
- شكل ( 4:3 ) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2012م-2020م) سنة الأساس  
2015م. .... 88
- شكل ( 4:4 ) نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي من GDP خلال (2012م-2020م) ..... 90
- شكل ( 4:5 ) تطور نسبة الإنفاق الاستثماري من GDP في الفترة 2013م- 2020م. .... 92
- شكل ( 4:6 ) درجة الانفتاح التجاري ونسبة الصادرات إلى الواردات في الاقتصاد الفلسطيني (2012م- 2020م)<sup>0</sup>  
..... 95
- شكل ( 4:7 ) تطور نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال (2012م-2020م). .... 97
- شكل ( 4:8 ) تطور معدل البطالة خلال الفترة (2012م-2020م)<sup>0</sup> ..... 99
- شكل ( 4:9 ) تطور الإيرادات العامة من خلال الفترة (2013م-2019م) ..... 103
- شكل ( 4:10 ) تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013م- 2019م)<sup>0</sup> ..... 104
- شكل ( 4:11 ) تطور الفائض /العجز المالي خلال الفترة (2013م- 2019م)<sup>0</sup> ..... 105
- شكل ( 4:12 ) تطور الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012م- 2019م)<sup>0</sup> ..... 107
- شكل ( 4:13 ) تطور عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012م- 2020م) ..... 109
- شكل ( 4:14 ) تطور سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م)<sup>0</sup> ..... 110
- شكل ( 4:15 ) تطور معدل الفائدة على الإقراض بالدولار والشيكل في الفترة (2012م-2020م)<sup>0</sup>. .... 112
- شكل ( 5:1 ) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2000م-2011م) ..... 132
- شكل ( 5:2 ) تطور معدلات التضخم الربعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2014م)<sup>0</sup> ..... 144
- شكل ( 5:3 ) تطور معدلات التضخم الربعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2015م-2017م)<sup>0</sup> ..... 153
- شكل ( 5:4 ) تطور معدلات التضخم الربعية في فلسطين وفي إسرائيل في الفترة (2018م-2020م)<sup>0</sup> ..... 161
- شكل ( 5:5 ) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2020م)<sup>0</sup> ..... 162

## الفصل الأول الإطار العام

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة

لا شك أن الاقتصاد الفلسطيني يتفرد بخصوصية تميزه عن كل الاقتصادات الناشئة. سواءً في منطقتنا، أو في بقية العالم، وذلك من خلال التبعية شبه المطلقة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يزيد من التحديات والعراقيل التي تقف في سبيل تحقيق نموه وتنميته وتطوره، فالإقتصادات الناشئة تعاني من عراقيل وتحديات كثيرة، وأحد هذه التحديات المهمة هو ارتفاع المستوى العام للأسعار/ التضخم.

ولم يسلم الاقتصاد الفلسطيني من هذا التحدي، الذي تظهر خصوصيته في حقيقة عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية مستقلة، تملك كل أدواتها، لتعالج هذا التحدي، بالإضافة إلى عدم وجود عملة وطنية مستقلة، حيث يعتبر بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في (1994/4/29م) وهو الملحق لإعلان المبادئ (أوسلو)، يعتبر الاتفاق التعاقد الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس أنه أبقى على نظام الاتحاد الجمركي ما بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين، ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وحولها من حالة أمر واقع مفروض بقوة الاحتلال، إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين.

وقد نصّت المادة الرابعة من البروتوكول على إنشاء سلطةً نقديةً فلسطينيةً تتمتع بصلاحياتٍ ومسؤولياتٍ لتنظيم وتنفيذ السياسات المالية، وتعمل بمثابة مقرض وملاذٍ أخير للنظام المصرفي في الأراضي الفلسطينية وبناءً عليه، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية المرسوم رقم: 1994/184م القاضي بتشكيل سلطة النقد، وفيما بعد صادق على قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم: 1997/2م، لتنظيم عمل سلطة النقد، وينص القانون على مهام سلطة النقد ومسؤولياتها في تنظيم الأنشطة المصرفية والاحتفاظ باحتياطي السلطة الفلسطينية من ذهب و عملات أجنبية وتوفير السيولة وغيره من الأعمال الخاصة بسلطة النقد.

وينص البروتوكول في البند العاشر من هذه المادة على أن الشيك الإسرائيلي سيظل واحداً من العملات الثلاث المتداولة في المناطق الفلسطينية، وسيستخدم كوسيلة للدفع في الأراضي

السلطانية وذلك إلى حين التوافق على استصدار عملة فلسطينية بديلة من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة JEC: Jointins Economics Committee

كما وينص البروتوكول على أنه سيسمح الجانبان بعلاقات متبادلة بين بنوك كل منهما، وأنه سيكون لسلطة النقد الفلسطينية حق تحويل الشواكل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية على أن تُحدد هذه الكمية على أساس فائض أو عجز ميزان المدفوعات بين الطرفين وتشير البيانات الرسمية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية من 100% في عام 1996م: سنة الأساس، ليصل إلى 166.2% في عام 2008م، أي أن هناك تضخماً في الأسعار خلال هذه الفترة بنسبة 66.2%، وهو ما يشكل زيادة سنوية قدرها 5.5%.

كما بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك 138.75% في عام 2013م، مقارنة لسنة 2004م أي بنسبة ارتفاع تُقدر بحوالي 4.3% سنوياً. ويؤثر هذا التضخم سلباً على الأفراد من خلال تراجع مستويات المعيشة لمحدودي الدخل وارتفاع معدلات الفقر، ومن ناحية أخرى، تأثيره على قطاع الأعمال كضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج، والتأثير السلبي بشكل عام على الحياة الاقتصادية وتقليص مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي.

إن هذه الدراسة تحاول البحث في العلاقة بين هذه المعطيات التضخمية والسياسة النقدية "الإسرائيلية"، ولن تبحث في المسببات التقليدية للتضخم في البلدان الناشئة وعليه، فإن سؤال البحث الرئيس هو:

### إلى أي مدى تؤثر السياسة النقدية الإسرائيلية في زيادة معطيات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال، سنطرح أسئلة فرعية تساعدنا في الإجابة من خلال فصول البحث:

1. ما هي محاور العلاقة الرئيسة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي؟
2. ما هي السياسة النقدية "الإسرائيلية"؟
3. كيف ربطت اتفاقية باريس بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي؟
4. ما هي أسباب ومؤشرات وجود تضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟
5. هل تؤدي السياسة النقدية "الإسرائيلية" إلى زيادة نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني؟

## 1.2 فرضيات الدراسة

يُحدد الباحث فرضياته من خلال فرضية رئيسية هي:

**الفرضية الرئيسية:** هناك دلالات إحصائية تثبت أن السياسة النقدية "الإسرائيلية" تزيد من نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

يتفرع من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية هي:

1. رغم انتهاء المدة الافتراضية لبروتوكول باريس، ما زال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد "الإسرائيلي" في كل مفاصله، وخاصةً في الأمور النقدية.
2. هناك دلالات إحصائية تثبت أن هناك أسباباً أخرى للتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، عدا السياسات النقدية "الإسرائيلية".
3. عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني التخلي عن الشيكال في إطار الاتفاقات الحالية والوضع السياسي القائم.

## 1.3 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. يكشف البحث عن مدى تأثير الاقتصاد الفلسطيني بالسياسة النقدية "الإسرائيلية".
2. يعالج البحث قضية التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، ليس فقط كونه تابعاً لاقتصاد "إسرائيلي" متطور، وإنما كنتيجة لتأثره بالسياسة النقدية "الإسرائيلية".
3. يلفت انتباه المسؤولين الفلسطينيين والاقتصاديين والمختصين في المجال الاقتصادي إلى خصوصية الحالة الفلسطينية وأهمية هذه المشكلة، ومحاولة تقديم حلول عملية لها في إطار الإمكانيات المتاحة، ومن بينها دراسة إمكانية إلغاء التعامل بالشيكال والبقاء على الدينار والدولار.

## 1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. معرفة أثر السياسة النقدية "الإسرائيلية" على التسبب في زيادة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.



2. التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني.

3. بيان الارتباط العضوي بين الاقتصاد الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، والاقتصاد "الإسرائيلي" المحتل الغاصب في إطار الاتفاقات الحالية.

### 1.5 حدود الدراسة

تتمثل في تحديد الأوضاع الاقتصادية وفقاً للحالة الفلسطينية (2012م - 2020م)

### 1.6 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من السياسة النقدية الإسرائيلية والسياسة النقدية للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي كأداة مهمة لعلاج التضخم بالإضافة إلى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين التي صدرت في تقارير التضخم الربعية عن سلطة النقد الفلسطينية منذ عام 2012م - 2020م، باعتبار أن هذه الفترة كافية للوقوف على مدى تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين.

### 1.7 عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من مفردات مجتمع الدراسة كافة .

### 1.8 متغيرات الدراسة

#### ▪ المتغيرات المستقلة:

السياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في الأساس في نسبة الفائدة المفروضة في البنك المركزي الإسرائيلي، ومعدلات سعر صرف الشيكل الإسرائيلي، ومعدلات التضخم في إسرائيل، ومقيدات بروتوكول باريس للسياسة النقدية الفلسطينية.

#### ▪ المتغير التابع:

- المتغير القياسي العام للأسعار في فلسطين.
- معدلات التضخم في فلسطين.

### 1.9 منهجية الدراسة

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيقوم بتحليل كثير من المعطيات والبيانات المنشورة في تقارير التضخم الربعية التي تنشرها سلطة النقد الفلسطينية وذلك من

2012م - 2020م، وتحليل البيانات المقابلة لنفس الفترة في إسرائيل والتي تتعلق بنسبة الفائدة وتغيرها في كل مرة، بالإضافة إلى أسعار صرف الشيكل وتحليل المستوى العام للأسعار ونسبة التضخم الإسرائيلية، وفحص التزامن من عدمه في كل من الفائدة وسعر الصرف مع زيادة أو نزول نسبة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، بهدف الوصول إلى جواب عن سؤال البحث المذكور سابقاً، حيث سيتم إدخال المنهجيات المقارنة بين الأسعار والمعطيات في الفترات المذكورة بين الاقتصاديين بشكل واضح.

### 1.10 مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية.

**المصادر الأولية:** وتعتمد على منشورات سلطة النقد الفلسطينية من تقارير التضخم سواءً الربعية أو السنوية لفترة الدراسة، بالإضافة إلى البيانات ذات العلاقة التي ينشرها بنك إسرائيل المركزي.

**المصادر الثانوية:** تعتمد على المصادر المتاحة من الكتب العربية والإنجليزية والدوريات والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية والمواقع الإلكترونية، ومنشورات أخرى متعلقة بموضوع الدراسة.

### 1.11 تحليل البيانات

اعتمد الباحث بالأساس على مقارنة معدلات التضخم في إسرائيل وتزامنها مع معدلات التضخم في فلسطين، ومعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني عند فرض قيود ومحددات على سلطة النقد الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي بالإضافة إلى محاولة اكتشاف ارتفاع أو انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني استجابة لارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة المفروضة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي، ولتغير أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي كأداتين مهمتين للسياسة النقدية الإسرائيلية.

### 1.12 هيكلية الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، عدا فصل الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات في نهاية الدراسة، حيث يعرض الفصل الأول: الإطار العام لهذه الدراسة، فيما ينظم الفصل

الثاني الإطار النظري والمفاهيمي الذي يضبط معايير الدراسة، وأما الفصل الثالث، فيعطي فكرة ونبذة تاريخية عن الاقتصاد الفلسطيني، وعن اتفاق باريس، حيث الخصوصية المتفردة لهذا الاقتصاد الضعيف والمحاصر، ثم يُعطي الفصل الرابع صورة عن الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني في فترة الدراسة الممتدة بين 2012م - 2020م، ثم يناقش الفصل الأخير والمركزي أثر السياسة النقدية الإسرائيلية المتمثل في سعر الفائدة الرسمي بالإضافة إلى سعر صرف الشيك الإسرائيلي مقابل الدولار على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

### 1.13 الدراسات السابقة

بعد اطلاع الباحث على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة فقد قام الباحث بترتيبها من الأحدث للأقدم كالتالي:

#### 1. دراسة (الديراوي، 2016م) بعنوان: "متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية كدعامة ضرورية للتنمية الاقتصادية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية، إذ أن أدبيات الفقه الاقتصادي تؤكد على ضرورة استكمال بناء النظام النقدي والمصرفي بإصدار عملة وطنية تسهم في بناء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، والذي يعاني من تشوهات واختلالات سببها التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

وخلصت الدراسة إلى أن غياب العملة الوطنية أثر سلباً على نمو الاقتصاد الفلسطيني بمؤشراته النقدية الاقتصادية، وأدى إلى فقدان السلطة الفلسطينية لعائد الإصدار والذي يُقدر بحوالي 150 - 200 مليون دولاراً سنوياً.

وقد أوصت الدراسة ببناء اقتصاد قومي وفعال يُسهم في إنجاح إصدار عملة وطنية تستطيع اكتساب الثقة والمصداقية والقدرة على الحفاظ على قيمتها لمواجهة التقلبات والاختلالات والصدمات المالية والاقتصادية.

#### 2. دراسة (قديح - 2015م) بعنوان: "محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية، (1995م - 2013م)"

وقد هدفت رسالة الماجستير إلى التعرف على أهم المحددات والعوامل المؤثرة في معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة المذكورة من أجل الوصول إلى مقترحات تساعد في تخفيض معدلاته والتقليل من آثاره في الاقتصاد.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي ناقش معطيات لمعدل النمو الاقتصادي، والإنفاق العام، والمساعدات الدولية، والدين العام، وأسعار الفائدة، والصرف، ومعدل البطالة وعرض النقد} وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وكلاً من معدل النمو الاقتصادي وعرض النقد والعجز المالي ومعدل البطالة والانفتاح الاقتصادي.

بينما كانت العلاقة عكسية مع سعر الصرف والاستقرار السياسي، ولم يكن للإنفاق العام والمساعدات الدولية والدين العام ومعدل الفائدة أي تأثير على معدل التضخم في فلسطين ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: ضرورة إصدار عملة وطنية وضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة وإسرائيل ومحاولة الوصول لاتفاق جديد بدلاً لاتفاق باريس، يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني من أجل تقليل حدة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

### 3. دراسة (الديراوي، 2014م) بعنوان: "العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية - آفاق مستقبلية"

يُسلط هذا البحث الضوء على الأهمية الاستراتيجية التي تشكل مركزاً أساساً لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد وتمكينه من إصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة بسبب الاحتلال وبلوغ هدف تقليص الارتباط التبعية بالاقتصاد الإسرائيلي وتنويع العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع العالم الخارجي.

وهدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة على هيكل الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة التعمق في الاتفاقيات الاقتصادية وتحديد الثغرات وأوجه القصور من وضوحها وفهم أبعادها وكيفية تحسين مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل المتغيرات العربية بعد 2010م.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات والتقارير المنشورة وغير المنشورة وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء، وقد توصل الباحث إلى نتائج منها:

- فشل تحقيق التعاون الاقتصادي المطلوب في الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة والدول العربية.
- نجاح إسرائيل في فرض علاقة اقتصادية غير متكافئة باتباعها استراتيجية الاحتواء الشامل.

- فشل السلطة الفلسطينية في بناء إدارة اقتصادية تقوم بتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني.

#### 4. دراسة (سرداح، 2012م) بعنوان: "الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي، وآفاق التكامل الإقليمي"

هدفت رسالة الماجستير إلى بحث إمكانيات إعادة هيكلة بنى القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في محاولة للتحرر من التبعية الاقتصادية للاحتلال، بالإضافة إلى تقييم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول الجوار للانطلاق بهذه العلاقات نحو تطبيق علاقة اقتصادية سوية للنهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني والاستفادة من العمق العربي، وذلك من خلال تطبيق أحد خيارات التكامل الاقتصادي مع هذه الدول، وقد اعتمدت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال الجداول والأرقام لبيان أهمية العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول الجوار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود خلل في الهياكل الاقتصادية الفلسطينية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وارتفاع نسب الفقر والبطالة وتقصير وعجز صانعي القرار في إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية، وأية علاقة اقتصادية مستقبلية مع دول الجوار من خلال تطبيق شكل من أشكال التكامل كمنطقة تجارة، لن يكون فعالاً ومكتمل بشكله النهائي، إلا في حال تغيير موازين القوى في المنطقة وانتهاء الاحتلال.

وأوصت الدراسة بضرورة تغييرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية والعمل على فتح آفاق اقتصادية جديدة أمام الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة الاستفادة من العمق العربي، وكذلك تقليل التبعية لاقتصاد الاحتلال.

#### 5. دراسة (رجب 2011م) بعنوان: "أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين".

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية لدى السلطة الفلسطينية وملامح هذه السياسة والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التعرف على حالة التضخم بين 1996م - 2008م، وقد اعتمدت الدراسة منهجية تحليل البيانات والتحليل الوصفي بواسطة الجداول والنسب المئوية، وخلصت أبرز النتائج منها أن الزيادة في إجمالي النفقات يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد بأن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تتجح في علاج

مشكلة التضخم نظراً للمؤثرات الداخلية والخارجية لتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

وقدم الباحث مجموعة توصيات منها: انتهاج سياسة إنفاقية تقوم على ترشيد الانفاق الحكومي بشكل عام والإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكل خاص، وذلك من خلال البدء بتنفيذ سياسة التقاعد المبكر والتوجه نحو الإصلاح الإداري، والعمل على التخلص من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال وتوجيه المنح والمساعدات إلى إنشاء مشاريع ذات صيغة استثمارية.

6. دراسة (عوض، 2011م) بعنوان: "آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن حقيقة إصدار العملة الوطنية، رغم أهميته في تحقيق المكاسب الاقتصادية من تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية، إلا أن لعملية الإصدار أخطاء ومحاذير تتطوي فيما ينجم عن الإصدار من مشاكل عديدة، والطريق ليس وريداً حتى يشتد عود هذه العملة وتحظى بالثقة المطلقة وتقوم بوظائفها كوسيط للتبادل وسيلة لتسوية المدفوعات وكمخزن للقيمة، وفي ذات الوقت تكشف الدراسة عن الخسائر الجسيمة بسبب استمرار تداول النظام المالي الفلسطيني لعدة عملات أجنبية، والتغيرات التي تجري على أسعار صرف هذه العملات، وكذلك إلى حرمان السلطات النقدية من المنافع التي يمكن أن تجنيها جراء عملية الإصدار السينيوريج.

واعتمدت الدراسة في منهجيتها على استخدام الأسلوب التحليلي الوصفي والاستقراء التاريخي للأنظمة النقدية التي ارتكزت في عملها على مجالس النقد، وذلك بهدف معرفة مدى ملاءمة ترتيبات مجلس النقد لحالة النظام النقدي الفلسطيني، كإطار مؤسسي يمكن من خلاله أن يوفر فرص النجاح لهذه العملية في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي يواجهها.

واعتبرت الدراسة أن أهميتها كونها تضع تصور متكامل أمام صناع القرار في السلطة الفلسطينية ومخططي السياسة النقدية لمشروع إصدار العملة الوطنية الفلسطينية ضمن مجلس نقد فلسطين خاصة وأن السلطة تمتلك بعض المقومات الأساسية لنجاح مثل هذا المجلس لصغر حجمها واتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث يؤكد العديد من اقتصادي النقد أن مجالس النقد تتاسب الدول النامية التي تمتاز بصغر حجمها وانفتاحها على العالم الخارجي، إضافة إلى تنوع وحرية حركة عملاتها.

## 7. دراسة (الجلال، 2006م) بعنوان: "دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة النقدية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وتناولت تفسير التضخم كمشكلة اقتصادية تصيب اقتصادات البلدان النامية التي قد تؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد، وتكبد الاقتصاد أعباء مالية متفاقمة وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية، وتوجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني.

وكان من أهم نتائج الدراسة: أن السياسة النقدية التي نفذتها السلطات الحكومية في الحد من نمو حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، من خلال الحد من التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة، واعتماد السلطات الحكومية على مصادر حقيقية غير تضخمية.

من أهم توصيات الدراسة:

1. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية من خلال زيادة حجم الناتج المحلي ورفع معدلات نموه السنوي عن معدلات النمو السنوية للاستهلاك النهائي الكلي.

2. ضرورة اتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي وبما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التوسع في حجم الواردات من العالم الخارجي وتشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدتها بصورة تؤدي إلى رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، والتخفيف من حجم المديونية الخارجية والقضاء على المشاكل الناتجة عن تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها.

8. دراسة (حامد، 2000م) بعنوان: "السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة".

سعى الباحث إلى دراسة الحاجة والجدوى من وجود سياسة نقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل غياب الصلاحية لخلق النقود، ولذلك يطرح الباحث فكرة أن تكون السياسة

النقدية محدودة التركيز ويتم تسييرها بموجب قواعد معينة، مثل التخفيف من حدة التقلبات في عرض النقود التي تسببها الصدمات الخارجية والمحافظة على الاستقرار في النظام المصرفي. كما ويناقش البحث السياسة النقدية في ظل ترتيبات إصدار العملة، وكذلك الحاجة والجدوى من وجود سياسة نقدية في الضفة الغربية والقطاع في ظل غياب عملة وطنية وكذلك في ظل وجود عملة فلسطينية يصدرها مجلس العملة.

#### 1.14 موقع هذه الدراسة

كما رأينا، ركزت بعض هذه الدراسات على مشكلة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وحاولت البحث عن أسباب وحلول لهذه المشكلة داخل إطار الاقتصاد الفلسطيني دون النظر في المؤثرات الاقتصادية الإسرائيلية، كما ظهر ذلك جلياً في دراسة (قديح، 2015)، ودراسة (رجب، 2011)، و (الجلال، 2006)

وأما دراسة (الديراوي، 2014)، ودراسة (سرداح، 2012) فقد طرحت المشكلة الأساسي للاقتصاد الفلسطيني المتمثلة في التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والبحث عن حلول لهذه المشكلة الأساسية في إطار علاقات اقتصادية مع دول الجوار، أو مع الدول الأخرى، ولم تركز هاتان الدراستان على بحث مشكلة التضخم كإحدى نتائج هذه التبعية.

وأما دراسة (حامد، 2000)، ودراسة (الديراوي، 2016)، و (عوض، 2011) فقد حاولت معالجة جزئية مهمة من السياسات النقدية والفلسطينية، وهي مسألة عدم وجود عملة وطنية، ولا شك أنها جزئية مهمة من بحثنا، ولها علاقة وثيقة بمسألة التضخم، ولكنها لم تبحث مشكلة التضخم بشكلٍ مستقلٍ وواضح.

ومما يميز هذه الدراسة التي نحن بصدددها، هو البحث في إمكانية وجود دور للسياسة النقدية (الإسرائيلية) في التسبب بزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وهو الجانب الذي لم نجد دراسات أخرى تحاول معالجته، ولذلك كان الدافع لبحث هذه المسألة.



## الفصل الثاني الإطار النظري المفاهيمي للدراسة

## 2.1 المقدمة

لقد بات التضخم النقدي وتدهور قيمة العملة من أشهر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً في الفترة الأخيرة، ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً على النطاق العالمي، إذ إن العالم يعيش الآن عصر التضخم، وذلك بعد أن شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تفاقم هذه المشكلة بسبب تنامي العلاقات التجارية بين الدول، وتطور نمو النقود وانتشار الائتمان بشكل واسع والذي يؤدي إلى خلق النقود .

وتعد ظاهرة التضخم أيضاً من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعاً وأثراً في عالمنا المعاصر نظراً لتأثيراتها المتعددة على المجالات، ليس فقط الاقتصادية، بل وأيضاً الاجتماعية على المستويين الفردي والعام في كل دول العالم تقريباً، ولكن باختلاف معدلات التضخم فيما بين الدول بين سنة وأخرى، حيث ترتفع أحياناً في بعضها وتنخفض أحياناً أخرى، ولأسباب مختلفة ومتعددة، ولكن على الأغلب بسبب السياسات النقدية أو المالية لتلك الدولة .

وسيتطرق هذا الفصل إلى المدارس الفكرية والفكر الاقتصادي من مختلف مشاربه، قديماً وحديثاً، وكيف نظرت إلى مشكلة التضخم وأسبابه والعلاجات التي رأتها مناسبة لهذه المشكلة، ومنها الفكر الإسلامي، والمدرسة الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية والكينزية والمدارس الحديثة السويدية والنمساوية .

ثم بعد ذلك سيتناول هذا الفصل التعريفات المختلفة للتضخم، وأنواعه، وخصائصه بالإضافة إلى طرق قياس التضخم باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، وفي النهاية سيتم إلقاء الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها التضخم ووسائل مكافحته عبر السياسات النقدية والمالية.

## 2.2 التضخم والمدارس والنظريات الاقتصادية

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في تفسير ظاهرة التضخم وذلك بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية التي عايشها كل فريق، أو التي ساد فيها التضخم، فالتفسيرات التي سادت في فترة معينة وفي ظروف معينة قد لا تتطابق مع تفسيرات نفس الظاهرة في فتراتٍ أخرى مختلفة في ظروفها عن التي سبقتها، ولذلك فقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترةٍ زمنية، وكذلك باختلاف الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة ، ولكن تعدد هذه النظريات لا يعني وجود تناقض وتعارض في هذه النظريات ، بل العكس من ذلك فهي تتداخل وتتشابك في عدة نواحي في محاولتها للوصول إلى تعريفٍ واضحٍ وجامعٍ لمفهوم التضخم، ولذلك

هذا يستوجب استطلاع مختلف للمدارس التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم، وتحديد وجهات النظر المختلفة المفسرة لها وهي كما يلي :

### 2.2.1 التضخم في الفكر الكلاسيكي

تُعد نظرية كمية النقود أولى النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم<sup>(1)</sup> وكانت هذه النظرية هي السائدة حتى أزمة الكساد العظيم 1929م، حيث راج حتى ذلك الحين الفكر الكلاسيكي، وبشكل أو بآخر فإنها كانت سائدة في معظم الكتابات حول التضخم خلال الأجزاء الكبرى للسنوات الثلاثمئة الماضية، ويرجع بعض عناصر هذه النظرية إلى كتابات الرومان، ثم تم إعادة صياغتها من خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بما يسمى ثورة الأسعار، وفي القرن السادس عشر تدفقت المعادن الثمينة إلى أوروبا بكميات كبيرة خاصة في البلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية، واستعمرت المناطق الغنية منها، حيث صاحب تدفق الذهب ارتفاعاً في الأسعار مما دفع الاقتصاديين في ذلك الوقت إلى عملية البحث عن طبيعة العلاقة بين تدفق الذهب وارتفاع شديد في المستوى العام للأسعار من حيث طبيعة وأسباب هذا الارتفاع، مما أدى إلى ظهور هذه النظرية بصيغة واضحة في نهاية القرن الثامن عشر على أيدي العلماء يودان وكنتيلون وهيوم<sup>(2)</sup>.

وقد رأى الكلاسيك أن المستوى العام للأسعار يرتفع بزيادة كمية النقود في التداول بنفس النسبة وبنفس الاتجاه منطلقين من كون (النظرية الكمية للنقود Quantity Theory of Money) تحدد الإنفاق النقدي الكلي بحجم وسرعة تداولها، وبافتراض ثبات سرعة التداول والإنتاج القومي عند مستوى الاستخدام الكامل فإن أي تغييرات تحدث في الكميات النقدية لا بد أن تنعكس على الأسعار بنفس النسبة وبنفس الاتجاه، وإن توقف كمية النقود عن الزيادة يعني توقف الأسعار عن الارتفاع، وعلى هذا الأساس فإن التضخم في التحليل الكلاسيكي ينتهي بمجرد ارتفاع الأسعار إلى المستوى الذي يستوعب العرض الإضافي للنقد<sup>(3)</sup>.

لقد حاولت نظرية النقود تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار، وما هي التقلبات التي تحدث فيه، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتتها الدولة الأوروبية،

<sup>1</sup> مجيد ، ضياء. اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة. 2001م، ص 217

<sup>2</sup> هتهات .سعيد دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، 2006، جامعة قاصدي، ورقلة /الجزائر، ص28

<sup>3</sup> البياتي طاهر، الشمري خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2، 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص259.

والتي تمثلت في التَّحوّل من النِّظام الإِقْطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود<sup>(4)</sup> وطبقاً لنظرية كمية النقود يتضح أنه إذا تغيرت كمية النقود المعروضة للتداول بنسبة معينة، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير الأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي يؤدي استمراره إلى حدوث التضخم<sup>(5)</sup>.

ولكن فيكسل Wickseil رفض فكرة توقف العملية التضخمية بمجرد ارتفاع الأسعار بعد زيادة كمية النقود، وذلك لأن الدخل النقدي سترتفع نتيجة لارتفاع الأسعار، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب النقدي، وزيادة الأسعار مرةً أخرى في سلسلة حلزونية<sup>(6)</sup>.

والتضخم وفقاً لنظرية كمية النقود هو نتيجة الإفراط في عرض النقد، ذلك لأن زيادة الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود، ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، ويترتب على زيادة عرض النقد بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها، أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار<sup>(7)</sup>.

وتقوم نظرية كمية النقود على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي<sup>(8)</sup>:

- أن كمية النقود هي العامل الأساس والمؤثر في حركات الأسعار، أي أن السبب الرئيس للتضخم نقدي بحت.
- أن كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسياً مع قيمة النقود.
- تقوم هذه النظرية على أساس التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

<sup>4</sup> زكي . رمزي. مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء،

1980، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ص 37

<sup>5</sup> شلتوت. محمود. اقتصاديات النقود والبنوك، 2008م، مطابع الهندسة، القاهرة، ص 25.

<sup>6</sup> البياتي طاهر. الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، ط2، 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 260

<sup>7</sup> الروبي. نبيل . نظرية التضخم، 1984م مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 22.

<sup>8</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)،

2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 27

- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبالعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، أي أن كمية النقود المتبادلة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في المجتمع ونقص العرض الحقيقي منها .

## 2.2.2 التضخم في الفكر النيوكلاسيكي

يعتبر الخبير الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher (1876م-1947م) من أوائل الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين الكلاسيكيين الجدد، وبرع في استخدام المنهج الرياضي الإحصائي في تحليل الظاهرة الاقتصادية، وهو من طليعة الاقتصاديين الذين حوّلوا علم الاقتصاد من علم وصفي إلى علم رياضي دقيق، خصص فيشر للنقود حيزاً واسعاً في أبحاثه في كتاب الوهم النقدي 1928م ، وكتاب استقرار النقود 1936 وصاغ النظرية الكمية في النقود، واشتهر بمعادلتها في تفسير التغييرات في الأسعار بتغييرات الكتلة النقدية، بل ويعتبر فيشر واضع أسس الاقتصاد النقدي الحديث، حيث كان مينارد كينز يصفه بأنه الجد الأكبر لنظرياته حول الكيفية التي تؤثر بها القوى النقدية في الاقتصاد الحقيقي<sup>(9)</sup>، وقد أصبحت نظريات فيشر مهمة مرة أخرى بعد أن أهملت في أعقاب أزمة الكساد العظيم 1929م، وذلك بعد تزايد أوجه التشابه بين الوقت الحالي وفترة الثلاثينيات من القرن الماضي، بل ولم تعد الولايات المتحدة وحدها غارقة في الديون، وإنما أصبح الاقتصاد العالمي برمته يقوم على أهرامات هائلة من الديون التي وصلت إلى مستوى قياسي عند 253 ترليون دولار مما يمثل نحو 322% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في نهاية الربع الثالث من 2019م، وأن ديون الأسواق الناشئة بلغت 72 ترليون دولار، والتي تمثل 223% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، بينما وصلت ديون الأسواق المتقدمة 180 ترليون والتي تمثل 383% مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لها<sup>(10)</sup>.

وكان فيشر عام 1911م قد أضفى الصفة الرسمية على النظرية الكمية للمال في كتابه (القوة الشرائية للمال) والتي ركزت على المعروض من المال من خلال معادلة التبادل، ويمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على معادلة التبادل لفيلشر:  $M.V=P.T$

<sup>9</sup> العاني. قتيبة. " التضخم النقدي وآثاره عند المقريزي وفيلشر حلقة (2)، 2020م مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 474. ص498.

<sup>10</sup> تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي بتاريخ 2020/1/13م

حيث أن :

M: كمية النقود المعروضة في التداول

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة

وقد خلصت هذه النظرية إلى أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود المعروضة في التداول، وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى (حجم الصفقات وسرعة تداول النقود) ثابتة دون أي تغيير، وهكذا نجد أن التضخم ليس إلا الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة في التداول (11).

إلى جانب نظرية فيشر، ظهرت صورة أخرى للتضخم تمثلت في (معادلة كامبريدج)، والتي تعبر عن الفكر النيوكلاسيكي (الكلاسيك الجدد)، حيث تركز هذه النظرية على الطلب على النقود (وليس العرض) والتي تتحدد بناءً على رغبة الأفراد وحاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة يحفظها الأفراد لأغراض المعاملات، وتأخذ هذه المعادلة الصيغة التالية (12) :

$$M=K.P.T$$

حيث أن:

M: كمية النقود المعروضة في التبادل

K: النسبة من قيمة الصفقات التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة

وأساس هذه المعادلة يقوم على وجود نسبة من الدخل القومي الحقيقي يُفضل الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية، كما أن هذه المعادلة تقوم على افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً للتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وهكذا يتحدد التضخم وفقاً لهذه المعادلة بناءً على التغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة

<sup>11</sup> شلتوت. محمود. اقتصاديات النقود والبنوك، 2008م، مطابع الهندسة، القاهرة، ص26

<sup>12</sup> الزبيدي صالح. دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة (1972م-1984م)،

1990م رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

إلى ارتفاع مستويات الأسعار وذلك بسبب توجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك، يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع، والتي تتميز بمحدوديتها، في ظل افتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل<sup>(13)</sup>.

ولتلخيص نظرية كمية النقود في صورتها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن الزيادة في كمية عرض النقود، سواءً كانت ناتجة عن ظروف عرض النقد، أو عن ظروف الطلب عليها، تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار .

وما زالت نظرية كمية النقود، رغم الكثير من الانتقادات التي وجهت إليها تلقي الضوء على جوانب مهمة لفهم قضية التضخم في الدول النامية، والتي تتخذ حكوماتها سياسات مالية توسعية بزيادة الإنفاق لمواجهة المشكلات الاقتصادية القائمة، ويرافق ذلك زيادة عرض النقد وارتفاع الأسعار وحدوث تضخم، كما أن لهذه النظرية فضل السبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي تلعبه كمية النقود في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار<sup>(14)</sup>.

### 2.2.3 التضخم في الفكر الاقتصادي الإسلامي

لا يُعد ارتفاع المستوى العام للأسعار المطرد، وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بالتضخم النقدي أمراً طارئاً على الأوراق النقدية، بل إن الدراسات في الأدب الاقتصادي وتاريخ النقود تبين أن التضخم النقدي قديم قدم النقود<sup>(15)</sup>.

ولقد كان الفكر الاقتصادي الإسلامي سبباً في بحث ظاهرة التضخم، إذ يعتبر أحمد بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المقرئ، المكئي بنقي الدين المقرئ (769-845هـ) من أوائل الكتاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار) حتى لقب المقرئ بأبي النقود<sup>(16)</sup>، حيث سرد في كتابه "إغاثة الأمة لكشف الغمة" تاريخ الغلاء أو

<sup>13</sup> الجلال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن

للفترة (1990م-2003م) -2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص28

<sup>14</sup> الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه،

1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص27

<sup>15</sup> الروبي. نبيل . نظرية التضخم، 1984م مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص3.

<sup>16</sup> العاني. قتيبة. التضخم النقدي وأثاره عند المقرئ وفيشر حلقة (1) "2020م مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 473، ص429.

التضخم في مصر وحلَّ أسبابه وآثاره وقصد بالغمّة " التضخم الجامح " الذي اجتاح مصر في حياته وميَّزَ بين الأسباب الهيكلية والنقدية، وتلك المتعلقة بالسياسات العامة، أما الهيكلية فأهمها نقص الإنتاج الزراعي والحيواني، وأما السياسات العامة فتتمثل في عدم قيام الوالي أو السلطان بالضرب على أيدي المحتكرين والراشيين والمرتشين.

وقد ذكر المقريزي أن التضخم ظاهرة قديمة، حيث حدث في مصر زمن سيدنا يوسف عليه السلام خلال السبع سنوات العجاف، حينما قلَّ عرض المحاصيل حتى أكل الناس معظم ما خزنوه في سنوات الرخاء، وحدث كذلك في زمن سيدنا موسى عليه السلام حينما أكلت الجراد محاصيل أهل مصر وغلت الأسعار بشكلٍ فاحش، ولكن كل هذا عند المقريزي لا يقارن بما حدث في مصر بسبب الإسراف في زيادة عرض النقد، وبهذا اكتشف المقريزي قبل علماء العالم القديم أو الحديث أهم سبب للتضخم الجامح، حيث لم تكن زيادة عرض النقود في أيامه إلا لتغطية نفقات السلطان والأمراء وقامت دار الصك بإصدار المزيد من النقود فازداد عرضها، بينما المعروض من السلع لم يزد بالدرجة نفسها فارتفعت الأسعار واستمرت بالارتفاع حتى أصبح الغلاء فاحشاً، وانخفضت القوة الشرائية الحقيقية للفلوس انخفاضاً ذريعاً حتى فقد الناس ثقتهم فيها كعملة ورفضوا التعامل بها<sup>(17)</sup>.

وكان من ملاحظات المقريزي أن بعض التجار العرب الذين ذهبوا إلى الصين كان معهم أوراق نقدية، يصفها المقريزي أنها ورقة فيها خطوط، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان أن يستخدمها في عاصمة الصين آنذاك، لخمسة دراهم دفعها فيها، وأن ملكها يختم لهم هذه الأوراق وينتفع بها بما يأخذ بدلاً منها<sup>(18)</sup>.

وعندما تنبه الاقتصاديون في القرون الأخيرة مرة ثانية إلى السبب النقدي في التضخم ظهرت (نظرية الكمية في النقود) في القرن التاسع عشر، وتقرر النظرية أن زيادة كمية النقود في الأجل القصير (حيث يكون الناتج الحقيقي ثابتاً وسرعة دوران النقود ثابتة) تنعكس مباشرة، وبالنسبة نفسها التي تزيد بها على المستوى العام للأسعار وهنا وضع المقريزي يده على الأساس لنظرية كمية النقود التي صاغها بعده إيرفينغ فيشر بحوالي خمسة قرون<sup>(19)</sup>.

<sup>17</sup> المرجع السابق ص 431

<sup>18</sup> أحمد. عبدالرحمن يسري. التضخم ومشكلات النقود الورقية وإمكانيات علاجها في إطار إسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي حول التضخم، 2019م، دبي، دورة 24، ص 16.

<sup>19</sup> العاني. تقيية. التضخم النقدي وآثاره عند المقريزي وفيشر حلقة (1) "2020م مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 473، ص 497.



والمشكلة كما يراها المقريري، تتلخص أسبابها في جانب العرض بنقص الغلال (المنتجات الزراعية) بسبب تدهور الزراعة، وأما في الجانب الآخر جانب الطلب، فتتمثل أسباب المشكلة في سوء الإدارة النقدية التي سمحت بزيادة المتداول النقدي بعدما عممت الدولة التعامل بالفلوس<sup>(20)</sup>، وللخروج من هذه الأزمة وضع المقريري عدة توصيات منها : الاقتصار على التعامل بالنقود الذهبية والتوقف الفوري عن الإصدار النقدي الوهمي (الفلوس)، وربط المعروض من النقود بالمعروض الفعلي من الإنتاج وذلك حفاظاً على التوازن بين جانبي العرض والطلب ومحاربة الاحتكار، وسيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية التي توفر السلع العامة<sup>(21)</sup>.

#### 2.2.4 التضخم في الفكر الحديث

لا يرى اقتصاديو الفكر الحديث بأن ظاهرة التضخم ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، وهكذا يختلفون عن مفكري الكلاسيك في تفسيرهم لظاهرة التضخم، ومن أشهر اقتصادي الفكر الحديث مينارد كينز، الذي اعتمد في تحليله على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي، سواءً الاستهلاكي أو الاستثماري<sup>(22)</sup>، ولكن التحليل الكينزي يُفرّق بين مرحلتين على النحو التالي:

##### 1. مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل:

أي أن الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة في هذه المرحلة لا تكون قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن هناك طاقات إنتاجية معطلة، وغير مستغلة وعلى هذا فإن حدوث أي زيادة في الطلب سوف يصاحبها زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، حيث يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة، وبالتالي زيادة العرض الحقيقي من السلع، وبما لا يؤثر على مستوى الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة الاستخدام لعوامل الإنتاج والاقتراب من استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في الضغوط التضخمية،

<sup>20</sup> المرجع السابق ص 430

<sup>21</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-

2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 29.

<sup>22</sup> الروبي. نبيل . نظرية التضخم، 1984م مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 28

تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، ويطلق على هذا النوع من التضخم الجزئي Partial or Semi Inflation ولا يعد هذا التضخم حقيقياً<sup>(23)</sup>.

## 2. مرحلة التشغيل الكامل:

فعندما تصل الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية إلى مرحلة التوظيف الكامل، فإن أي زيادة تطرأ على حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، فإنها تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع، وذلك لأن الزيادة في حجم الطلب الكلي لن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات، ولقد وصف كينز هذه الحالة بالتضخم الحقيقي Real Inflation<sup>(24)</sup>.

كما لا ترى هذه النظرية أن يترتب بالضرورة على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، أي أن التضخم وفقاً لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل ملموس وبصورة مستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار، وذلك ما يُعبر عنه بفائض الطلب، ويقصد به أن الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار<sup>(25)</sup>.

ولكن التحليل الكينزي لمشكلة التضخم مشتق من افتراضيات تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية الذي يتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة وجهاز أسعار فعال في توزيع الدخل وتخصيص الموارد، وذلك عكس الحال في البلاد المتخلفة حيث أن الطاقة الصناعية الضئيلة وجهاز السوق الذي يعمل بكفاءة منخفضة في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد، حيث تسود الاختلالات الهيكلية المتنوعة، ومن ثم فإنه غير ملائم لتفسير ظاهرة التضخم في البلدان

<sup>23</sup> زكي. رمزي. مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، 1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة.

<sup>24</sup> الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة - القاهرة، ص28.

<sup>25</sup> الزهوي، حسين. دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006)، 2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

النامية إلا أنه يوضح لنا الدور الذي يمارسه الاختلال بين كلا من قوى الطلب والعرض الكلي على المستوى العام للأسعار.

### 2.2.5 التضخم في الفكر المعاصر

بعد الحرب العالمية الثانية قفز النظام الاقتصادي العالمي أشواطاً كبيرةً في التطور وخاصةً بسبب التطور السريع الذي طرأ على المواصلات الدولية، وكذلك بسبب التقدم التكنولوجي الأمر الذي أدى إلى وجود العديد من المحاولات التي أراد الاقتصاديون من خلالها التوصل إلى تفسير أشمل لظاهرة التضخم.. ويمكن تلخيص هذه المحاولات بالآتي :

#### 2.2.5.1 النظرية الكمية الحديثة والتضخم

لقد أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورةٍ حديثةٍ تختلف عن النظرية الكينزية، حيث يرى فريدمان في تفسيره للتضخم : باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وقد بدأت أفكار مدرسة شيكاغو تأخذ في الانتشار على أثر عجز الأفكار الكينزية عن تفسير بعض الظواهر الاقتصادية الجديدة في سبعينيات القرن الماضي، وخاصةً ظاهرة التضخم الركودي Stag Flation وهي ظاهرة تزامن البطالة والتضخم حيث يكون الاقتصاد في حالة تدهور وكساد، وفي نفس الوقت يستمر التضخم والتي تتناقض في تحليلها مع منحنى فيليبس Curve Phillips الذي اعتمد على الأفكار الكينزية، ويرى منحنى فيليبس وجود علاقة عكسية بين كلا من معدل التضخم ومعدل البطالة، بمعنى أنه إذا ساد في اقتصاد ما ارتفاع معدل التوظيف، أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بمعدل تضخم مرتفع، ونفس الشيء إذا ساد في الاقتصاد ارتفاع معدلات البطالة فإنه يكون مصحوباً بانخفاض معدلات التضخم<sup>(26)</sup>.

ولهذا جاءت أفكار مدرسة شيكاغو والتي أوضحت عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كلا من التضخم والبطالة، والتضخم وفقاً لهذه المدرسة هو نتيجة النمو غير المتوازن بين كلا من كمية النقود وكمية الإنتاج نظراً لنمو النقود بسرعة أكبر من النمو في كمية الإنتاج، ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى أذواق المستهلكين على الاعتبارات التالية<sup>(27)</sup>:

<sup>26</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م -

2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص31.

<sup>27</sup> الروبي. نبيل . نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص21.

1. يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة Wealth وليس على الدخل الجاري Current Income حسب رأي كينز، والتي انتقدها فريدمان، باعتبار أن الدخل الجاري مفهوم ضيق وغير ثابت في الأصل القصير والطويل .

2. إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة سواء تم الاحتفاظ بها على شكل نقدي، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها عينياً من خلال الأصول العينية مثل العقارات .

وعلى ضوء ما ذكر، يتضح لدينا مدى التقارب بين آراء كلا من نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي والنظرية الكمية الحديثة، وذلك من خلال اعتبارها أن التضخم ما هو إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، ولكن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض حالة التوظيف الكامل وثبات الإنتاج وسرعة تبادل النقود، ولكنها اعتبرت عنصر الإنتاج عنصراً متغيراً، وهذا عكس الفكر الكلاسيكي، ويرى فريدمان بأن ثبات كمية النقود في المجتمع مع زيادة حجم الإنتاج الإجمالي سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى<sup>(28)</sup>. وعلى الرغم من الرواج الذي لاقته أفكار النظرية الكمية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة في تفسيرها لظاهرة التضخم إلا أنها لم تتناسب الاقتصاديات المتخلفة والتي تعاني من مشاكل ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق والجهاز المصرفي .

#### 2.2.5.2 المدرسة السويدية الحديثة والتضخم

عانت دولة السويد في ثلاثينيات القرن الماضي من أزمة كبيرة في موضوع البطالة في أعقاب أزمة الكساد الكبيرة 1929م، والتي استمرت لحوالي أربعة أعوام ، فظهر مجموعة من المفكرين السويديين "لوندبرشج ليندال، بنتهانس" وصاغوا أفكار هذه المدرسة التي اعتبرت العلاقة بين الطلب والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل ، وإنما تتوقف أيضاً على خطط الاستثمار والادخار في الاقتصاد، ووفقاً لهذه النظرية فإنه لا يتوجب أن يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط ، إلا في حالة تحقيق التوازن<sup>(29)</sup>.

<sup>28</sup> الجلال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م) -2006م ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص34.

<sup>29</sup> الشبول . نايف . التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981 جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص161

### 2.2.5.3 المدرسة الهيكلية والتضخم

على خلاف المدارس الفكرية الاقتصادية السالفة الذكر، ظهر العديد من الاقتصاديين الذين تناولوا تحليل التضخم في الدول النامية وعلى الأخص كَتَّاب ومفكري دول أمريكا اللاتينية، الذين وجدوا أسباباً خاصةً في تلك الدول حيث كانوا ينظرون إلى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعي اقتصادي شامل، يرتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرة التخلف، وتحديات النمو وبطبيعة عملية التنمية نفسها وتحدياتها في دول العالم الثالث، وتعتبر ظاهرة التضخم عن مجموعة من الاختلالات البنيوية الهيكلية للنشاط بأبعاده المختلفة<sup>(30)</sup>، ومن ثم فإن علاج ظاهرة التضخم أيضاً لن يتأتى إلا من خلال تغيير البنيان الاقتصادي الاجتماعي والذي يولد هذه الظاهرة في تلك الاقتصاديات<sup>(31)</sup>.

وقد عرف هذا الفريق من الكتاب باسم الهيكلين، الذين يناقضون في اتجاههم أولئك النقديون الذين يرون في التضخم ظاهرةً نقديةً بحتةً، وبالتالي ينحصر علاجها في الوسائل النقدية والمالية، ويشير الهيكليون عند تفسيرهم للقوى التضخمية في الدول النامية إلى ألوان متعددة من الاختلالات الهيكلية، تتمثل في النقاط التالية<sup>(32)</sup>:

1. الطبيعة الهيكلية لتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية.
2. جمود الجهاز المالي والمصرفي في الدول النامية.
3. ضآلة (قلة) مرونة عرض المنتوجات الغذائية.
4. طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات في مراحلها الأولى.
5. الاتجاه العام نحو الاكتناز بدلاً من الادخار والاهتمام بالمضاربة في الأصول الرأسمالية.

<sup>30</sup> السمان، محمد، محبّك، محمد وشامية أحمد. مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي، 1998م. عمان، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص324.

<sup>31</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-

2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص32

<sup>32</sup> زكي. رمزي. مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، 1980م، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ص32.

## 2.3 مفهوم وأنواع التضخم

تناولت العديد من الكتابات ظاهرة التضخم، حيث يختلف تعريفه باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، ولا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريف التضخم، ونرى ذلك واضحاً من خلال تعدد تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي .

### 2.3.1 مفهوم التضخم

يُعرف التضخم بأنه ارتفاع مطرد وملحوظ في المستوى العام للأسعار، أسعار السلع والخدمات والانخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقود بشكل متواصل<sup>(33)</sup>، والمستوى العام للأسعار هو المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما<sup>(34)</sup>.

وعُرف التضخم تعريفاً ثانياً، بأنه الزيادة الملموسة في كمية النقود<sup>(35)</sup>. وهذا التعريف مبني على أن المتغير الأساس والمحدد لمستوى الأسعار هو كمية النقود، فالزيادة في كمية النقود هي أساس التضخم، وهذا التفسير للتضخم النقدي هو ما يعرف في علم الاقتصاد بالنظرية الكمية للنقود فيحدث ما يعبر عنه الاقتصاديون بأنه (نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلةً). وهي النظرية التي تبين العلاقة بين كمية النقود في اقتصاد ما والمستوى العام للأسعار، وتعتبر هذه النظرية أولى النظريات التي حاولت أن تفسر كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث له .

كما عرف التضخم أيضاً أنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"<sup>(36)</sup>، وهذا التعريف للتضخم يجمع ما بين التعريفين السابقين، ويتميز عنهما ما يلي: أن الارتفاع في الأسعار الذي يوصف به التضخم النقدي ارتفاع متواصل الصعود؛ لأن طابع التضخم هو ارتفاع تراكمي في الأسعار، وتبين السبب الذي ينتج عنه التضخم النقدي وهو الزيادة في الطلب على استهلاك السلع والخدمات، أو

<sup>33</sup> البكري .أنس، صافي. وليد. النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. ط2002، 6م، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، ص197

<sup>34</sup> الوزني .خالد، الرفاعي. أحمد . مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط3، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص251.

<sup>35</sup> عناية. حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص11

<sup>36</sup> الروبي . نبيل . نظرية التضخم، 1984، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص20

على الاستثمار فيها زيادة تفوق وتتجاوز قدرة العرض الكلي، ولهذا تبدأ الأسعار في الارتفاع فيحدث التضخم في الاقتصاد .

فهذا التعريف يُعبّر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها، فهو انخفاض القيمة الحقيقية للعملة النقدية أياً كانت، ذهبية ، أو فضية، أو نحاسية، أو ورقية، أو غير ذلك، وقد جعل هذا البعض يعرف التضخم بأنه انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ،ويصحب التضخم ظاهرة (صراع النقود) حيث لا ينتبه كثير من الناس عامةً في معاملاتهم النقدية إلى الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للعملة، فتجد العامة من الناس يفرحون بالأرقام النقدية الكبيرة التي يحصلون عليها في المعاملات وهم يجهلون أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع مؤخراً أو سيرتفع على نحو يجعل القيم الحقيقية أو القوة الشرائية لهذه النقود قليلةً أو قليلةً جداً<sup>(37)</sup>.

والقوة الشرائية هي قدرتها (العملة) على شراء السلع والخدمات في أسعار محددة وفي وقت معين<sup>(38)</sup>.

ويُعرف التضخم أيضاً بأنه تعبيرٌ عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد<sup>(39)</sup>.

وهناك من عرّف التضخم في التركيز على الأسباب المنشئة، أو المتسببة للتضخم مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة ذلك ، عرف التضخم بأنه

---

<sup>37</sup> أحمد. عبدالرحمن يسري. التضخم ومشكلات النقود الورقية وإمكانيات علاجها في إطار إسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي حول التضخم، 2019م، دبي، دورة 24، ص16.

<sup>38</sup> السموهري. محمد. اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الأزهر، ط2، 2000م، غزة فلسطين، ص402.

<sup>39</sup> الجلال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م) 2006م رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص26.

ناتج عن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار<sup>(40)</sup> كما عرف أيضاً بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار في دولة والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة<sup>(41)</sup>.

ومن خلال تعدد وتباين تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي يمكن تصنيف التعريفات الخاصة بالتضخم حسب معيارين<sup>(42)</sup>

1. تعريف التضخم على أنه " الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما كما عُرّف بأنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد "

2. اعتمد في تعريفه للتضخم على الأسباب المنشئة للتضخم ،ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، كما عرف بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة " .

وعلى ضوء ما سبق نجد أن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين :

- الزيادة في كمية السلع حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين النقود المتداولة مع كمية السلع المتوفرة في المجتمع ،حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار .
- إن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود وبالنسبة لكمية الإنتاج والذي يؤدي إلى تراحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات.

ويمكن التعبير عن ظاهرة التضخم ،إما ببقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد، وإما بحدوث زيادة في كمية

---

40 العصار . رشاد، والحلبي . رياض . النقود والبنوك، 2010. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص163.

41 عبد الرحمن . إسماعيل . عريقات حربي . مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص145.

42 قديح . ناريمان . محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص32-33.



النقود مع ثبات كمية الإنتاج، وإما بحدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج ويتميز مصطلح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها، وبذلك تكونت مجموعة من المصطلحات وتشمل التالي (43) :

- **تضخم الأسعار:** أي الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار
- **تضخم الدخل:** ارتفاع الدخل النقدية مثل تضخم الأجور والأرباح
- **تضخم التكاليف:** أي ارتفاع التكاليف المستخدمة في عملية الإنتاج
- **التضخم النقدي:** أي الإفراط في إصدار العملة النقدي

### 2.3.2 خصائص التضخم

لقد عرف ميلتون فريدمان، زعيم مدرسة شيكاغو، التضخم أنه كالمخدر الذي يسري مفعوله بشكل تدريجي وبطيء في الجسم، فهو يبدأ بمعدل بسيط (2%) ثم يبدأ بالارتفاع إلى (6%) مثلاً: وقد يصل إلى (10%) أو أكثر، ولكن السكوت عليه والتعايش معه بدلاً من محاربه ما هو إلا تأجيل للمشكلة، وتعميقاً لها يكون على حساب جعل الشفاء الأخير منه أكثر إيلاًماً، والتضخم ليس متغيراً اقتصادياً يمكن التعرف عليه بذاته كبقية المتغيرات الأخرى مثل الناتج القومي، والناتج المحلي، والدخل الفردي، والدخل القومي، ولكنه ظاهرة مركبة تتمثل بحالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث يصبح تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات أكبر بشكل متواصل، وربما متزايد عن قيمة الحجم المتاح، وقد اتفق ميلتون فريدمان مع وجهة النظر النقدية، حيث ذهب البعض أيضاً إلى القول بأن التضخم يمثل المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا يستطيع فيه الأشخاص كالأفراد، والمجموعات، والحكومة أن تتصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد الحجم الضخم من النقود (44).

ويرافق الارتفاع في الأسعار وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملاً نقدياً، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في الدخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها، لذلك أصبح التضخم

<sup>43</sup> منتدى الأعمال الفلسطيني (2011م).

<sup>44</sup> الصعيدي. عبدالله . النقود والبنوك، جامعة عين شمس، ط2، 1998م، القاهرة، ص273-

لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يقصد به الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة بشرط أن يكون دائماً ونهائياً ومستمرًا<sup>(45)</sup>.

وبناءً على ما تقدم من تعريفات تجمع بين المظاهر والأسباب المنشئة للتضخم وخصائصه فإن هذه الدراسة تستخلص التعريف التالي للتضخم:

هو ظاهرة تعبر عن زيادة متدرجة ولكنها مستمرة في المستوى العام للأسعار، خلال فترة زمنية معينة تؤدي عملياً إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، ويمكن أن تتأثر هذه الظاهرة بعوامل داخلية وخارجية تنعكس آثارها على مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب الكلي يزيد عن قدرة العرض الحقيقي للسلع.

### 2.3.3 أنواع وأسباب التضخم

يجمع هذا العنوان بين أنواع وأسباب التضخم لأنه يمكن تصنيف جميع أنواع التضخم وفقاً لأسبابها المختلفة، أو يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها، ولكنها تشترك جميعاً في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً<sup>(46)</sup>، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي :

#### 2.3.3.1 معيار حدة التضخم

##### • التضخم الجامح: Hyber Inflation

يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم وأشدّها ضرراً على الاقتصاد، وذلك بسبب الارتفاع السريع والكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار ويؤدي إلى آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها<sup>(47)</sup>، وهناك من أطلق على هذا النوع من التضخم اسم (الدورة الخبيثة للتضخم) لأنه يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار بشكل كبير يؤدي إلى زيادة الأجور بما ينسجم مع الارتفاع في الأسعار، وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم، فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص مما بحوزتهم من نقود

<sup>45</sup> خلف . فليح . النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي، ط1، 2006م، عمان الأردن، ص172.

<sup>46</sup> مانسفيلد أودين. ناريمان بيهرافس. علم الاقتصاد، 2006م، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن، ص206.

<sup>47</sup> خلف فليح . النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي، ط1، 2006م، عمان الأردن، ص173

واستبدالها بعملات أخرى، أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض إجمالي قيمة المدخرات القومية<sup>(48)</sup>.

وينشأ هذا التضخم نتيجة لعدة عوامل منها: التفكك الاجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي، والحروب والكوارث، وعدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور، ومن الدول التي عانت من هذا النوع من التضخم: أمريكا أثناء الحرب الأهلية وحرب فيتنام، وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والعراق بعد الاحتلال الأمريكي 2003م - ومن المسببات لهذا النوع من التضخم هو الإفراط في عرض النقود، ونقص عرض السلع الناجم عن حالات الحروب والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية<sup>(49)</sup>.

#### • التضخم المعتدل/غير الجامح Moderate Inflation

في هذا النوع من التضخم تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد الوطني إذا ما قورن بالتضخم الجامح بحيث يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها عن التضخم الجامح، مما يساعد الحكومة في معالجة الاختلالات الناتجة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية<sup>(50)</sup>.

#### • التضخم البطيء أو الزاحف Reeping Inflation

قد يكون التضخم البطيء ثابتاً أو متقلباً، ويعتبر التضخم بطيئاً إذا كان معدله يتراوح ما بين 3% - 5%، ويرى كثير من الاقتصاديين أن هذا المعدل بحده الأدنى 3% هو جيد ومطلوب لأنه يشكل حافزاً للمنتجين من أجل زيادة إنتاجهم، وقد يتحول التضخم البطيء المتقلب إلى تضخم زاحف أو جامح أحياناً، ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في مستوى الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً، ويتراقق هذا التضخم مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية<sup>(51)</sup>.

<sup>48</sup> العصار. رشاد، والحلبي. رياض. النقود والبنوك، 2010. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 164.

<sup>49</sup> الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م. مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 29

<sup>50</sup> حداد أكرم، هذلول مشهور. النقود والمصارف، 2008م. دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن، ص 196.

<sup>51</sup> علي. عبد المنعم. العيسى نزار. النقود والمصارف والأسواق المالية، 2004م، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، ص 448

### 2.3.3.2 معيار مصدر التضخم

ويمكن الحديث عن خمسة أنواع:

#### 1. التضخم من جانب الطلب Demand Pull Inflation

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجةً لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، فيقال أن نقوداً كثيرةً تطارد سلعاً قليلةً، أو أن الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يزيد من حجم العرض الحقيقي منها<sup>(52)</sup> حيث ينجم عنه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات في المجتمع مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار<sup>(53)</sup>. ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا التضخم، إلا أن هذه الآراء تتفق في الأسباب والعوامل المؤدية إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة من السلع والخدمات<sup>(54)</sup>.

#### 2. التضخم من جانب العرض (الناشئ عن التكاليف) Cost Push Inflation

وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجةً لارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، فيتربط عليها زيادة في المستوى العام للأسعار<sup>(55)</sup>. ويُعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة مع معدلات الأجور<sup>(56)</sup>، والذي يحدث هو أنه في حال ارتفاع تكاليف المواد الأولية، ينتج عنه ارتفاع في مستويات الأسعار، الذي يدفع العمال

<sup>52</sup> وادي. مدحت. أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية

الفلستينية، 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 37

<sup>53</sup> البياتي. طاهر. الشمري خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، دار وائل

للنشر والتوزيع، ط2، 2011م، عمان، الأردن، ص 254

<sup>54</sup> الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981م

جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة.

<sup>55</sup> عناية. حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 53.

<sup>56</sup> الغولي. أسامة. شهاب مجدي. مبادئ النقود والبنوك، 1997م، دار الجامعة الجديدة للنشر،

الإسكندرية، ص 85.

بمطالبة أرباب العمل برفع أجورهم، مما يدفع أصحاب العمل برفع الأسعار والذي يؤدي إلى حالة من التضخم الناتج عن التكاليف<sup>(57)</sup>.

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتها في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن أهمها، عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار، وارتفاع أسعار الواردات وخاصةً في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات والتي تشكل ضغطاً كبيراً على الأسعار في البلد المستورد<sup>(58)</sup>.

### 3. التضخم المستورد Imported Inflation

حيث يعرف هذا التضخم بأنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدولة تستورد مجموعة من السلع والخدمات وتكون مرتفعة السعر في موطنها الأصلي وتضطر الدولة المستوردة إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار العالية .

ويظهر هذا النوع في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة ؛ لأنه لا يمكنها أن يكون لها دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها فهي مستهلك صغير، ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي، وهذا يختلف عن تضخم التكاليف الذي ينشأ عن استيراد مواد أولية أو عناصر الإنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي يتم تصنيعها منها، وأما التضخم المستورد فهو المتعلق باستيراد المواد والسلع النهائية وليس الأولية أو الوسيطة، أي

<sup>57</sup> مجيد . ضياء. اقتصاديات النقود والبنوك، 2008م، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،

ص221.

<sup>58</sup> المرجع السابق.

تلك التي سيتم استخدامها مباشرةً من قبل المستهلك بمجرد استيرادها مثل الملابس الجاهزة والأحذية<sup>(59)</sup>. ولا شك أن هذا النوع من التضخم مهم لتحليل الإجابة عن موضوع الدراسة .

#### 4. التضخم الهيكلي Structural Inflation

يطلق على التضخم الناجم عن الضغط الشديد على الأسعار نتيجة الاختلالات الهيكلية التي تتمثل في وجود اختلالات هياكل الإنتاج، وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، ويؤكد بعض الاقتصاديين على وجود هذا النوع من التضخم بشكل رئيس في الدول النامية، ويحدث أيضاً نتيجة حدوث زيادة غير متوازنة في الطلب وزيادة التكاليف في بعض الصناعات الرئيسية، ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع أسعار البترول الخام الذي يدخل في إنتاج كثير من السلع والصناعات الأخرى، إما كمادة أولية داخلية في الصناعة، أو على شكل مصدر للطاقة والوقود في تشغيل المصانع ، وعليه فإن أي ارتفاع في أسعار البترول سوف تنعكس آثاره في زيادة التكاليف لإنتاج السلع والصناعات الأخرى، وهذا بدوره سوف ينعكس في ارتفاع أسعار هذه السلع والمنتجات والمستوى العام للأسعار عموماً، وتزداد أهمية هذا النوع من التضخم اليوم نتيجة لطبيعة الاقتصاد الديناميكية وزيادة مدى التداخل والاعتماد المتبادل بين الصناعات المختلفة<sup>(60)</sup>.

#### 5. التضخم الذاتي

هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية ، لا يرجع إلى عوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية ، كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1957م-1960م، حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض طلب في الأسواق ، وهناك التضخم الدوري أو الحركي، وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى .<sup>(61)</sup>

<sup>59</sup> البياتي. طاهر. الشمري خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، ط2، 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، ص257.

<sup>60</sup> المرجع السابق ص257-258.

<sup>61</sup> هنتات. سعيد. دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، 2006م، جامعة قاصدي، ورقلة /الجزائر، ص34.

### 2.3.3.3 معيار إشراف الدولة على الأسعار

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

#### 1. التضخم الظاهر أو الصريح

ترتفع الأسعار بهذا النوع من التضخم بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات للحد منها، ووفقاً لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار تتم بصورة تلقائية وبكل حرية، وبهدف تحقيق التوازن بين كل من العرض والطلب وبصيب هذا النوع كلاً من الأسعار والدخول، ويظهر أثر هذا النوع من التضخم في شكل ارتفاع في الأسعار، ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من التكاليف التي تتمتع بشيء من المرونة بالنسبة للتغير في الأسعار<sup>(62)</sup>.

#### 2. التضخم المكبوت:

ويسمى أيضاً بالتضخم الحبيس أو المقيد، ويتسم هذا النوع من التضخم بخاصية أساسية وهي بأنه غير مصاحب للارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويرجع السبب في ذلك لتدخل الحكومة في اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساهم في منع ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مثل تجميد الأجور، وتثبيت الأسعار على عمليات الشراء والبيع، والإشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعارها السوقية خاصة الضرورية منها، وتقوم الحكومة بتقديم المنح والإعانات إلى المنتجين أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم ليتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم<sup>(63)</sup>.

ورغم عدم تغير المستوى العام للأسعار، فإنه يقال أن هناك تضخماً مكبوتاً لأنه سوف يتحول إلى تضخم سافر عندما توقف الحكومة العمل بمثل هذه الإجراءات أو التدخل في سير حركة الأثمان، ويتبين أن تدخل الحكومة لم يقض على ظواهر التضخم ولم تقصد القضاء

<sup>62</sup> الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص26.

<sup>63</sup> العناني. حمدي. مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط1، 1995م، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،

عليها، وإنما هدفها منع استمرار الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع<sup>(64)</sup>.

#### 2.3.3.4 معيار تعدد القطاعات الاقتصادية

تحدد الاتجاهات التضخمية وفقاً لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق التقسيم الاقتصادي الكينزي إلى ما يلي:

- أ- **التضخم في أسواق السلع:** ويمكن التفريق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع:
  - **التضخم السلعي:** يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في النفقات الإنتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية مما يترتب عليه أرباح قدرية في قطاع صناعات سلع الاستهلاك<sup>(65)</sup>.
  - **التضخم الرأسمالي:** يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح قدرية في قطاع الاستهلاك والاستثمار<sup>(66)</sup>.
- ب- **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج،** وقد فرّق كينز بين نوعين آخرين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:
  - **التضخم الربحي :** وهو ناتج عن زيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحاً في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كما تبين وجود عددٍ قليل من النظريات التي تناولت آثار التضخم على مستويات الربح، حيث أن هناك دراسة للاقتصاديين Gertner, Benabou يقدمان دراستهم عن تكلفة المنتجين وعن الأسباب المؤدية إلى التقلبات في مستويات الأسعار، حيث أن المستهلكين يبحثون عن أقل الأسعار عند ملاحظتهم بارتفاع الأسعار، فإنهم يحاولون البحث عن المنتجات ذات الأسعار المنخفضة، فزيادة التضخم تؤدي بالمستهلك إلى زيادة خيارات البحث، فكفاءة السوق تعتمد بشكل أساسي على عملية بحث المستهلك، فمثلاً إذا كان هناك سوق أو

<sup>64</sup> عناية . حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص56.

<sup>65</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص10.

<sup>66</sup> عناية . حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص60.



حتى اقتصاد يسوده الغموض وارتفاع الأسعار الذي يدفع البائعين إلى زيادة الأسعار، وبالتالي ارتفاع هامش الربح من جانب المنتجين الناتج عن ارتفاع الأسعار<sup>(67)</sup>

• **التضخم الداخلي:** ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج ، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمال ، فقد قسم كينز الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك، وأسواق سلع استثمار، وعندما تتعادل أسواق سلع الاستهلاك مع أسواق سلع الاستثمار، وتنشأ حالة من التوازن التي تتصف بالاستقرار في الأسعار، فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ عند تعادل النفقات.<sup>(68)</sup>

ولقد سبق أن أوضحنا أن المعايير التي صُنفت وفقها الأنواع المختلفة من التضخم هي ذاتها الأسباب التي تؤدي إلى التضخم، وبمقارنة ما كتبه تقي الدين المقريزي منذ القرن الخامس عشر بالنظريات الحديثة عن أسباب التضخم نجد أنه كان سابقاً لزمانه في بيان خطورة الزيادة في كمية النقود وحين تستمر بلا رابط سوى الحكام في إشباع متطلباتهم، ولكنه لم يهمل خطورة بعض العوامل الهيكلية كالاحتكار والفساد في ارتفاع الأسعار بشكل عام، كما لم يهمل الصفة الدورية لبعض العوامل التي تتسبب في غلاء الأسعار مثل نقص الموارد المائية اللازمة للزراعة بين فترة زمنية وأخرى من السنوات، وهذه العوامل الهيكلية لها أهمية كبيرة في العديد من الدول النامية.

ومن ضمن الأسباب التي ذكرها المقريزي للتضخم "عنصر الفساد المتمثل في رشوة التجار للحكام، فيترك هؤلاء الراسخون يحتكرون الأسواق ويغلبون الأسعار عامة دون رادع، بالإضافة إلى الزيادات السنوية التي يفرضها عمال الأمراء على المزارعين فتزيد من تكاليف الزرع وأسعار الغلات في الأسواق، وأخيراً زيادة عرض النقود الرخيصة (الفلوس) بلا رشد، وأنها من أهم الأسباب في جموح التضخم وتجعل له استمرارية، لذلك هاجم المقريزي بشدة النقود الرخيصة واعتقد جازماً أن النقود الذهبية كفيلاً بحماية الاقتصاد من التضخم الجامح<sup>(69)</sup>.

<sup>67</sup> الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه، 1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة- القاهرة، ص81.

<sup>68</sup> عناية . حسين. التضخم المالي، 2006م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص60

<sup>69</sup> العاني. قتيبة. "التضخم النقدي وأثاره عند المقريزي وفيشر حلقة (2)", 2020م، مجلة الاقتصاد الاسلامي عدد 474، ص432.

## 2.4 قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين:

- ❖ قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار.
- ❖ تحديد مصدر التضخم أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار، أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار في الاقتصاد.

### 2.4.1 الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية" ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدات النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة، وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، وبالتالي التغيرات في نفقات المعيشة، وكما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد<sup>(70)</sup>.

وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إلى وجود ظاهرة التضخم فيه وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي :

#### أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشرات استخداماً للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك<sup>(71)</sup> كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجات المصنعة<sup>(72)</sup>، ويتم الحصول على الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية

<sup>70</sup> قديح، ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص38.

<sup>71</sup> العناني. حمدي. مقدمة في الاقتصاد الكلي، 1995م، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، ص62.

<sup>72</sup> شمس الدين. عبد الأمير. أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 1989م، بيروت، ص292.

من خلال تحديد سلة من السلع التي يستهلكها المستهلك العادي، وعادةً ما تشمل الإسكان والمواصلات والغذاء، والتعليم والاتصالات، والرعاية الصحية، والملابس، ويتم اختيار السلة بعد إجراء مسح لعدد من المستهلكين لمعرفة كيفية إنفاق مدخلهم، ثم يتم حساب متوسط سعر هذه السلة في سنة يطلق عليها سنة الأساس، ويتم بعد ذلك متابعة التغيرات في هذا السعر من فترة إلى أخرى فإذا ارتفع هذا السعر مقارنةً بسنة الأساس يكون ذلك مؤشراً على التضخم، وإذا انخفض يكون ذلك مؤشر على تراخ Deflation<sup>(73)</sup>.

### ب- الرقم القياسي لأسعار المنتج PPI

يشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس له أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم باعتباره مقياساً غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافةً إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأى تغير في هذا الرقم يدل بصفة عامة إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك<sup>(74)</sup>.

### ج- الرقم القياسي لمكمل الناتج القومي الإجمالي Implicit GDP Deflator

وهو يشمل جميع السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية إضافةً إلى صافي الصادرات، وهو رقم يستخلص من النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي، ويتلافى هذا الرقم عيوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويمكن قياس الناتج القومي الإجمالي من خلال مجموعتين مختلفتين للأسعار:

1. تقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية السوقية خلال فترة تدفقه، وهو ما يعرف بالناتج القومي النقدي أو الاسمي.
2. تقييم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أي باستخدام أسعار سنة معينة يتم اختيارها .

<sup>73</sup> الفارس. عبد الرحيم، السيفو. وليد. الاقتصاد الكلي، 2015م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص272.

<sup>74</sup> السهموري. محمد. اقتصاديات النقود والبنوك، 2000م، جامعة الأزهر، ط2، غزة فلسطين، ص112.

وتسمى النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي اصطلاح الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي وهو يعتبر أفضل كثيراً من المقياس السابق.<sup>(75)</sup>

أي أنه يمكن حسابه وفق

$$\text{المعادلة} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}} \times 100\%$$

فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، وأما إذا زاد على 100% فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه، ويعد الرقم القياسي للمكمش أدق المعايير في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، إضافة إلى أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة.

#### 2.4.2 الفجوة التضخمية

يعتبر كينز أول من تحدث عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه "كيف يتم تسديد نفقات الحرب" ويستخدم المفهوم لتحليل فائض الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام ويهدف استخدام الفجوة التضخمية إلى قياس الضغط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز في كتابه القوة الدافعة في جهاز التضخم، وحاول في نفس الوقت أن يقدرها حسابياً بوحدات نقدية، لمساعدة السلطات النقدية والمالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة<sup>(76)</sup>. أي العمل على تغيير مالي يمكن أن ينقل منحنى الطلب الكلي في الوقت المناسب إلى الاتجاه الصحيح من أجل إزالة الثغرة في الناتج القومي الإجمالي<sup>(77)</sup> ويمكن أن نستخلص من هذا تعريف الفجوة التضخمية : المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستهلاك (C+I+G) على حجم الناتج الوطني الحقيقي - أو العرض الكلي = Y، عند مستوى الاستخدام التام، والتي تفسر الزيادة في الأسعار وهكذا يمكن تعريفها بفائض القوة الشرائية. وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض العرض في أسواق عوامل

<sup>75</sup> حداد .أكرم. هذلول. مشهور . النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2008م عمان الأردن، ص202.

<sup>76</sup> الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص239.

<sup>77</sup> النقاش غازي. المالية العامة، 2003م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. ص279

الإنتاج، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج<sup>(78)</sup> وهو الأمر الذي تم تلافيه في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدرة والتي اعتبرت كنتاج لاختلال التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع من السلع والخدمات.<sup>(79)</sup>

وهناك ثلاثة معايير تستخدم لقياس الفجوة التضخمية:

### 1. معيار فائض المعروض النقدي:

تقاس الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الفرق بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع وبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية<sup>(80)</sup>:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \cdot \Delta GNP$$

حيث إن:

G = الفجوة التضخمية

M = كمية النقود

GNP = الناتج القومي الإجمالي

### 2. معيار فائض الطلب الكلي:

يمكن قياس الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار، من خلال الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة<sup>(81)</sup>، وتعتبر الفجوة التضخمية عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع

<sup>78</sup> الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص240

<sup>79</sup> الشبول. نايف. التضخم في الاقتصاد الأردني/ دراسة تحليلية، أسبابه وقياسه وعلاجه،

1981م، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة - القاهرة، ص41.

<sup>80</sup> الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص241

<sup>81</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص15.

والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع<sup>(82)</sup>.

ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقاً لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وتمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقاً للمعادلة التالية<sup>(83)</sup>

$$DX = (C_p + C_g + I + E) - Y$$

حيث أن:

$$DX = \text{إجمالي فائض الطلب}$$

$$C_p = \text{الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية}$$

$$C_g = \text{الاستهلاك العام بالأسعار الجارية}$$

$$I = \text{الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية}$$

$$E = \text{الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية}$$

$$Y = \text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}$$

وبناءً على هذا المعيار فإنه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وبين الزيادة في كمية النقود التي يسعى الأفراد الاحتفاظ بها من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار<sup>(84)</sup>

### 3. معيار معامل الاستقرار النقدي:

<sup>82</sup> البريكان مسعود. الاستقرار والإصلاح الاقتصادي، 2006م، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص 30.

<sup>83</sup> الروبي. نبيل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 241

<sup>84</sup> رجب محمد أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 15

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والنتاج القومي الحقيقي<sup>(85)</sup> حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي تولد فائض في الطلب مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع و الذي يعد نتيجةً لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي ويتم حسب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية<sup>(86)</sup>.

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B : معامل الاستقرار النقدي

M: كمية النقود

Y: الناتج القومي الحقيقي

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقاً لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي بحيث تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي B موجباً، فإن ذلك يدل على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب<sup>(87)</sup>

ولتخليص ما سبق من هذه المعايير، يبدو أن جميعها جاءت بهدف قياس الفجوة التضخمية فقد جاء فائض المعروض النقدي وفائض الطلب النقدي كل على حدة، ولكن

<sup>85</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)

2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 41.

<sup>86</sup> الجلال . أحمد . دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة 1990م-2003م) - 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر. ص 32

<sup>87</sup> وادي. محمود. وآخرون. النقود والمصارف. 2010م. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان. ص 74.

معيار الاستقرار النقدي جاء ليربط بين المعيارين السابقين ليدرس كيفية الاستقرار النقدي عند تساوي نسبة التغير وكمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي المتعلق بالطلب الكلي. (88)

## 2.5 آثار التضخم

تنقسم آثار التضخم إلى قسمين هما : اجتماعية واقتصادية

### 2.5.1 الآثار الاقتصادية

تتجلى آثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي، ولاسيما أن أخطار التضخم أول ما تظهر اقتصادياً، وحتى عندما تمتد جذوره إلى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها، وخاصةً على مسيرة التنمية الاقتصادية وأبرز هذه الآثار:

#### 1. أثر التضخم على الأسعار

إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، وهذا ينعكس سلبياً على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام، بحيث تقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجياً، وكلما ارتفعت الأسعار وبقيت دخولهم على حالها، كلما تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الأمر إلى الاقتصاف على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة، ولكن ليس كل ارتفاع في الأسعار هو ارتفاعاً تضخيمياً له الآثار المرضية السيئة، أو يقتصر ارتفاع الأسعار التضخمي فقط على حالة الخلل في الطلب والعرض وذلك بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل؛ لأن زيادة الأسعار الذي يصاحب زيادة التشغيل قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، لا يمكن اعتبارها تضخماً، لذلك من المهم جداً معرفة الارتفاع التضخمي للأسعار والارتفاع المصاحب للتوسع، ذلك لأن الارتفاع التضخمي ظاهرة غير مرغوب فيها، في حين أن ارتفاع الأسعار المصاحب للتوسع والنمو الاقتصادي هي ظاهرة عادية ومقبولة في الأوساط الاقتصادية، كما أن ارتفاع الأسعار له بعداً اجتماعياً يتمثل في اتساع الفجوة بين الأغنياء

---

88 رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص16.



والفقراء وهذا التفاوت يندر بمخاطر على النسيج المجتمعي ويربي قيماً اجتماعية خطيرة تؤدي بالمجمل إلى تراجع الأداء الاقتصادي وتسبب مزيداً من عدم الاستقرار<sup>(89)</sup>.

## 2. فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة

يترتب على التضخم انخفاض قيمة النقود وإضعاف ثقة الناس في العملة، وفقدان النقود لوظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة، مما ينتج عن ذلك ميل الأفراد للاستهلاك وإنفاق ما لديهم من نقود وانخفاض ميلهم للادخار، طالما هناك انخفاض مستمر للنقود، فقد يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار النقدي ويشجع على الادخار العيني، أي الاحتفاظ بالسلع على شكل عملات أجنبية تتمتع بنوع من الاستقرار بدلاً من النقود، بالإضافة إلى الاحتفاظ في صورة عملات ذهبية وأجنبية، كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي وذلك من خلال استخدام الأفراد لمخزنتهم التي تم تكوينها سابقاً قبل حدوث ارتفاعات الأسعار على أن الجانب الأكثر تأثيراً في الاقتصاد ويتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية والمستمرة في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيراً بالضغوط التضخمية وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة<sup>(90)</sup>

وبناءً على ذلك فإن التضخم يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي، والذي يؤدي بدوره إلى تقادم الضغوط والفجوات التضخمية في الاقتصاد خاصةً عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادةً مماثلةً في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار<sup>(91)</sup>.

## 3. اختلال ميزان المدفوعات :

يزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية، ووضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي

<sup>89</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)

2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص44

<sup>90</sup> الروبي. نبييل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص337.

<sup>91</sup> زكي. رمزي. التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، 1996م، دار المستقبل العربي القاهرة، ص601.

يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية و حدوث ارتفاعات متتالية في مستويات أسعار السلع المحلية في ظل محدودية الكميات المعروضة منها، مما يؤدي إلى الزيادة في معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، وحيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يخفض من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها<sup>(92)</sup>.

كما أن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المنتجة محلياً<sup>(93)</sup>.

#### 4. توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية العمل على توسيع الطاقات الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد كافةً، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، من أجل توفير مختلف السلع سواءً كانت السلع استهلاكية أو سلع استثمارية، فيبرز حق الحكومة في وضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات وذلك بهدف تحقيق الزيادة في المعدلات الإنتاجية، غير أن التضخم يقف حاجزاً دون تحقيق ذلك، فزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وبالتالي تحقيق الأرباح للمنتجين، فأصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تحقق لهم أرباحاً طائلةً، والتي تتميز بسرعة دوران رأس المال، أما المنتجون فيفضلون الاستثمار في المشروعات الاستهلاكية بسبب زيادة الطلب الكلي عليها<sup>(94)</sup>.

والتضخم له تأثير كبير على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف المشروعات الاستثمارية التي تطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في

---

<sup>92</sup> الروبي. نبييل. نظرية التضخم، 1984م، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص345.

<sup>93</sup> الجلال . أحمد . دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة 1990م-2003م) -2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر. ص34.

<sup>94</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص18.

مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية، وذلك نظراً للتغيير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات ومشاكل مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتحويل المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية<sup>(95)</sup>.

### 5. أثر التضخم على أسعار الفائدة

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون (المقرضون) المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة، باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة<sup>(96)</sup> ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي<sup>(97)</sup>:

$$R = I - F$$

حيث أن:

$$R = \text{معدل الفائدة الحقيقي}$$

$$I = \text{معدل الفائدة الكلي}$$

$$F = \text{معدل التضخم}$$

---

<sup>95</sup> الجلال. أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م) 2006م رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص35

<sup>96</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص46

<sup>97</sup> البياتي. طاهر. الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، ص266

## 6. أثر التضخم على المديونية

يعتبر التضخم له أثر كبير على المديونية في أي اقتصاد، فهو يساعد في تفشي قدر كبير من عدم اليقين حول المستوى الفعلي للمديونية، ويمكن أن يهدد هيكل الاقتصاد المحلي، والقطاع المالي بأكمله، ومن ناحية أخرى يمكن السيطرة عليه ضمن حدود معينة من خلال تصميم أدوات مالية لتجنب بعض الآثار السلبية، فإن الارتفاع المستمر في الأسعار يستفيد المدين ويضار الدائن لأن المدين يقترض مبالغ محددة، التي يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، وفي انخفاض الأسعار يستفيد الدائن ويضار المدين، لأن الدائن يلتزم باستلام مبالغ محددة بدون زيادة أو نقصان<sup>(98)</sup>.

### 2.5.2 الآثار الاجتماعية للتضخم

يؤدي التضخم دوراً كبيراً في التغيرات الاجتماعية، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على صعيد الأبعاد الاجتماعية، من حيث الحالة النفسية للأفراد، وحصول التمايز الاجتماعي، وتشكيل طبقات وسحق طبقات أخرى، ويمكن التطرق للنقاط التالية :

#### 1. إعادة توزيع الدخل واحترام التمايز بين الطبقات

يؤدي التضخم إلى الإخلال بين العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وإلى سلخ جزء من القوة الشرائية الخاصة بأصحاب الدخل الثابتة، كما أنه يعتبر بمثابة فرض ضرائب جديدة لم يصوت عليها أي جسم تشريعي، ومن جهة أخرى فإن التضخم يزيد من دخول بعض فئات المجتمع مثل المضاربين والذين يتعاملون في السوق السوداء، دون أن تقدم تلك الفئات أي خدمات مقابل تلك الزيادة التي حصلت عليها<sup>(99)</sup> كل ذلك بسبب تأثر دخول الأفراد بالمجتمع بشكل كبير نتيجة التضخم في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقي لفئة قليلة في المجتمع، تمثل فئة المنتجين

<sup>98</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني- دراسة قياسية (1995م-2013م)

2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص46.

<sup>99</sup> العصار. رشاد. والحلبي. رياض. النقود والبنوك. 2010م. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

ص166.

وأصحاب رؤوس الأموال، نظراً للأرباح الطائلة التي يحققونها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتهم والتغيرات المستمرة في الأسعار<sup>(100)</sup>.

ومن جهة أخرى، وفي الوقت نفسه، تزداد معاناة فئة ثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم<sup>(101)</sup>.

يعتبر احتدام التمايز الاجتماعي في أي اقتصاد من أسوء الآثار الاجتماعية التي تنشأ بين الطبقات، فهناك طبقات اجتماعية تزداد ثراءً على ثرائها، والعكس من ذلك، هناك طبقات تزداد سوءاً على حالها ويطلق على هذا: التمايز الرأسي، وبالإضافة إلى ذلك هناك تغيرات محسوسة تحدث بالأوضاع النسبية للشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة يطلق عليها التمايز الأفقي<sup>(102)</sup> ويمكن القول بأنه ينتج عن التمايز الاجتماعي حدوث خلل بالبنيان الاقتصادي القومي بحيث تتغير العلاقات النسبية للطبقات فيما بينها، وبين الشرائح الاجتماعية المكونة لها، والتضخم يؤدي إلى ثراء فئة المنتجين نتيجة للعوائد والأرباح المتحققة من ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب الكلي على السلع، بالمقارنة مع الفئة الثانية: فئة أصحاب الدخل الثابتة ومعاشات التقاعد نظراً لانخفاض الدخل النقدي، تظهر ظاهرة التمايز الطبقي فتظهر حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي ذلك إلى تعطيل الإنتاج وزيادة نسبة الطاقة غير المستغلة في الاقتصاد القومي، وقد يتبع ذلك تفكك اجتماعي وبالتالي انهيار النظام الاقتصادي<sup>(103)</sup>.

<sup>100</sup> زكي رمزي. التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، 1996م، دار المستقبل العربي القاهرة، ص582.

<sup>101</sup> الجلال أحمد. دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة (1990م-2003م) 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص36

<sup>102</sup> Jemes, B. (2007). Public finance, Aid and post Couflect recovery, page49

<sup>103</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص19.

## 2. تفشي الرشوة والفساد الإداري

تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع، ومنها تفشي ظاهرة الرشوة فعادةً ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم بعض الخدمات غير المشروعة نظير الحصول على مقابل مادي<sup>(104)</sup> وهناك آثار أخرى للتضخم ومنها<sup>(105)</sup>:

- عدم الثقة بالنقود الوطنية.
- ضعف هيبة النظام السياسي وعدم ثقة الدول الأخرى بالتعامل مع النظام اقتصادياً.
- سوء تخصيص الموارد، حيث تتجه أغلبها إلى المضاربة والابتعاد عن الاستثمار الذي يؤدي إلى الإنتاج الحقيقي لزيادة عرض السلع، بل المضاربة على قطاع الأراضي والسيارات وكل ما يدر ربحاً سريعاً .

### 2.5.3 المقريزي وآثار التضخم

يعتبر المقريزي من أوائل الكتّاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأول من ربط بين السياسة النقدية والتضخم والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات) حتى لقب المقريزي بأبي النقود، وذلك بعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بالعالم الإسلامي في الفترة (1392-1404م)، حيث تحدّث عن تدهور معيشة الفقراء إلى حدّ الموت، وتدهور أحوال جميع أصحاب الدخل الثابتة وصغار التجار، وبقيت أحوال كبار التجار وبعض المزارعين لم تتغير كثيراً، أما الحكام الذين قاموا بصك كميات هائلة من

<sup>104</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)

2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص47

<sup>105</sup> البياتي. طاهر. الشمري. خالد . مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، 2011م،

دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان ، الأردن، ص267

الفلوس ليستفيدوا فقد خسروا أيضاً<sup>(106)</sup> واستشهد بالآية الكريمة ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾<sup>(107)</sup>.

وتظهر آثار التضخم في حالة المعاملات التي تحدث وتبدأ في وقت وتستمر إلى أن تتم تصفيتها أو إعادة تقويمها في وقت آخر تنخفض فيه القوة الشرائية للنقود وبالتالي ترتفع الأسعار، وهو ما يؤثر بشكل إجمالي وغير مباشر على الاقتصاد، كما يؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين المتعاملين، مثل الحقوق والالتزامات الناشئة عن الديون، وعدم قدرة أصحاب الدخل الثابتة على شراء احتياجاتهم، وظهور الأرباح الصورية، وتآكل رؤوس الأموال في المشروعات الاقتصادية، وعدم العدالة بين الشركاء في توزيع الأرباح، إلى غير ذلك من الآثار، وبالتالي فمعالجة هذه الآثار تعني قياس مخاطر انخفاض القوة الشرائية للنقود، وتحديد من سيتحملها من طرفي المعاملات، وأخذ الحيطة لتلافي هذه الآثار مسبقاً، أو بنقلها إلى الغير، وغيرها من أساليب الحماية من المخاطر، ويترتب على ما سبق أثران على درجة خطورة من الأهمية<sup>(108)</sup>:

1. إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يبعدها عن التوزيع الأمثل، وهو ما يؤثر سلباً في نمو الناتج الحقيقي.
2. إعادة توزيع الدخل الحقيقي على نحو لا يرتبط بالكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية

## 2.6 وسائل مكافحة التضخم

نظراً للخطورة التي يسببها التضخم على اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التي تصاحب هذه الظاهرة، كان لا بد من التطرق للسياسات الاقتصادية المناسبة لعلاج هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها، وتختلف السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كل منها، وتعرف السياسات الاقتصادية بأنها

<sup>106</sup> العاني. قتيبية . "التضخم النقدي وآثاره عند المقريري وفيشر حلقة (1) 2020م، مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 473، ص432.

<sup>107</sup> سورة فاطر، آية43

<sup>108</sup> المرجع السابق ص433

مجموعة الإجراءات والتدخلات التي تتخذها السلطات للتأثير على الأداء الاقتصادي بهدف تحقيق غايات معينة، ومنها السياسة النقدية والسياسة المالية<sup>(109)</sup>.

وتعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية ركيزتي السياسة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية حسب الأولويات المقترحة من قبل الحكومة مثل: الاستقرار النقدي، ومكافحة التضخم، ومكافحة البطالة، والحد من العجز في ميزان المدفوعات. ومن أجل المحافظة على الاستقرار النقدي لا بدّ من انتهاج سياسة مالية ونقدية متزنة، تعمل بتنسيقٍ مشتركٍ ضمن الأدوات المتاحة لكليهما لتحقيق الأهداف المنشودة<sup>(110)</sup>.

### 2.6.1 السياسة النقدية

وتعرف بأنها مجموعة الأدوات التي يستطيع البنك المركزي ومن خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقد في سياق معالجة القضايا الاقتصادية والاختلالات المالية والنقدية من قبيل التضخم والبطالة والركود وغيرها<sup>(111)</sup>.

وقد عرفها Kent بأنها مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ أهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل، وكان هذا التعريف الضيق للسياسة النقدية، وأما مفهومها الواسع فهي مجموعة الإجراءات التي تتخذ من الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي - حجم وتركيب الدين الحكومي<sup>(112)</sup>.

وبشكل عام تستخدم السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي وهما: سعر الفائدة وكمية النقود المتداولة (عرض النقود) حيث تستهدف البنوك المركزية من التحكم بها إلى

<sup>109</sup> المراقب الاقتصادي والاجتماعي. مفاهيم وتعريفات اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)، 2020، رام الله، ص 34

<sup>110</sup> نصرالله عبد الفتاح، إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق / 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح - نابلس، ص 130.

<sup>111</sup> الوزني خالد، الرفاعي أحمد مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط 1999، 3م، دار وائل للنشر والتوزيع/عمان، ص 304.

<sup>112</sup> البياتي. طاهر، الشمري خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلية، ط 2، 2011، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 354، وعوض. عزمي. "آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس النقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية" 2011م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية 3(8)، جامعة الأزهر، غزة، ص 1293.



التأثير في كمية القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المختلفة للقطاع الأهلي وقطاع الأعمال. وفيما يلي بيان لأهم أدوات السياسة النقدية :

### 1. سعر إعادة الخصم Discount-Rate Policy

وهي من أدوات الرقابة الكمية وتعرف بأنها الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأدوات التجارية، والأذون الحكومية للبنوك التجارية، فهو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وكانت هذه السياسة منتشرة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين<sup>(113)</sup>.

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية، لذلك يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم الذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع السعر الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تقرض به عملائها)، ومعنى ذلك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عملائها، وسوف يُقلل ذلك بدوره من رغبتهم في إجراء هذا الخصم والاقتراض من البنوك التجارية فينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، ونقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي<sup>(114)</sup>، ويقوم البنك المركزي باتباع سياسة توسيعه لانعاش الاقتصاد، ومعالجة فجوة ركودية، فيقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي. (أي يخفض سعر الخصم) مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد والفكرة هي أنه عند تخفيض سعر الخصم هو مؤشر للبنوك التجارية لتخفيض أسعار الفائدة فيها أيضاً، لأن البنوك تحصل على قروضها بأسعار منخفضة وهو يقرض بأسعار فائدة متدنية مما يزيد عرض النقد عبر آلية المضاعف وينتعش الاقتصاد<sup>(115)</sup>.

<sup>113</sup> عبد الخالق. جودة، كريم. كريمة. أساسيات النقود والبنوك. 1994م. القاهرة، مصر. ص. 189.

<sup>114</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م) -

2013م)، 2015م. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص. 48.

<sup>115</sup> الوزني. خالد، الرفاعي أحمد. مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط3، 1999م، دار

وائل للنشر والتوزيع. عمان، ص. 307.

## 2. عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

وهذه أيضاً من أدوات الرقابة الكمية، وتتمثل هذه السياسة في عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي أيضاً، إذ يدخل البنك المركزي إلى السوق المالية بائعاً أو مشترياً للسندات بهدف تقليص أو زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي، إذ يقوم البنك المركزي ببيع السندات أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي ويدخل كمشتري أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطلب الفعلي في السوق<sup>(116)</sup>.

### 3. نسبة الاحتياطي الإلزامي:

وهي آخر أدوات الرقابة الكمية، حيث يفرض البنك المركزي نسبة معينة كاحتياطي مقابل الودائع لديها حيث يحتفظ كل بنك بنك بنك النسبة لدى البنك المركزي كوديعة تحت الطلب، وذلك للحد من قدرة البنوك على خلق النقود عبر الديون، فعند اتباع سياسة انكماشية لمواجهة التضخم مثلاً، يفرض البنك المركزي نسبة عالية من الاحتياطي الإلزامي مما يقلل من قدرة البنوك على إيجاد النقود، وعند اتباع سياسة توسيعية لإنعاش الاقتصاد، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي<sup>(117)</sup>، وتعتبر هذه الأداة من بين الثلاث أدوات السابقة الذكر أكثرها فاعلية واستخداماً في الاقتصادات النامية لأنها تحتاج إلى سوق نقدية ومالية متطورة، ولأن آثارها فورية على حجم الأرصدة النقدية الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية<sup>(118)</sup>.

ولتلخيص ما سبق يعتقد الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن هذه الأدوات النقدية الثلاثة (الكمية) لا تؤثر على عرض النقود مباشرة، وإنما تقوم بذلك بشكل غير مباشر، وذلك إما بتغيير قدرة البنوك على الاقتراض من خلال تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي أو تغيير سعر

---

<sup>116</sup> البياتي. طاهر، الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، ط2، 2011، عمان، الأردن، ص357.

<sup>117</sup> الوزني. خالد، الرفاعي أحمد. مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط3، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص208.

<sup>118</sup> البياتي. طاهر، الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلّي، ط2، 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص371.

إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي على قروضه للبنوك الأخرى أو بيع وشراء السندات الحكومية<sup>(119)</sup>.

#### 4. أدوات الرقابة النوعية:

وتتمثل هذه الأدوات في قيام البنك المركزي في تحديد أسعار الفائدة على القروض، والسُلف، وأسعار وفوائد التأخير، ووضع حد أعلى لبعض أنواع القروض المصرفية وتحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للمصارف الاستثمارية ممارسة نشاطها الائتماني ضمنها، أي استبعاد المجالات والأنشطة التي لا يرغب البنك المركزي تمويلها من قبل المصارف التجارية، ولذا فإن استخدام أدوات الرقابة النوعية من قبل البنك المركزي يكون موجهاً نحو تنظيم عمليات الائتمان والاستثمار المصرفي، وتوجيه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية خصوصاً أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة<sup>(120)</sup>.

#### 5. أدوات الرقابة المباشرة

وهي الإجراءات والتدابير المباشرة التي يتخذها البنك المركزي، وذلك بهدف الرقابة على الائتمان المصرفي ومنها أسلوب الإقناع الأدبي، والمعنوي، وتقديم المشورة للبنوك التجارية، وكذلك النداءات والتحذيرات، ولكن هذه الأداة محدودة الفاعلية في البلاد حديثة العهد بالبنوك المركزية وهناك أداة أخرى وهي سياسة التعليمات والأوامر المباشرة، والملزمة، والصارمة، وغير الاختيارية؛ لأنه يترتب على مخالفتها عقوبات للبنوك التجارية، مثل إجبار البنك المركزي للبنوك التجارية بتحديد مقدار القروض، أو استخدام جزءاً من احتياطياتها وأصولها في شراء السندات الحكومية<sup>(121)</sup>.

ولو رجعنا بالزمن إلى حقبة تقي الدين المقرئ في القرن الخامس عشر لاكتشفنا أنه حاول أن يضع حلاً لمشكلة زيادة عرض النقود حيث طالب بأن تسك من المعادن النفيسة حتى يتمكن تحديد كميتها وتقليص عرضها، نظراً لكون عرض هذه المعادن محدوداً، ورأى أن

---

<sup>119</sup> حامد .أسامة .السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة/، 2000م، ورقة نقاش: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله فلسطين، ص20.

<sup>120</sup> الوزني. خالد، الرفاعي أحمد . مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط3، 1999م، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص311.

<sup>121</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م- 2013م)، 2015م. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص50.

يقتصر السك على معدن واحد (إما الذهب أو الفضة) واستبعاد النحاس لأنه يؤدي إلى اختفاء التداول في المعادن النفيسة<sup>(122)</sup>.

## 2.6.2 السياسة المالية Fiscal policy

يمكن للسياسة أن تلعب دوراً في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكلي، وذلك باستخدام العديد من الأدوات المتاحة مثل الضرائب والادخار الإجباري وتخفيض الإنفاق العام وتوجيه الطلب نحو الاستثمارات وإيجاد حوافز إيجابية للاستثمارات المرغوبة<sup>(123)</sup>.

ويُقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (العام) بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص والاستثمار والمصاريف العامة والصادرات<sup>(124)</sup> وتتعلق السياسة المالية بمجموعة من الإجراءات الحكومية المرتبطة بجمع الضرائب والإنفاق العام (الموازنة الحكومية) وتتولى السلطة التنفيذية مهام تنفيذ السياسة المالية، وأهم أدوات السياسة المالية لتحفيز النشاط الاقتصادي يتمثل في زيادة الإنفاق العام، الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي، ويتم ذلك إما عبر رفع الضرائب أو زيادة الدين العام (الإنفاق بالعجز)<sup>(125)</sup>.

### أ- الرقابة الضريبية

تعتبر هذه الأداة أكثر الأدوات فعاليةً في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم تلجأ الحكومات إلى تقييم الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات

<sup>122</sup>العاني. قتيبة. التضخم النقدي وآثاره عند المقرزي وفيشر حلقة (2) "2020، مجلة الاقتصاد الاسلامي عدد 474، ص433.

<sup>123</sup> البياتي. طاهر، الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2، 2011، عمان، الأردن، ص269.

<sup>124</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م- 2013م)، 2015م. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص50.

<sup>125</sup> المراقب الاقتصادي والاجتماعي. مفاهيم وتعريف اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)، 2020م. رام الله، ص34.

الضرائب الحالية، أو بفرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وهكذا يتم تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام الضرائب يكون أكثر فاعلية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقاً ماليةً ونقديةً كما هو الحال في السياسة النقدية، حيث إن الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة، وتؤثر على قدرتهم الشرائية، غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة مهمة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية، وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية الهروب من سداد الضرائب<sup>(126)</sup>.

#### ب- الرقابة على الإنفاق العام

ويتم استخدام هذه الأداة للحد من الضغوط التضخمية من خلال ضغط الإنفاق العام لتخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وخفض الإنفاق الاستهلاكي مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار، وكذلك تخفيض الإنفاق الاستثماري، والذي يؤدي ثماره في الدول المتقدمة، وأما الدول النامية فيعتبر ذلك محدود الفاعلية، وذلك بسبب ما تعانيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، لذا تلجأ البلدان النامية بهدف علاج الضغوط التضخمية إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات<sup>(127)</sup>.

#### ت- إعادة توزيع الدين العام

في فترات التضخم تتدخل الدول ممثلةً بالبنك المركزي إلى السوق المالي للاقتراض من الجمهور عن طريق بيع السندات وذلك بسحب جزءاً كبيراً من الفائض النقدي من التداول لتخفيض الطلب الكلي على السلع نتيجة انخفاض القدرة الإنفاقية للأفراد مما يساعد في تخفيض مستويات التضخم، أما في حالة الركود الاقتصادي فيمكن للدولة أن تدخل في السوق

<sup>126</sup> البياتي. طاهر، الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2،

2011، عمان، الأردن، ص388

<sup>127</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م -

2013م)، 2015م. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص51

المالي مشترياً السندات من الجمهور وذلك لزيادة العرض النقدي الذي يؤثر على الطلب الكلي إيجاباً وينشط الاقتصاد<sup>(128)</sup>.

## خلاصة الفصل الثاني

لقد تباينت وجهات النظر للكتاب والباحثين الاقتصاديين في تعريف التضخم، إلا أن أغلبية تلك الآراء تشير إلى حدوث ارتفاعات متتالية ومستمرة للمستوى العام للأسعار، فقد ارتبط التضخم منذ زمنٍ بعيدٍ بالاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وخاصةً بين حجم الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) وبين حجم العرض الكلي الحقيقي من السلع والخدمات، ويخلف التضخم آثاراً كبيرةً وخطيرةً على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي تنعكس على الواقع المعيشي للناس وعلى مستويات النمو الاقتصادي، إلا أن المخاطر تزيد في الدول النامية عن الدول المتقدمة، وخاصةً للاختلالات البنوية في اقتصاداتها، وارتفاع مستويات الاستهلاك تقوت أحياناً إجمالي الناتج المحلي للكثير من تلك البلدان، والتي أدت إلى تحفيز الطلب على الواردات، مما أدى إلى خضوع هذه الاقتصادات للتبعية، وتعرضها لموجات متتالية من الصدمات الاقتصادية ومنها التضخم المستورد والتضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج حيث تعتمد الدول النامية على نسبةٍ كبيرةٍ من إنتاجها على المواد الخام المستوردة من الخارج، ولأجل ذلك يعتبر التضخم في البلدان النامية تضخماً ناتجاً عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورةٍ تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، خلافاً للتضخم في البلدان المتقدمة الذي يوصف بأنه تضخم تكاليف ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تعود لارتفاع الأجور بغض النظر عن الإنتاجية، ونظراً لاختلاف طبيعة التضخم في الدول المتقدمة والنامية، تنوعت وتباينت سبل العلاج لتلك الظاهرة والتي تعتمد على السياسات الاقتصادية، والنقدية، والمالية.

والاقتصاد الفلسطيني بالإضافة إلى كونه يعاني من معوقات الدول النامية، إلا أنه يعاني أيضاً من معوقاتٍ إضافيةٍ: منها عدم وجود عملة وطنية وعدم وجود سياسة نقدية، وعدم وجود بنك مركزي، واتفاقية باريس التي تقيد كثير من السياسات النقدية، بالإضافة إلى تأثرها بالتضخم. المستورد من إسرائيل الذي يعنى بالسلع النهائية، ولكن أيضاً يتضخم ارتفاع التكاليف بسبب استيراد أغلب المواد والسلع الوسيطة والأولية من إسرائيل، أو عبر إسرائيل.

<sup>128</sup> البياتي. طاهر، الشمري. خالد. مدخل إلى علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، ط2،

## الفصل الثالث الإقتصاد الفلسطيني واتفاق باريس

## نبذة تاريخية عن الاقتصاد الفلسطيني

### 3.1 المقدمة

يعتبر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من الاقتصادات الناشئة التي تواجه مجموعة من العوائق والتحديات، وأهمها الاحتلال وتضييقاته، وكذلك ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات الدخل، وصغر حجم السوق وضعف الإنتاج، وكذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني بنياً تحتيةً ماديةً واجتماعيةً مدمرةً خلفتها سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصةً أن سلطات الاحتلال لم تكن تهتم ببناء البنية التحتية الفلسطينية بقدر ما كان يهتم بتدميرها، ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بفعل السياسات الإسرائيلية .

#### 3.1.1 الاقتصاد الفلسطيني بين 1967م-1994م

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967م، عملت إسرائيل - سلطات الاحتلال - وبشكل مبرمج ومخطط على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتكريس تبعيته وجعله خاضعاً وضعيفاً وغير قادر على المنافسة وتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله من خلال تحكم إسرائيل الكامل بالمعابر والمنافذ وعمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى ضربها وتدميرها للبنية التحتية مما شكّل عقبةً رئيسةً أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني<sup>(129)</sup>.

ولقد عمدت إسرائيل بعد احتلالها عام 1967م إلى تقييد وعرقلة التجارة الفلسطينية مع بقية بلدان العالم منذ أن أصبحت المناطق الفلسطينية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وأجبرتها على روابط اقتصادية غير متكافئة معها في اتحاد جمركي أحادي الجانب ، وطبقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) " تراوحت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل في الفترة 1967م-1993م من 80%-85% من إجمالي الصادرات الفلسطينية، بينما تراوحت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل من إجمالي الواردات في السنوات ذاتها بين 80%-90%<sup>(130)</sup>.

<sup>129</sup> حلس .رائد . سياسات الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، 2019م مركز الأبحاث Prc. غزة www. Prc. Ps.

<sup>130</sup> الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012) تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، 2012، نيويورك، جنيف، ص12.



وقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967م إلى فرض سلسلة من القيود تمثلت في مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، وتحويل المياه، والاستيلاء على المعابر البرية والبحرية، والجوية، واستطاعت دمج الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها<sup>(131)</sup>، بل وورد في أول تقرير أصدرته هيئة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة والقطاع عام 1990م بأن المناطق الفلسطينية هي سوق مكمل للبضائع والمنتجات الإسرائيلية من جانب، ومصدر عوامل الإنتاج وبخاصة العمالة غير الماهرة من جانب آخر<sup>(132)</sup>.

وبعد احتلال 1967م قامت إسرائيل مباشرة بتشكيل لجنة اقتصادية من بنك إسرائيل المركزي ولجنة الإحصاء المركزية، وذلك بهدف ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وجعله سوقاً للسلع الإسرائيلية<sup>(133)</sup>، وتؤكد الباحثة سارة روي أن السياسة الإسرائيلية حينها لم تكن تحركها العقلانية الاقتصادية بصورة أساسية، بل الأيدولوجيا السياسية، وكانت هذه الأيدولوجيا ترفض مفهوم السيادة الفلسطينية وتمقته وترفض أي نهج يشجع على تحقيقها وبخاصة التنمية الاقتصادية، لذلك اعتمدت الحكومة الإسرائيلية سياسة الإفكار التتموي المبنية على الاحتواء البنوي للاقتصاد المحلي الفلسطيني<sup>(134)</sup>.

وقد أعادت إسرائيل هيكله شروط التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية؛ حيث حددت السلع الفلسطينية التي يسمح بتصديرها إلى إسرائيل وفرضت عليها تعرفاً جمركياً عاليةً، بينما سمح للإسرائيليين بتصدير ما يشاؤون للسوق الفلسطيني، وبدون تعرفه جمركية، وقد حولت هذه البنية التجارية اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة فعلاً إلى ساحة مغرقة بالبضائع

---

<sup>131</sup> ديروبي. سلمان. "العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطورها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية- آفاق مستقبلية"- 2014م، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات عدد 6، جامعة القدس المفتوحة، غزة، ص 388.

<sup>132</sup> جميل مسيف، قزمار عصمت، ربيع إسلام (2020م) الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص 6.

<sup>133</sup> سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 31.

<sup>134</sup> روي. سارة. قطاع غزة، السياسة الاقتصادية للإفكار التتموي، 2019م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 141.

الإسرائيلية، حيث مثلت في تلك الفترة ثاني أكبر سوق للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لذلك تأثيران مهمان<sup>(135)</sup>.

1. القضاء على كثير من الصناعات والحرف الفلسطينية الصغيرة ، حيث أن نصف ما كان يستورد من إسرائيل كان يصنع محلياً، وتوقف تصنيعه بحكم المنافسة غير المتكافئة.
2. الاعتماد الكبير على إسرائيل كشريك تجاري شبه وحيد.

وتحكمت إسرائيل في فرض الضرائب والتي كانت تصب في مصلحة إسرائيل ومتجاهلة المصلحة الفلسطينية، وهذا زاد الأعباء على المستورد الفلسطيني حيث أصبحت إسرائيل هي المتحكم الأكبر في قطاع التجارة الخاصة، مما أضعف القدرة التنافسية للبضائع الفلسطينية<sup>(136)</sup>.

وقد أدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الفلسطيني، وبنيته الإنتاجية منذ الأشهر الأولى للاحتلال في عام 1967م ، وفتحت إسرائيل الباب على مصراعيه للعمالة الفلسطينية للعمل داخل إسرائيل خصوصاً في قطاع الإنشاءات مستخدمةً كافة وسائل الإغراء لهم من أبرزها دفع أجور تزيد عن ضعف مستوى الأجور في الأراضي الفلسطينية، وتأمين المواصلات، والخدمات الطبية في كثير من الحالات، فضلاً عن تحديد ساعات العمل بثمان ساعات يومياً، مما أدى إلى هجرة العمالة إلى إسرائيل وخاصةً الماهرة منها، وأدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك في السوق الفلسطيني وزيادة الواردات من إسرائيل<sup>(137)</sup>.

وكان لاندلاع الانتفاضة الأولى 1987م أثرها حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بأكثر من الثلث بين العامين 1987م-1990م وارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 50% بحلول العام 1990م<sup>(138)</sup>.

---

<sup>135</sup> جميل. مسيف، قزمار .عصمت، ربيع إسلام . الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس). رام الله. فلسطين، ص30.

<sup>136</sup> سرداح. خليل . الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص21

<sup>137</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي الأول، 1995، رام الله، فلسطين، ص7-8

<sup>138</sup> جميل. مسيف، قزمار .عصمت، ربيع إسلام. الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس). رام الله. فلسطين، ص36.

وأما النواحي النقدية موضوع هذا البحث، فقد عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية إلى السيطرة عليها، وذلك عبر إصدارها العديد من الأوامر العسكرية الهادفة إلى تقييد النشاط النقدي والمالي وإحكام السيطرة والرقابة عليه، ومن أبرز هذه الأوامر "الأمر العسكري رقم 47 الذي نص على إغلاق جميع فروع المصارف العربية العاملة في فلسطين، في الوقت الذي سمحت بفتح فروع للمصارف الإسرائيلية التي عملت على تحويل الجزء الأكبر من مدخرات الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، والأمر العسكري 79 الذي أصبحت بموجبه العملة الإسرائيلية عملة رسمية متداولة في الأراضي الفلسطينية<sup>(139)</sup>.

ووفقاً لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا فقد منحت السلطات العسكرية عن طريق مدقق المصارف سلطة السيطرة على العمليات المصرفية والنقدية بما فيها تراخيص المصارف والمعاملات التي تجري بالنقد الأجنبي، وقد أخضعت بالتدريج الأنشطة المالية والنقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأحكام التي تنص عليه القواعد واللوائح الإسرائيلية، مع تعديل القوانين واللوائح المالية الأردنية والمصرية التي كانت سارية المفعول قبل عام 1967م، أما القدس الشرقية فقد وضعت تحت السيطرة المباشرة للتشريعات المالية الإسرائيلية السارية داخل حدود إسرائيل بعد عام 1948م<sup>(140)</sup>، وبالنسبة إلى استخدام النقود وتداولها في المناطق المحتلة فقد سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من بدايته باستمرار تداول الدينار الأردني، إضافةً إلى العملة الإسرائيلية (الليرة ثم الشيكل)<sup>(141)</sup> وبعد عام 1986م سمحت إسرائيل بإعادة افتتاح بنك القاهرة عمان وسمح له بتحويل الدينار إلى الشيكل بالأسعار الرسمية فأصبح هناك عملتان للتداول، ولكن كانت أعماله مقيدةً من قبل الاحتلال ومحصورة فقط في تسهيل العمل التجاري بين الطرفين وحفظ ودائع المواطنين فقط دون

---

<sup>139</sup> عطا الله . محمد . استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية-، 2014م، ورشة

العمل الدولية حول العملة الفلسطينية- دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، جامعة الخليل، ص6

<sup>140</sup> الإسكوا: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، القطاع المالي الفلسطيني

في ظل الاحتلال الإسرائيلي، 1987م، جنيف، الولايات المتحدة الامريكية، ص41.

<sup>141</sup> أبو الرب. محمود. الاقتصاد الفلسطيني، 1990م، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، ص512.

استثمارها<sup>(142)</sup>، وأما في قطاع غزة فقد أعلن الاحتلال عدم قانونية الجنيه المصري وسحبه من التداول، وبذلك بقيت العملة الإسرائيلية السند القانوني الوحيد في قطاع غزة<sup>(143)</sup>.

---

<sup>142</sup> النقيب فضل . الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات

المستقبل، 1997م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، ص27

<sup>143</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير،

جامعة النجاح- نابلس، ص28

### 3.1.2 الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية 1994م-1999م:

لقد نشأت السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو 1993م أو ما يسمى باتفاق السلام المرحلي، واستكمالاً للاتفاق تم التوقيع على عدة ملاحق من ضمنها الملحق الاقتصادي (بروتوكول باريس) وهذا الأخير جاء لينظم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال "ويمكن القول أنه من حيث الشكل والمضمون، رسخ هذا الاتفاق تبعية السياسات الاقتصادية الرئيسة، المالية، والتجارية والنقدية وكل اشتقاقاتهما الاجتماعية لإسرائيل، وهكذا ورثت السلطة آثاراً اقتصادية تقوم على تبني إنتاجية مشوهة، وتفترق إلى الحد الأدنى من الإمكانيات والنمو والتنمية<sup>(144)</sup>.

وقد وصف نائب بلدية القدس المحتلة سابقاً مريون بنفستي العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بين عامي 1994م-1999م بأنها تهدف إلى أن يتحقق في الاقتصاد الفلسطيني " الثراء الفردي والفقر الوطني، وقد تميز هذا الاقتصاد بميزتين<sup>(145)</sup> :

1. جزء كبير من اليد العاملة الفلسطينية تعمل في الاقتصاد الإسرائيلي.
2. يبلغ حجم الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل نسبةً كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي فقد شهدت السنوات 1994م-1999م نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي وصل 69% وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27% ليصل 1683 دولاراً، فيما ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 39% ليصل إلى 2000 دولاراً<sup>(146)</sup>، وقد بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التطور والنمو بعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور، وذلك بسبب الدعم المالي المقدم من قبل المجتمع الدولي لتأهيل البنية التحتية والبناء المؤسساتي لدفع عملية الاقتصاد إلى الأمام، وبلغ متوسط الناتج

<sup>144</sup> سرداح. خليل . الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وأفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص35.

<sup>145</sup> جميل. مسيف، قزمار. عصمت، ربيع إسلام. الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانيات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله. فلسطين، ص2.

<sup>146</sup> المرجع السابق، ص41.

المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في هذه الفترة 9.12% وذلك انعكاساً لمواقف المجتمع الدولي وتقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية<sup>(147)</sup>.

جدول ( 3:1 ) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 1994م-1999م

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
GDP (مليون دولار) <sup>(148)</sup>	3080.7	3300	3340.1	3830	4379	4741.6
النمو أو التراجع <sup>(149)</sup>	-	7.12	1.22	14.67	14.33	8.28
نصيب الفرد من GDP دولار <sup>(150)</sup>	1438.1	1434.6	1369.9	1487.5	1645.2	1723.9
النمو أو التراجع <sup>(151)</sup>	-	0.24-	4.51-	8.58	10.60	4.78
معدل البطالة <sup>(152)</sup>	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8
الفائض أو العجز بعد المنح (مليون دولار) <sup>(153)</sup>	-	-	135.1-	54.7-	30	4.6
معدل التضخم <sup>(154)</sup>	-	63.93	70.84	75.86	80.1	84.54

<sup>147</sup> قديح، ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-)

(2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 55-56.

<sup>148</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994م-2012م

<sup>149</sup> من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

<sup>150</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994م-2012م

<sup>151</sup> من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

<sup>152</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2014م

سلطة النقد [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

<sup>153</sup> الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي) سلطة النقد الفلسطينية

[Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

<sup>154</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية 2013-

[Http://www.pebs.gov.ps](http://www.pebs.gov.ps) 2014

### 3.1.3 الاقتصاد الفلسطيني في الفترة 2000م-2011م

مع بداية انتفاضة الأقصى اسبتمبر 2000م أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجة الإجراءات العدوانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، واستمر ذلك حتى نهاية 2002م، وانعكس هذا سلباً على النشاط الاقتصادي، حيث بلغ متوسط تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 10.12% خلال الفترة 2000م-2002م<sup>(155)</sup>، وبعد تحقيق نمواً حقيقياً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال تسعينيات القرن الماضي بلغ في المتوسط 8%، وواجه الاقتصاد الفلسطيني نكسة عميقة في بداية القرن الجديد أدت إلى انخفاض الناتج المحلي بنحو 20% من قيمته الحقيقية (من 4.146 مليار دولار إلى 3.301 مليار دولار بأسعار 2004) خلال الفترة 2000-2002م، وارتفعت معدلات البطالة بنحو 16.9% (من 14.3%-31.2%)<sup>(156)</sup>، وقامت السلطات الإسرائيلية عدة مرات بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية تبعاً للتطورات السياسية مخالفةً بروتوكول باريس حيث قامت السلطات الإسرائيلية بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة مع بداية الانتفاضة الثانية لمدة عامين ولمدة 16 شهراً عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني من عام 2006م، مما أوقع الاقتصاد الفلسطيني في أزمة اقتصادية حادة<sup>(157)</sup>، ولكن مع بداية عام 2004م عاد الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية، وبدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في الفترة 2003م-2005م 11.72% ويرجع هذا النمو لتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع، والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الاحتلال، ثم ما لبث أن عاد لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية في عام 2006م، وما تبعها من حصار إسرائيلي، وعدم تحويل المستحقات للسلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية، وتقليص المساعدات الدولية، فتراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية في عام 2006م بمعدل 3.9% بينما كان حقق نمواً معدله

<sup>155</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني- دراسة قياسية (1995م)-

(2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص56.

<sup>156</sup> عبد الله. سمير وآخرون. الشمول المالي في فلسطين، 2016م، معهد أبحاث السياسات

الاقتصادية الفلسطينية (ماس) رام الله فلسطين، ص10.

<sup>157</sup> \*7. http:// www. Imf. Org- كوك. يودو. وقسيس حنا، 2011م، ص5

6.335% في الأعوام التي سبقت 2007م و2008م<sup>(158)</sup> وفي أعقاب حرب 2008م على غزة عانى الاقتصاد الفلسطيني من انتكاسة كبيرة ولحق بالقطاع خسائر مادية واقتصادية أصابت الاقتصاد الغزي بالشلل التام، الأمر الذي انعكس على مجمل الاقتصاد الفلسطيني، وعلى سبيل المثال، بلغت الصادرات الفلسطينية عام 2008م أقل من الثلث قبل تسع سنوات وزيادة الواردات بنسبة 36% وانخفاض الصادرات عكس تآكل القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع عام 2000م<sup>(159)</sup>.

ثم شهدت الفترة 2009م-2011م استقراراً سياسياً واقتصادياً نسبياً، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 7.54%<sup>(160)</sup>.

وأخيراً معدلات الأسعار والتضخم موضوع هذه الدراسة، فقد واصلت خلال هذه الفترة 2000م-2011م ارتفاعها في الأراضي الفلسطينية، حيث وصلت في عام 2008م إلى 166.2 نقطة على اعتبار أن 1996م هي سنة الأساس حيث ارتفع في عام 2008م لـ 9.3% مقارنة مع 1.3% في عام 2007م، وعكس هذا الارتفاع بشكل واضح الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والمحروقات<sup>(161)</sup>، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل من جهة ونقص المعروض من السلع نتيجة للإغلاقات المتكررة من جهة أخرى<sup>(162)</sup>، ويرى الباحث محمد رجب أن ارتفاع الأسعار يعود إلى مستويات التضخم في إسرائيل<sup>(163)</sup>.

---

<sup>158</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م- 2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 57-58.

<sup>159</sup> Brynen Rex (2008) Public Finance, Conflict and State bulding. The Case of Palestine, Center on International . Cooperation McGill University. Page11.

<sup>160</sup> قديح . ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م- 2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص 58.

<sup>161</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2008م، رام الله، فلسطين، ص 38-39.

<sup>162</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي الأول، 1995م، رام الله، فلسطين، ص 25.

<sup>163</sup> رجب .محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 93.



جدول ( 3:2 ) لأهم المؤشرات الاقتصادية في الفترة 2000م-2011م

السنة	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م
GDP مليون دولار <sup>(164)</sup>	4335.9	3932.2	3441.1	3923.4	4329.2	4796.7
النمو أو التراجع % <sup>(165)</sup>	-8.56	-9.31	-12.49	14.02	10.34	10.8
نصيب الفرد من GDP دولار <sup>(166)</sup>	1526.7	1345	1143.7	1267	1358.1	1459.4
النمو أو التراجع <sup>(167)</sup>	-11.55	-11.90	-14.97	10.78	7.19	7.46
معدل البطالة <sup>(168)</sup>	14.3	25.3	31.2	25.5	26.8	23.5
الفائض العجز المالي بعد المنح املليون دولار <sup>(169)</sup>	-218.8	-315.6	-306.6	-268	-125	-275
الرقم القياسي لأسعار المستهلك <sup>(170)</sup>	86.9	87.97	92.99	97.08	100	104.11
معدل التضخم % <sup>(171)</sup>	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
GDP مليون دولار <sup>(172)</sup>	4609.6	4913.4	5212.1	5663.6	6122.3	6882.3

<sup>164</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994م-2012م

<sup>165</sup> من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

<sup>166</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994م-2012م

<sup>167</sup> من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

<sup>168</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2014م، سلطة النقد [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

<sup>169</sup> الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي) ، سلطة النقد الفلسطينية [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

<sup>170</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . الأسعار والأرقام القياسية . النشرة السنوية 2013م-2014م

<http://www.pebs.gov.ps> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

<sup>171</sup> المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2015م) العدد 34-ص 59-60

<sup>172</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994م-2012م

12.41	8.1	8.66	6.08	6.59	3.9-	النمو أو التراجع % <sup>173</sup>
1752.5	1606.4	1529.8	1449.1	1406	1360.1	نصيب الفرد من GDP دولار <sup>174</sup>
9.09	5.01	5.57	3.07	3.37	6.8-	النمو أو التراجع % <sup>175</sup>
20.9	23.7	24.5	26.6	21.7	23.7	معدل البطالة <sup>176</sup>
94.3-	144.4-	425.5-	270.1	61	34	الفائض العجز المالي بعد المنح امليون دولار <sup>177</sup>
132.71	129	124.34	121.01	110.12	108.11	الرقم القياسي لأسعار المستهلك <sup>178</sup>
2.88	3.75	2.75	9.9	1.9	3.8	معدل التضخم <sup>179</sup>

<sup>173</sup> من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

<sup>174</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994م-2012م

<sup>175</sup> من احتساب الباحثة ناريمان قديح (قديح 2015م-112)

<sup>176</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) مسح القوى العاملة التقرير السنوي 2014م، سلطة النقد [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

<sup>177</sup> الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي) ، سلطة النقد الفلسطينية [Http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)

<sup>178</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . الأسعار والأرقام القياسية . النشرة السنوية 2013م-2014م، <http://www.pebs.gov.ps>/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

<sup>179</sup> المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2015م) العدد 34-ص 59-60

### 3.2 بروتوكول باريس في المجال النقدي

لقد أسفرت مفاوضات السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية في 1994/4/29م، ويتضمن هذا الاتفاق إحدى عشرة مادة، وثلاث قوائم سلعية، وأما المادة موضوع دراستنا التي حددت الترتيبات النقدية خلال الفترة الانتقالية لمناطق السلطة الفلسطينية وعلاقتها مع الحكومة الإسرائيلية فهي المادة الرابعة من البروتوكول الاقتصادي حيث ينص البند الأول فيها: "ستنشئ السلطة الفلسطينية سلطة نقد PMA في المناطق، وستتمتع هذه السلطة بصلاحيات ومسؤوليات لتنظيم ولتنفيذ السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة" وينص البند الخامس "ستعمل السلطة النقدية بمثابة مقرض وملاذ أخير للنظام المصرفي في المناطق، و"أما البند العاشر: سيكون الشيك الإسرائيلي واحداً من العملات المتداولة في المناطق،" والبند الخامس عشر: "سيكون للسلطة النقدية الفلسطينية حق تحويل الشواكل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية<sup>(180)</sup> ويمكن الحديث عن ثلاث نقاط مهمة في إطار المادة الرابعة من بروتوكول باريس<sup>(181)</sup> :

1. إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بجميع وظائف البنك المركزي، بدون أهم وظيفة له، ألا وهي إصدار العملة الوطنية، وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تفعيل السياسة النقدية، سواء في التحكم في عرض النقد أو في تحديد سعر الفائدة<sup>(182)</sup> وتحددت أهداف سلطة النقد فيما يلي<sup>(183)</sup>:

- أ- الإشراف على عمل القطاع المصرفي، وكذلك تنظيم مهنة الصرافة.
- ب- تنفيذ السياسة النقدية والمالية للسلطة الفلسطينية حسب الاتفاق.

<sup>180</sup> الشعيبي. هالة. ورقة عمل: بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، 2013، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله فلسطين، ص45.

<sup>181</sup> للاطلاع على بنود اتفاق باريس راجع الرابط

<http://muqtafi.birzait.edu/InterDocs/txt/352.htm>

<sup>182</sup> مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1994م) بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية) 1994م، الدائرة الاقتصادية. نابلس، ص67.

<sup>183</sup> سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص36.

ت- الإشراف على الدين العام وميزان المدفوعات.

ث- إصدار العملة الوطنية في الوقت المناسب وعند اتفاق أطراف الاتفاق.

2. استمرار استخدام الشيكل الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية كأحدى العملات الرئيسية المتداولة ، وبدون مطالبة الحكومة الإسرائيلية بأي مبالغ مقابل استخدام العملة الإسرائيلية، والتي تعود فائدة استخدامها على البنك المركزي الإسرائيلي، حيث كان من المفروض على السلطة المطالبة بها والتي لا تقل عن 61 مليون دينار أردني سنوياً<sup>(184)</sup>، وهكذا ظل الاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير سعر الصرف للشيكل، والسياسات النقدية الإسرائيلية التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

إن عدم وجود عملة وطنية وفقاً لاتفاق باريس يحرم السلطة من وجود سياسة نقدية مستقلة، وكان البديل في البروتوكول هو تداول ثلاث عملات مع إمكانية تداول عملات أخرى شريطة أن يكون الشيكل الإسرائيلي إحدى عملات التداول<sup>(185)</sup>، مما أدى إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من إحدى السياسات الاقتصادية المهمة المتمثلة في السياسة النقدية، ورسخ من التبعية النقدية لإسرائيل<sup>(186)</sup>.

وإن غياب عملة وطنية مستقلة وتداول عدة عملات أجنبية، يعتبر من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، فبالإضافة إلى الاعتبارات السياسية، حيث تمثل العملة الوطنية رمزاً للسيادة والاستقلال فإن غياب العملة له تداعيات وآثار خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني:

❖ يحرم السلطة من عائد الإصدار، أو إيراد سك العملة Seigniorage، وكذلك يحرمها من إصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية لتمويل عجز الموازنة وإدارة السياسة

<sup>184</sup> الجعفري. محمد. الاتفاقية التجارية الأردنية (متطلبات التعديل)، 1997م، مركز البحوث

والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية، سلسلة تقارير الأبحاث- رقم 14، ص4

<sup>185</sup> كنفاني. نعمان. خيارات العملة والسياسات النقدية المستقبلية في فلسطين: مراجعة

تقييمية، 2014م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص42

<sup>186</sup> حلس. رائد . سياسات الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال

الإسرائيلي، 2019م، مركز الأبحاث Prc. غزة www. Prc. Ps.

المالية العامة بشكل أفضل، وتقليل حجم الاعتماد على الخارج، والذي سيعمل بدوره على تنشيط الأسواق المالية والمصارف، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني<sup>(187)</sup>.

❖ غياب العملة الوطنية يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضةً بصورة كبيرة للصدمات والهزات الخارجية مثل إغلاق الحدود والتقلبات في الطلب على العملة الفلسطينية في إسرائيل، وتغيرات معدلات صرف العملات المتداولة في فلسطين والهزات النقدية التي تحدث في إسرائيل والأردن<sup>(188)</sup>.

❖ كما سبق وذكرنا أن غياب العملة الفلسطينية يشكل أحد العوائق الرئيسة لعدم وجود سياسة نقدية بالمفهوم الكلي الشامل، فالسياسة النقدية تركز على نوعين من الأدوات للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وعرض النقد وتحديد الفائدة :

1. الأدوات الكمية : سياسة سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، وعمليات السوق الأدوات المفتوحة.

2. الأدوات النوعية : تطبيق معايير الرقابة الدولية والإقناع الأدبي.

ولذلك فإن السياسة النقدية المعمول بها في فلسطين، وفي ظل غياب العملة الوطنية، ترتكز على الأدوات النوعية لتأثير على حجم ونوعية الائتمان من خلال تطبيقها للمعايير الرقابية الدولية، أو استخدامها لأداة الإقناع الأدبي في توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو لتعزيز كفاءة وملاءمة البنوك العاملة في فلسطين<sup>(189)</sup>.

وإن شرط عدم وجود عملة فلسطينية، لا يعني فقط الانتقاص المعلن والصريح من الناحية السيادية، باعتبار أن السيادة معلقة لمفاوضات الوضع النهائي، بل إنه يعني مباشرةً

---

<sup>187</sup> عطاالله محمد. استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية- 2014م، ورشة

العمل الدولية حول العملة الفلسطينية- دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، جامعة الخليل، ص2

<sup>188</sup> حامد. أسامة . السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000م، ورقة نقاش: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)،

رام الله فلسطين، ص10

<sup>189</sup> عوض. عزمي. " آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية" 2011م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية مجلد 3، عدد (8)، جامعة الأزهر، غزة، ص1292.

وعلى طول الخط استيراد التضخم الإسرائيلي وغيره (التضخم المستورد) للسوق والمستهلك الفلسطيني وبالتالي آثاره السلبية للغاية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات<sup>(190)</sup>.

3. سمح الاتفاق النقدي لسلطة النقد الفلسطينية بتحويل فائض عملة الشيكال في مناطق السلطة إلى عملاتٍ أجنبيةٍ حسب الكمية الزائدة من الشواكل في ميزان المدفوعات، وضمن حدود معينة، حسب أسعار الصرف الرسمية في بنك إسرائيل، ولكن ميزان المدفوعات الفلسطيني مع إسرائيل لا يمكن أن يحقق أي فائض<sup>(191)</sup>.

ولم يقبل بنك إسرائيل ولا البنوك الإسرائيلية بتحويل الكميات الفائضة من الشيكال الإسرائيلي لدى البنوك الفلسطينية إلى البنوك الإسرائيلية لاستخدامها في تسديد التزامات عملائها تجاه البنوك الإسرائيلية أو لصرفها إلى عملات أخرى<sup>(192)</sup>.

لقد كان اتفاق باريس عبارة عن إعلان مبادئ تحديد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين التي نصت عليها المادة 24 من الفصل الرابع في اتفاق الحكم الذاتي، ويعترف الجانبان بالروابط الاقتصادية لكل جانب مع الأسواق الأخرى وبحاجة لخلق بنية اقتصادية أفضل لشعبها، كما يضع بروتوكول باريس أرضية العمل في تقوية القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني وممارسة حقه مع اتخاذ القرار الاقتصادي وفقاً لخطته التنموية<sup>(193)</sup>، ولكن سريان مفعول الاتفاق الاقتصادي لم يعكس ما هدف إليه الفلسطينيون من تنمية أداء القطاعات الفلسطينية ولذلك تراجعت الكثير من مؤشرات القطاعات الاقتصادية بسبب الممارسات الإسرائيلية ويمكن الحديث في هذا السياق عن النقاط التالية :

• لم يتطرق اتفاق باريس إلى موضوع السيادة على الأرض ومصادرة المياه والموارد الطبيعية حيث أجلت إلى المرحلة النهائية، وكان هذا في حد ذاته عقبةً كبيرةً أمام النمو

<sup>190</sup> سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص41.

<sup>191</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص34.

<sup>192</sup> عبد الرزاق. عمر. تقرير موجز: الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، 2016م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) رام الله فلسطين، ص5.

<sup>193</sup> سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص39.

والتقدم الاقتصادي الفلسطيني، ولكن الاتفاق منح الفلسطينيين بعضاً من الحقوق الاقتصادية، ومنها سيطرة السلطة الفلسطينية على جزء من قطاعات الاقتصاد وتحكمها في تشجيع الاستثمار، ومنح التراخيص وسن القوانين التي تشجع على الاستثمار وإنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية .

ولكن هذا الاتفاق ساهم أيضاً في إضعاف القاعدة الإنتاجية في الأراضي الفلسطينية بسبب الانتهاكات المجحفة بحق الجانب الفلسطيني، وكان من أبرزها مثلاً، على أن ضريبة القيمة المضافة 17% وهي القيمة في إسرائيل، ولا يجوز للسلطة الفلسطينية تخفيض هذه القيمة بأكثر من 2% لتصل إلى 15% وهذه نسبة مرتفعة جداً بالقياس مع حاجة ومستوى الاقتصاد الفلسطيني<sup>(194)</sup>، وترتب على هذا الازدياد الكارثي في نسب الفقر الفلسطيني المدقع والعادي، وذلك كون الارتفاع المذهل لنسب الضريبة غير المباشرة والتي يتحملها الدخل بشكل أساس<sup>(195)</sup>.

● لقد منح اتفاق باريس السلطة الفلسطينية حرية استيراد السلع والخدمات من الخارج ضمن قوائم محددة، ولكن يتعين على السلع التي يستوردها الفلسطينيون أن تكون مطابقة للمعايير والمواصفات الإسرائيلية، وهذه المعايير والمواصفات تعد بصفة عامة أكثر صرامة من المعايير الدولية، حيث تستهدف حماية السوق الإسرائيلية وتمثل حواجز غير جمركية أمام الصادرات الفلسطينية، كما تمثل حاجزاً أمام التجارة لأنه يجبر الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني الاحتلال والحروب على الالتزام بمعايير تفوق المعايير الدولية<sup>(196)</sup>.

● لقد فرض اتفاق باريس رسوماً جمركية على الواردات الفلسطينية مثل تلك المفروضة على الواردات الإسرائيلية، وهذا لا يصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني بسبب الفجوة الكبيرة بين اقتصاد البلدين لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي المتطور والمدعوم، وذلك لأن بنود الاتفاق تشير إلى اتحاد جمركي بين الاقتصاديين، وقد أدى هذا إلى ارتفاع أسعار

---

<sup>194</sup> ماس لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ 2019م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص 4.

<sup>195</sup> سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 40.

<sup>196</sup> الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2012م، تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك، جنيف، ص 43.

المواد الأولية في فلسطين، وخاصةً السلع المستوردة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وما ترتب على ذلك من إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية سواءً كان ذلك في الأسواق المحلية، أو في الأسواق الخارجية<sup>(197)</sup>.

• وقد نصت الفقرة الثانية عشرة من المادة الرابعة إلى إنشاء غرفة مقاصة لتصفية التحويلات المالية بين الطرفين ولكن مع رسوم تحصيل قدرها 3% بدلاً من خدمات على الواردات إلى السوق الفلسطينية، وهذه نسبة مبالغ فيها<sup>198</sup> كما بين ذلك تقرير البنك الدولي الذي قال بأنه يجب ألا تتجاوز 0.006% (ستة في الألف) وهو الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات الفلسطينية<sup>(199)</sup>.

### 3.3 السياسة النقدية الإسرائيلية

حتى سنوات التسعين من القرن الماضي، كانت معدلات التضخم في إسرائيل منخفضة جداً باستثناء عامي 1952م-1953م، وكان هناك استقراراً معقولاً في مستويات الأسعار، ولكن ابتداءً من عام 1973م ظهرت معدلات تضخم كبيرة استمرت بالارتفاع، لدرجة أنها شكلت تهديداً على الاقتصاد الإسرائيلي، ووصلت ذروتها في عام 1984م إلى 444.9%، ثم نجحت السياسة النقدية الإسرائيلية عبر خطة الاستقرار، التي أقرتها الحكومة في عام 1985م، بتقليص معدلات التضخم لتصل إلى مستويات معقولة في سنوات التسعين<sup>(200)</sup>.

#### 3.3.1 تخطيط الحكومة الإسرائيلية للسياسة النقدية

وحتى ذلك الوقت، أواسط التسعينات من القرن الماضي كانت الحكومة الإسرائيلية هي التي ترسم خطوط السياسة النقدية، وليس البنك المركزي الإسرائيلي، حيث لم يكن من ضمن

<sup>197</sup> وزارة الاقتصاد الوطني، البدائل الاقتصادية لاتفاقية باريس، ص6. تقرير لوزارة الاقتصاد الوطني <http://www.mne.ps>

<sup>198</sup> عبد الرازق، عمر. الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. 2016. (تقرير موجز). رام الله،

فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ص4

<sup>199</sup> ماس، لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ 2019م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ص4.

<sup>200</sup> Giladi Dan (1998) Economics. And politics. The Open University of Israel. Tel- Aviv ,page42.



صلاحياته التحكم في كل أدوات السياسة النقدية، وكانت دائماً هناك خلافات بين وزارة المالية المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية، وبين بنك إسرائيل المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، حيث لم يرَ الطرفان دائماً نفس الخطوات اللازمة التي تحقق الأهداف المرجوة، بل وقد أعطى كل طرف تفسيراً مختلفاً للسياسة الاقتصادية المطلوبة حيث ركز بنك إسرائيل على استقرار الأسعار، بينما ركزت وزارة المالية على أهداف أخرى<sup>(201)</sup>.

### 3.3.2 بنك إسرائيل المركزي والسياسة النقدية

ولكن منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي، سيطر البنك المركزي الإسرائيلي على كل أدوات السياسة النقدية، وصار بمقدوره منح سياسات معينة مثل التوسع النقدي الذي يسعى إلى تحديد نسبة الفائدة، حيث كانت الحكومة تحدد نسبة فوائد منخفضة، وذلك كي لا تدفع الحكومة ديوناً أكثر جراء سندات الدين المباعة للجمهور، بينما رأى بنك إسرائيل أن نسبة الفائدة العالية ضرورية من أجل حفظ الاقتصاد من خطر التضخم، وارتفاع جدول غلاء المعيشة<sup>(202)</sup>.

وبدأت هذه السياسة تؤتي ثمارها، ففي نهاية سنوات التسعين نزل معدل التضخم إلى ما تحت 10%، ثم تم تسجيل معدل قريب من الصفر في المائة في عام 2000م، وكذلك في السنوات التي تلت ذلك، بل وأحياناً كانت تسجل نسب التضخم سالبة، وكان هذا النزول بسبب السياسة النقدية المضيقية التي سلكها البنك المركزي الإسرائيلي، والتي اعتمدت بالأساس على نسبة فائدة كبيرة على القروض، بالإضافة إلى بعض الإجراءات والتغيرات البنوية في السوق الإسرائيلي، بل وأصبحت الفائدة هي الأداة الرئيسية، حيث استقر الأمر بأيدي مجموعة من محافظي البنك المركزي الإسرائيلي من "المدرسة النقدية" والذين حافظوا على نسبة فائدة عالية، كما مارسوا ضغوطاً كبيرة على الحكومة لتقليص الميزانية في كل سنة، وقد هدف هؤلاء إلى تحقيق معدل تضخم بين 1%-3%، واعتمد بنك إسرائيل على الأداة الرئيسية في تحقيق هذا الهدف (الفائدة)<sup>(203)</sup>.

<sup>201</sup> جريس. حسام. لاقتصاد الإسرائيلي، النشأة، البنية، والسمات الخاصة، 2005م، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله، ص 65.

<sup>202</sup> المصدر السابق ص 66-67.

<sup>203</sup> إدارة السياسة النقدية، موقع بنك إسرائيل\* [http:// www. Boi . org. il](http://www.Boi.org.il) - البنك المركزي

### 3.3.2.1 الانتقادات الموجهة للسياسة النقدية الإسرائيلية

على الرغم من تحقيق مستويات منخفضة جداً لمعدلات التضخم بعد سنوات الألفية الجديدة إلا أن هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت لاعتماد بنك إسرائيل على أداة وحيدة "الفائدة" في السيطرة على التضخم، حيث اعتقد الباحث الاستراتيجي في مجال العملة والسياسة النقدية أنها أداة غير عملية، كما أن لها آثاراً سلبية وضارة كثيرة، ومنها زيادة حجم الائتمان على كاهل الجمهور، وزيادة مستمرة في أسعار السكن<sup>(204)</sup>.

كما أن هناك من يدعي أيضاً أن تحكم بنك إسرائيل في نسبة الفائدة لا علاقة له في السيطرة على معدلات التضخم، بل كان هدفها تحصيل أهدافاً اقتصادية أخرى لا يتم ذكرها صراحةً ضمن هذه السياسة<sup>(205)</sup>. بل وهناك من يقول أن عملية حساب مقياس أسعار المستهلك الذي يجريه بنك إسرائيل لا يمثل حقيقةً غلاء الأسعار في إسرائيل<sup>(206)</sup>.

### 3.3.2.2 أدوات السياسة النقدية الإسرائيلية<sup>(207)</sup>

من أجل تحقيق معدل التضخم المطلوب يحدد بنك إسرائيل مستوى الفائدة، إذ أن تحديد نسبة فائدة منخفضة أكثر من اللازم ستؤدي لفائض في التوسع وضغوطات تضخمية، في حين أن رفع نسبة الفائدة أكثر مما ينبغي سيؤدي إلى الضبط المفرط للنشاط الاقتصادي، وتؤثر السياسة النقدية من خلال الفائدة أيضاً على توقعات الجمهور (كأفراد ومؤسسات) فيما يتعلق بمستوى التضخم في المستقبل، حيث يتخذ الجمهور قراراته الاقتصادية بناءً على توقعاته تلك .

وتشير التجربة في العالم وفي إسرائيل إلى أن التضخم بسبب اضطرابات في المنظومة الاقتصادية الحيوية: الإنتاج/الاستهلاك/التجارة الخارجية/التشغيل والأسواق المالية، وبهذا

<sup>204</sup> بلوم ديفيد ، "حول تغيير الفائدة" الخبير الاستراتيجي الرئيسي للعملاء في بنك HSBC. مجلة كلكتيست الاقتصادية 2014/5/26م.

<sup>205</sup> أبرئيل إيتان. "حول "زيف" بنك إسرائيل" في موقع The Marker.

<sup>206</sup> أمستردامسكي شاوول "كيف يحسبون مقياس أسعار المستهلك حقاً؟" / 2013م، مجلة كلكتيست الاقتصادية 2013/2/10م.

<sup>207</sup> انظر موقع بنك إسرائيل: [http://Boi.org.il/ar-New/about th Bank//](http://Boi.org.il/ar-New/about%20th%20Bank//)

Objectives and functions /bage .monetary policy .aspx

فهو يمس باستقرار النمو في الجهاز الاقتصادي، ومن هنا تتبع الأهمية الكبرى التي يوليها بنك إسرائيل لمكافحة التضخم.

ويحدد في بنك إسرائيل كل شهر نسبة الفائدة المطلوبة، من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار أو البقاء ضمن المستوى المحدد لاستقرارها خلال فترة زمنية معقولة، ومن أجل اتخاذ هذا القرار وكأساس لتخطيط السياسة النقدية، تبلور "شعبة الأبحاث" وشعبة الأسواق" تطوراً لبيئة التضخم والعوامل التي تؤثر عليها، وذلك بواسطة تحليل المعلومات المتوفرة حول النشاط وسوق العمل والأسعار، وكذلك بواسطة مؤشرات من سوق المال ونماذج تجريبية كمية تم تطويرها في البنك للتنبؤ في مستوى التضخم.

ويتم تطبيق السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي على يد شعبة الأسواق التابعة للبنك من خلال مجموعة من الوسائل النقدية: العطاءات النقدية - وعطاءات مقام سندات دَين قصيرة الأجل، وعطاءات ريبو، وكذلك بواسطة التدخل عند الحاجة في تجارة سندات المقام، وسندات الدين في بورصة الأوراق المالية.

حيث أن عطاءات المقام قصيرة الأجل هي أوراق مالية يصدرها بنك إسرائيل لفترات قصيرة الأجل (حتى سنة) هدفها التأثير على القاعدة النقدية وعلى الفائدة في سوق المال، حيث إن بيع سندات المقام للجمهور يقلل من القاعدة النقدية وهكذا يعمل على ضبط النشاط والتضخم، وأما الريبو، فهي صفقات بدأ بنك إسرائيل بإجرائها ابتداءً من 2007/10/17م، وذلك بطرحه عطاءات يشتري خلالها البنك سندات حكومية وسندات من مؤسسات استثمارية ومصرفية، ويبيعها مرةً أخرى بعد أسبوع بسعر محدد مسبقاً، وهي أحد الأدوات الأكثر أهمية في الأسواق الدولية لإدارة سياسة الفائدة .

### خلاصة الفصل الثالث

لقد رأينا في هذا الفصل كيف عانى الاقتصاد الفلسطيني التبعية الخائفة للاحتلال الإسرائيلي، وكيف أن السلطات الإسرائيلية عملت على ربط الاقتصاد الفلسطيني بل وإخضاعه وإضعافه، وبشكل مصمم ومخطط له ليقدم الاقتصاد الاحتلالي .

ثم بعد توقيع بروتوكول باريس أمل الفلسطينيون بإنشاء اقتصاد حر ومفتوح على العالم، ولكنهم ما لبثوا أن تفاجأوا بأن هذا الاتفاق قد رسّخ التبعية الاقتصادية بشكل رسمي إلى إسرائيل.

وقد أفقد هذا الاتفاق السلطة الفلسطينية فعالية أدوات السياسات النقدية التي كان من المفروض أن تجد حلولاً لأهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ألا وهي مشكلة التضخم.

**الفصل الرابع الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني (2012م -  
2020م).**

## الفصل الرابع

### الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني (2012م - 2020م)

#### 4.1 المقدمة

شهدت الفترة (2012م - 2020م) تطوراتٍ سياسية، واقتصادية، واجتماعية ما زالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي بشكلٍ عام، وعلى معدلات الفقر والبطالة ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية بشكلٍ خاصٍ.

وعدا عن المعوقات والمقيدات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وخاصةً بسبب الإجراءات الاحتلالية، وتبعية هذا الاقتصاد الضعيف للاقتصاد الإسرائيلي واحتجاز العائدات الضريبية وعائدات المقاصة، لقد شهدت هذه الفترة حربين مُدمرتين في 2012م و2014م وعدة جولات قتالية، تركت آثاراً كارثيةً على الاقتصاد الفلسطيني، ما زال يعاني منها حتى الآن.

وللتعرف على وضع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2012م - 2020م) يمكن تسليط الضوء على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، وتحليلها لمعرفة الوضع القائم عليه الاقتصاد الفلسطيني، وإظهار الظروف التي مرّ بها خلال هذه الفترة، حيث تعتبر هذه المؤشرات بمثابة المرآة التي تحدد اتجاه الاقتصاد الفلسطيني.

#### 4.2 المؤشرات الاقتصادية الكلية

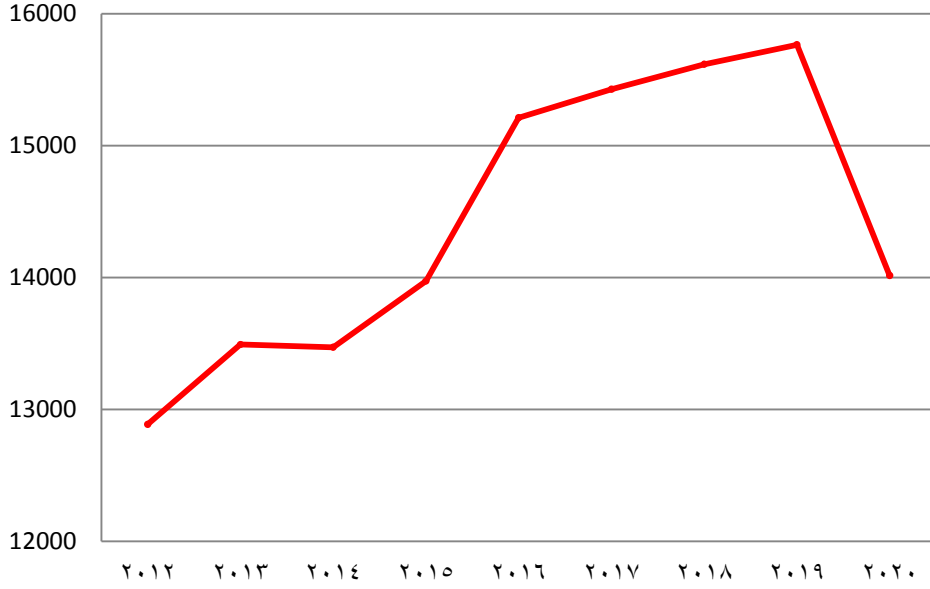
تستخدم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في متابعة حركة النمو الاقتصادي ومدى تطوره خلال إعدادها في صورة حسابات قومية بهدف الوقوف على حجم التطورات التي حدثت في الاقتصاد، وبالتالي التعرف على مستوى المعيشة ومستوى التشغيل والبطالة... الخ، وفيما يلي أهم المؤشرات للاقتصاد الفلسطيني.

##### 4.2.1 الناتج المحلي الإجمالي GDP

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس النشاط الإنتاجي الاقتصادي في العام الحالي مقارنة بالأعوام السابقة، ومن ثم الحكم على الأداء الاقتصادي وعلى مدى تقدمه أو تراجعته.

ويوضح الرسم البياني رقم (4:1) تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة (2012م - 2020م)<sup>(208)</sup>.

شكل ( 4:1 ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) خلال الفترة (2012م-2020م) بالمليون دولار



جدول ( 4:1 ) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) خلال الفترة (2012م-2020م) بالمليون دولار

السنة (209)	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج	12886.9	13492.4	13471.1	13972.4	15211.0	15426.9	15616.2	15764.4	14015.4

<sup>208</sup> المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (1:4)

<sup>209</sup> المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص 17 سلطة النقد الفلسطينية- التقرير السنوي 2020م، ص 74، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015م.

وسيتم تحليل البيانات للنتائج المحلي الإجمالي بناءً على الأرقام التي تظهر في تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بين الأعوام (2012م-2020م)، ويتضح من خلال الشكل (4:1) أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تحسناً معتدلاً خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية حوالي 1.74%.

وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تحسناً ملحوظاً، نتيجة الاستقرار السياسي النسبي بعد عقد الهدنة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، والتي أعقبت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أو ما تسمى بعملية الرصاص المصبوب، حيث ردت عليها المقاومة الفلسطينية بحرب الفرقان في بداية 2009م، وقد انتهت هذه الهدنة يوم 2012/11/14م باغتيال أحمد الجعبري أحد قادة القسام في قطاع غزة، والتي ردت عليها المقاومة الفلسطينية بعملية حجارة السجيل، ومن ثم إعادة تثبيت تلك الهدنة من جديد يوم 2012/11/21م.

وقد رافق هذا الاستقرار السياسي أيضاً إفراج الاحتلال الإسرائيلي عن العائدات الضريبية التي كان قد احتجزها بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة بالإضافة إلى قيام الحكومة في الضفة الغربية بإصلاحات مالية واقتصادية مدعومة بالمساعدات الخارجية، مما أسهم في تحسين المناخ الاستثماري والذي أدى بدوره أيضاً لتحسين الوضع الاقتصادي، حيث ظهر ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي (2012م-2013م) بـ 6.09% و 4.69% على الترتيب، ويعتبر قطاع غزة المحرك الأساس لهذا النمو في هذه الفترة، وذلك بسبب تخفيف القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والسماح بدخول البضائع ومواد البناء إلى قطاع غزة بالإضافة إلى حركة التجارة عبر الأنفاق، والتي نشطت خلال هذه الفترة<sup>(210)</sup>.

ثم تعرض الاقتصاد الفلسطيني في عام 2014م إلى هزة عنيفة بسبب الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، مما ساهم في تفاقم وتدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع، ويتضح ذلك من خلال ما شهده اقتصاد القطاع من انكماش اقتصادي بنسبة 15% مقارنةً بعام 2013م<sup>(211)</sup>، وهذا عمق التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي الوقت الذي شهدت فيه الأولى تسارعاً ملموساً في النمو، استمر التدهور

<sup>210</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2011، رام الله، فلسطين.

<sup>211</sup> صندوق النقد الدولي، تقرير 2014م.



الاقتصادي والتراجع في قطاع غزة في ظل استمرار الحصار وتأخر عملية الإعمار<sup>(212)</sup>، الأمر الذي انعكس على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 0.157%، بعد أن كان قد سجل في السنتين السابقتين نمواً متوسطاً 5.39% وبعد توقيع اتفاق التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي في 2014/8/26م، شهد الاقتصاد الفلسطيني تحسناً ملحوظاً في عامي (2015م-2016م)، وذلك بعد تخفيف القيود المفروضة على حصار قطاع غزة، وبدء حركة الإعمار وإدخال المساعدات الدولية، وانفراج الأزمة المالية التي شهدتها الحكومة الفلسطينية، وما تبعها من عودة انتظام رواتب الموظفين الحكوميين، ودفع المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص، كل هذا أدى إلى تسارع النمو في الضفة الغربية وتراجع حدة الانكماش الاقتصادي والذي استمر لأكثر من عام في قطاع غزة<sup>(213)</sup> فسجل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني نمواً قدره 3.72% و 8.86% على التوالي.

وأما في العام 2017م، فسرعان ما عاد التباطؤ إلى أداء الاقتصاد الفلسطيني بعد التذبذب الذي شهدته مسيرة النمو الاقتصادي في ظل تواصل الحصار والعراقيل التي فرضت على إعادة الإعمار في غزة، وبشكل عام أثقل تباطؤ الأداء في عدة أنشطة اقتصادية مسيرة النمو خلال عام 2017م حيث تراجعت أنشطة الإنشاءات في ظل تذبذب تدفق مواد البناء إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى تراجع ملحوظ في الأنشطة التجارية والزراعية والصناعية في الضفة الغربية، ورغم التحسن التدريجي الذي شهد هذا العام في أشهره الأخيرة، إلا أنه سرعان ما عاد إلى دائرة التباطؤ خلال العام 2018م، وظهر هذا من خلال نسب النمو لعامي (2017م-2018م) حيث سجلت معدلات نمو متواضعة 1.41% و 1.22% على الترتيب<sup>(214)</sup>.

وفي عام 2019م أشارت التقديرات الأولية إلى ثبات واستقرار معدل النمو ليصل إلى 0.94% وذلك رغم الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها فلسطين خلال 2019م، حيث اقتطع الاحتلال الإسرائيلي جزءاً من العائدات الضريبية من المقاصة بسبب

<sup>212</sup> سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم، 2015، عدد6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص3.

<sup>213</sup> سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم، 2015، عدد6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص3

<sup>214</sup> المرجع السابق

قيام الحكومة الفلسطينية بدفع رواتب عائلات الأسرى والشهداء والجرحى، والذي أدى إلى رفض الحكومة الفلسطينية لاستلام العائدات منقوصةً، وبالتالي لاحتجازه لأموال المقاصة لأكثر من ستة أشهر متتالية، حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بجمع تلك العائدات نيابة عن الحكومة الفلسطينية حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى حدوث مشاكل في السيولة النقدية وتراكم في المتأخرات الحكومية لموظفي القطاع العام، وموردين من القطاع الخاص، والتأثير السلبي على الإنفاق الاستثماري الحكومي والتراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً انقطاع المساعدات الأمريكية سواءً للحكومة أو للمؤسسات والمنظمات الأهلية (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)<sup>(215)</sup>.

وأخيراً عام الكورونا، فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020م، واحداً من أسوأ الأوضاع منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، استمرراً لما سبق ذكره في عام 2019م، وجراء تزامن تفشي الجائحة مع تراجع المساعدات الخارجية، وتجدد أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وعودتها إلى المشهد الاقتصادي من جديد، وهو ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ فقد أسفر هذا الوضع عن انكماش الاقتصاد بحوالي 11.09% (وهو الأكبر منذ عام 2002م) مقارنةً مع العام 2019م لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار 2015 إلى 14015.4 مليار دولار، إذ تراجع اقتصاد الضفة الغربية نحو 11.3% ليصل إلى 11.534 مليار دولار منحدراً بذلك إلى مستوياته التي كانت قبل خمسة أعوام، في حين تراجع اقتصاد غزة بحوالي 12.3%، وافقه إياه إلى ما دون مستواه قبل نحو 10 سنوات، ولينخفض إلى قرابة 2.481 مليار دولار<sup>(216)</sup>.

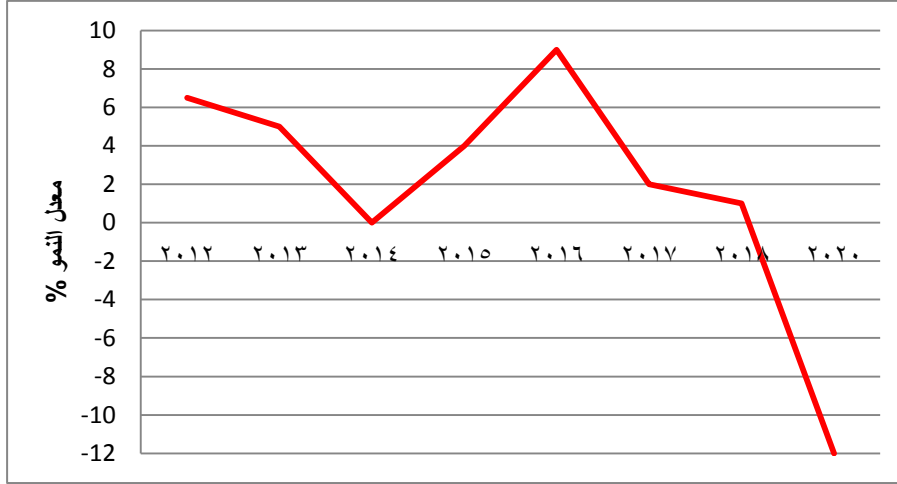
وهكذا، إن التذبذب الذي صاحب نمو الناتج المحلي الإجمالي يثبت أن أداء الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل كبير بأوضاع الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، أكثر منه بالأوضاع الاقتصادية الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، كما يبين شكل (2:4)<sup>(217)</sup>.

<sup>215</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص16.

<sup>216</sup> سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين، ص5.

<sup>217</sup> المصدر : من احتساب الباحث بناءً على بيانات جدول (4:1)

شكل ( 4:2 ) معدلات النمو للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال (2012م-2020م)



#### 4.2.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية حيث تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط، وذلك بناءً على تصنيفات البنك الدولي الذي يقسم الدول طبقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل 975 دولاراً فأقل، والمجموعة المتوسطة الدخل وتنقسم إلى الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط من 976 دولاراً إلى 3855 دولاراً، والشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط من 3856 إلى 11905 دولاراً، والمجموعة المرتفعة الدخل 11906 دولاراً فأكثر<sup>(218)</sup>.

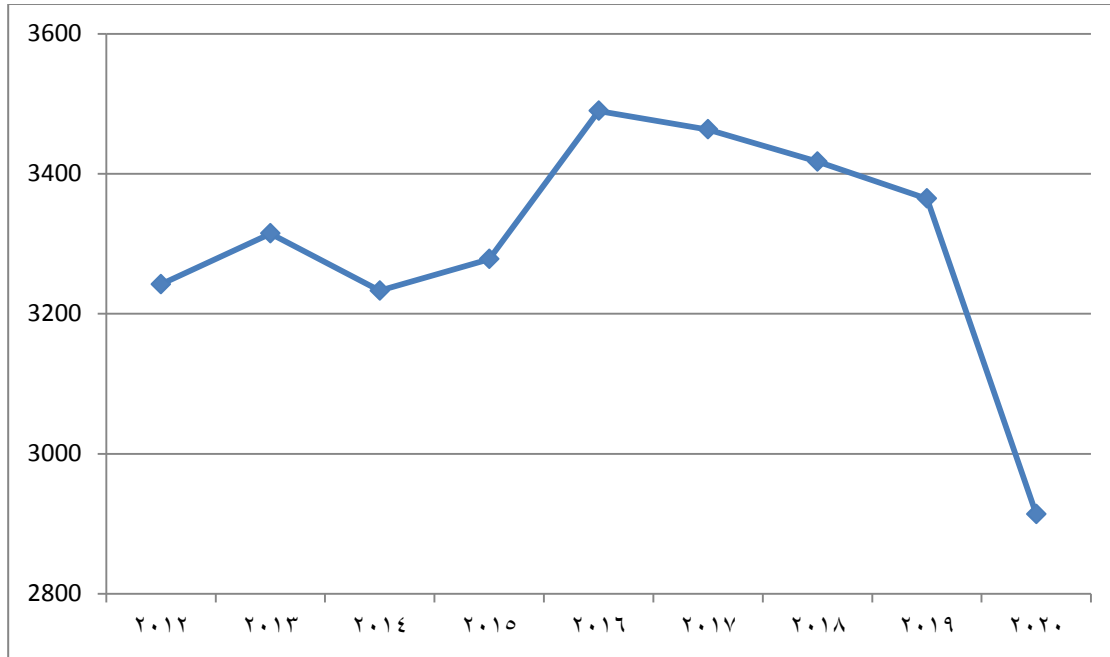
جدول ( 4:2 ) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م) في الفترة (2012م-2020م) بالدولار

السنة <sup>(219)</sup>	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نصيب الفرد	3242.1	3314.5	3233.0	3277.9	3489.8	3463.1	3417.2	3364.5	2913.9

<sup>218</sup> <http://data.albankaldawli.org/about/Country-Classifications.->

<sup>219</sup> المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص 17، سلطة النقد الفلسطينية-التقرير السنوي 2020م- ص 74، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015م.

شكل (4:3) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2012م-2020م) سنة الأساس 2015م.



ويتضح من خلال الشكل (4:3) <sup>(220)</sup> تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2012م-2020م) وذلك نتيجة لتأثر الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية بشكل رئيس، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 3300 دولاراً، وبلغت أعلى قيمة له في عام 2016م بقيمة 3489.4 دولاراً، وأدنى قيمة في 2020م بسبب الجائحة بقيمة 2914 دولاراً <sup>(221)</sup>، وتعكس الأرقام حجم الفجوة بين اقتصاد الضفة الغربية وبين اقتصاد قطاع غزة، حيث يظهر هذا جلياً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا ما اخترنا مثلاً لتقريب الصورة، نجد أن هناك فجوة كبيرة جداً، حيث بلغ نصيب الفرد في الضفة الغربية خلال الفترة (2012م-2020م) في أفضل حالاته 4761.1 دولاراً في عام 2016م، وهذا يزيد بنسبة 64% عن نصيب الفرد في قطاع غزة، حيث بلغ في ذات العام 1730.8 دولاراً فقط، وأما في عام 2020م، والذي يمثل العام الأسوأ في الفترة (2012م-2020م) من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نصيب الفرد منه، بلغ في الضفة الغربية 4176 دولاراً، وهو يزيد بنسبة 71% من نصيب الفرد في غزة في ذات السنة، حيث بلغ

<sup>220</sup> المصدر : إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:2).

<sup>221</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م، رام الله، فلسطين.

1212 دولاراً فقط<sup>(222)</sup> وقد بلغت أعلى قيمة من نصيب الفرد بشكل عام من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام 2018م بقيمة 4854.4 دولاراً، ويعود ذلك للاستقرار السياسي والمالي حينها، وأما في قطاع غزة فكان ذلك في عام 2016م بقيمة 1730.8 دولاراً، ويرجع ذلك إلى التعافي النسبي في الاقتصاد الغزي بعد انطلاق عملية إعمار ما هدمه الاحتلال في عدوان 2014م<sup>(223)</sup>.

وبشكل عام يمكن القول إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية قد تراجع خلال الفترة (2012م-2020م) بمتوسط قدره 1.04% ويعود هذا بشكل أساس إلى أن النمو الطبيعي للسكان زاد بوتيرة أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة كبيرة بلغت 11.09% في عام الجائحة.

### 4.2.3 مكونات الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر طريقة الإنفاق أحد أهم طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمكن قياسه لسنة ما من خلال جمع مختلف المصروفات النقدية التي يتم إنفاقها على شراء الإنتاج النهائي للسلع والخدمات في تلك السنة، ويتكون الإنفاق النهائي في المجتمع من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، وصافي التجارة الخارجية<sup>(224)</sup>.

### أولاً الاستهلاك النهائي

وهو عبارة عن قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الأسر والحكومة، إضافة إلى المؤسسات غير الربحية<sup>(225)</sup> كما يحتل الاستهلاك أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي للدول، حيث أنه يستحوذ في العادة على ما يزيد عن 70% من الناتج

<sup>222</sup> المرجع السابق

<sup>223</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014، 2018، 2020م، رام الله، فلسطين.

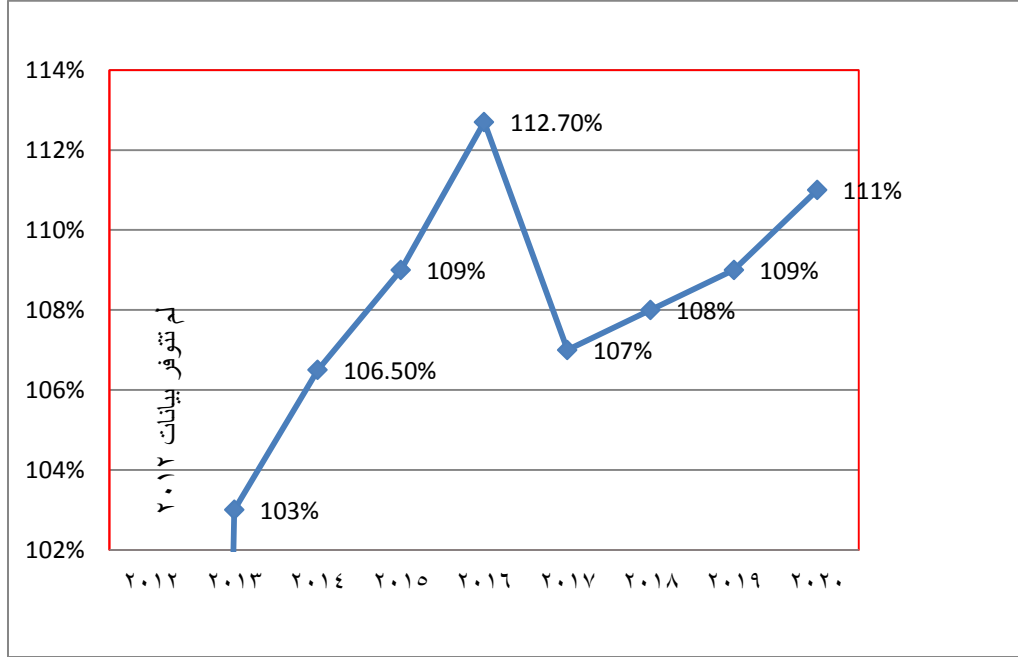
<sup>224</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-)

2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة. ، ص60

<sup>225</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994م- 2012م) رام الله.

المحلي للدول، لذلك نلاحظ أنه عندما يزيد الاستهلاك سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (226).

شكل ( 4:4 ) نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي من GDP خلال (2012م-2020م)<sup>227</sup>



جدول ( 4:3 ) الإنفاق الاستهلاكي النهائي بالمليون دولار في الفترة (2013م-2020م) سنة الأساس 2015م.

السنة (228)	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019م	2020م
الإنفاق الاستهلاكي	لم يتوفر	13863.0	14356.6	15234.6	17153.7	16513.9	16889.0	17250.7	15574.8

<sup>226</sup> قديح ناريمان (محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)

2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 60.

<sup>227</sup> المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (3:4)

<sup>228</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2019م، ص 17،

سلطة النقد الفلسطينية - التقرير السنوي، 2020م، ص 75.

ونظراً لأن صفات الاقتصاد الفلسطيني، كما في الدول النامية، تتصف بارتفاع حجم الاستهلاك النهائي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، يتضح من الشكل (4:4) أن هناك تذبذباً في نسبة الاستهلاك النهائي خلال الفترة (2013م - 2020م) حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي الإجمالي 108.3%.

#### ثانياً الإنفاق الاستثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي)

وهو يبين حيازة الأصول المنتجة مخصصاً منها قيمة الأصول التي تم التصرف بها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة<sup>(229)</sup> كما ويعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل.

ورغم أن الاستهلاك يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي، إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عن الاستهلاك، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل ويمثل الاستثمار بشكل عام ما نسبته (15% - 20%) من الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد<sup>(230)</sup>.

جدول ( 4:4 ) الإنفاق الاستثماري الإجمالي بالمليون دولار في الفترة (2013م - 2020م) سنة الأساس 2015م.

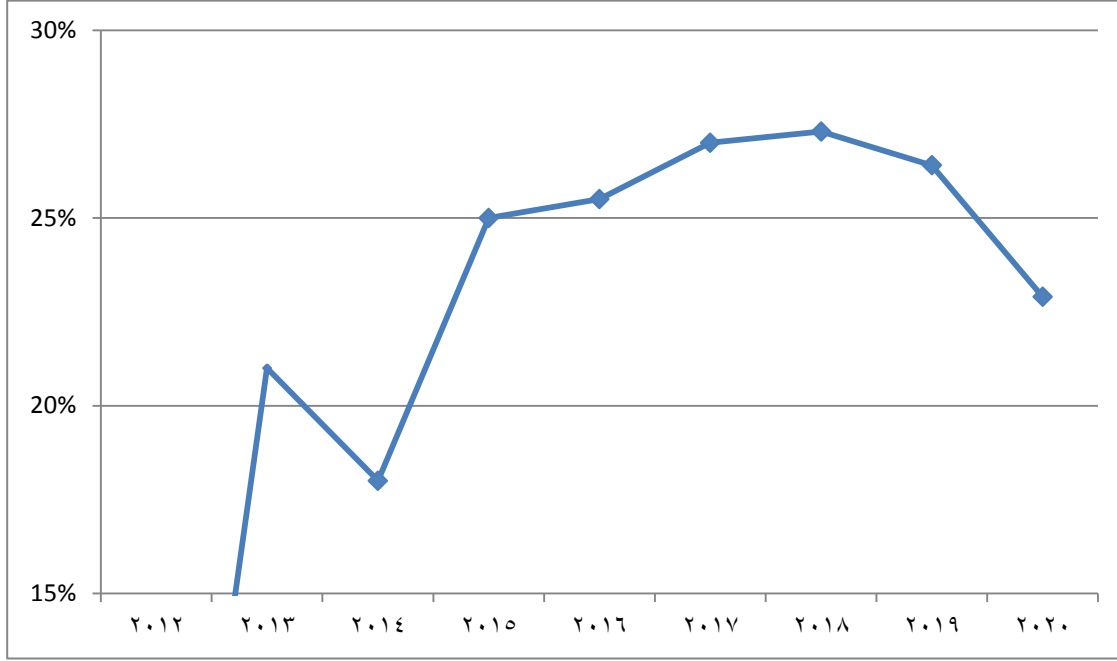
السنة (231)	2020م	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الإنفاق الاستثماري	3207.1	4177.1	4260.3	4166.9	3873.8	3505.4	2446.1	2841.4	لم يتوفر
من GDP	%22.9	%26.4	%27.3	%27	%25.5	%25	%18	%21	—

<sup>229</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994م - 2012م) رام الله.

<sup>230</sup> قديح ناريمان (محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م - 2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 61.

<sup>231</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص 17، سلطة النقد الفلسطينية - التقرير السنوي 2020م - ص 75.

شكل ( 4:5 ) تطور نسبة الإنفاق الاستثماري من GDP في الفترة 2013م- 2020م<sup>232</sup>.



وتشير البيانات إلى أن التكوين الرأسمالي الإجمالي يستحوذ في المتوسط على حوالي 24.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013م-2020م)، كما يتضح من الشكل (4:5) أن أعلى نسبة للتكوين الرأسمالي الإجمالي كانت في عام 2018م حيث بلغت 27.3%، ويعود ذلك لتحسن النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي النسبي وانتهاء أزمة أموال المقاصة، بينما كانت أدنى نسبة في عام 2014م حيث بلغت 18%، ويرجع ذلك إلى الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

### ثالثاً التجارة الخارجية

وتشمل المتاجرة بالسلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، بما في ذلك البيع والمقايضة والهدايا<sup>(233)</sup> وتعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم المقومات الاقتصادية كونها تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد حريتها في تأمين السلع الأساسية للسوق،

<sup>232</sup> المصدر: من إعداد الباحث بيانات جدول (4:4)

<sup>233</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994م-2012م) 2014م، رام الله.



وتخلق المنافسة في الأسواق المحلية، وكذلك يوضح الميزان التجاري حركة الواردات والصادرات بين الدولة والعالم الخارجي، إلا أن واقع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية، يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني حيث يمثل العجز في الميزان السمة الهيكلية للتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، بل ومنذ اتفاق أوسلو 1993م، وذلك لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها:

جدول ( 4:5 ) الصادرات والواردات وصافي الميزان التجاري بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015م)  
بالمليون دولار.

السنة <sup>(234)</sup>	2020م	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الصادرات	2445.9	2630.5	2578.7	2678.0	1582.8	1449.8	1461.1	1333.4	1290.4
الواردات	7084.7	8376.1	8256.8	7147.7	4710.0	4626.5	4226.1	4059.2	4375.3
الميزان التجاري	4638.7	5745.6	-5678.1	-4469.7	-3127.2	-3176.7	-2765	-2725.8	-3084.9

وتشير البيانات إلى أن متوسط قيمة الواردات حوالي 5873.6 مليون دولار خلال الفترة (2012م-2020م)، وكذلك يظهر أن الواردات تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي مساهمة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط الواردات إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40.7% خلال نفس الفترة.

وبينما بلغ متوسط قيمة الصادرات حوالي 1930.9 مليون دولار، ويظهر كذلك أن الصادرات تمثل النصيب الأقل من إجمالي مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط الصادرات إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13.4% خلال نفس الفترة.

وأما متوسط قيمة صافي التجارة الخارجية فقد بلغ حوالي 3939.4- مليون دولاراً في الفترة (2012م-2020م) وكذلك متوسط عجز التجارة الخارجية يمثل حوالي 27.2% نسبة

<sup>234</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات 2020م.

إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى أن الواردات تفوق قيمة الصادرات بكثير.

مما سبق يمكن أن تستنتج مدى ضعف الصادرات الفلسطينية ودرجة الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي والتي تُقاس بالمعادلة<sup>(235)</sup>:

$$\frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP}} = \text{الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي}$$

حيث X = الصادرات M = الواردات

جدول ( 4:6 ) نسبة الصادرات إلى الواردات/ ودرجة الانفتاح التجاري في الفترة (2012-2020)

السنة <sup>(236)</sup>	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020م
$\frac{X}{M}$	%29.4	%32.8	%34.5	%31.3	%33.6	%37.4	%31.2	%31.4	%34.5
$\frac{X + M}{GDP}$	%43.9	%39.9	%42.2	%43.3	%41.3	%63.3	%69.3	%69.8	%68.0

يتضح مما سبق أن متوسط نسبة درجة الانفتاح التجاري للأراضي الفلسطينية X+M/GDP قد بلغ حوالي 53.4% خلال الفترة (2012م-2020م)، كما يتضح أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات X/M حوالي 32.9% خلال نفس الفترة، حيث يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي، ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه، وفي الحالة الفلسطينية فإن درجة الانفتاح التجاري تقيس مدى درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك بسبب أن حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية تتم مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، لا سيما في ظل اعتماد فلسطين على الاستيراد بشكل كبير حيث تشكل الواردات 2.8 ضعف الصادرات<sup>(237)</sup>.

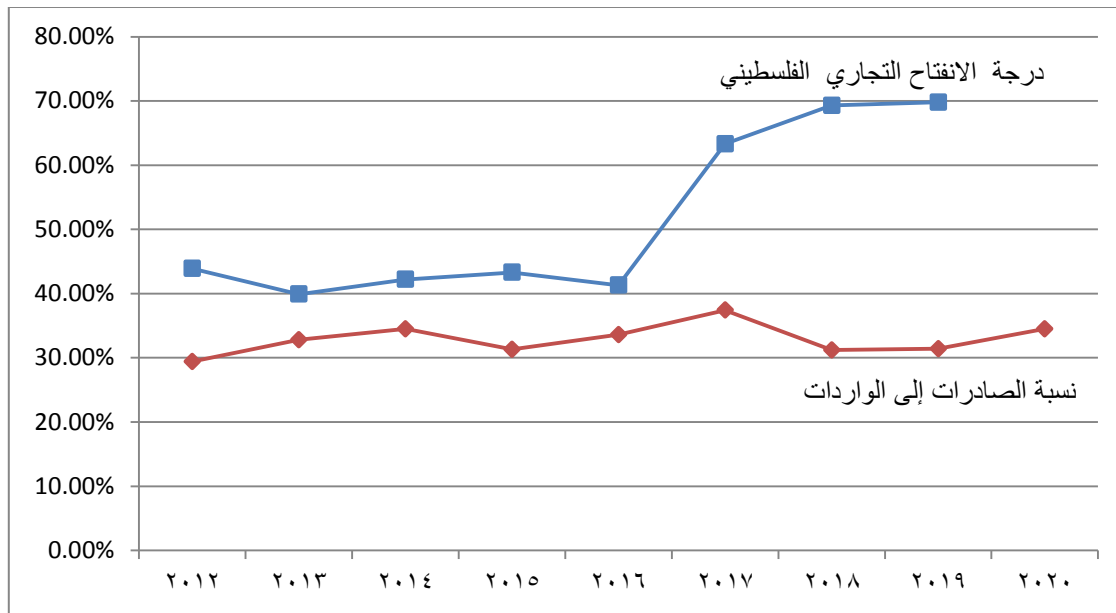
<sup>235</sup> قديح ناريمان ( محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-

2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة. ص 62

<sup>236</sup> المصدر: من احتساب الباحث بناءً على بيانات جدول (4:5)

<sup>237</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2020م - تقرير تضخم عدد 34 - دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

شكل ( 4:6 ) درجة الانفتاح التجاري ونسبة الصادرات إلى الواردات في الاقتصاد الفلسطيني (2012م- 2020م) (238)



والجدير بالذكر أن كلاً من الصادرات والواردات مرّت بنفس الظروف التي مرّ بها الناتج الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص، فكانت تنمو في أوقات الاستقرار، وتراجع عند توتر الوضع السياسي والحصار والإغلاق.

#### 4.2.4 مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر هيكل مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهم جداً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تكون مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات فاعلية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تباينت النسبة للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية إذ يستحوذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج، ولذلك يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً تسيطر عليه أنشطة الخدمات والذي يشمل تجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والتخزين، والاتصالات، والوساطة المالية، والمطاعم، والفنادق، بالإضافة للخدمات الاجتماعية مثل الأنشطة العقارية والإيجارية والأنشطة الاجتماعية، والتعليم والصحة، والعمل الاجتماعي والإدارة العامة،

238 المصدر: من احتساب الباحث بناءً على بيانات جدول (4:6)

والدفاع، والخدمات المنزلية، كما أن أداء أنشطة الخدمات يؤثر ويحدد بشكل رئيس مجمل الأداء الاقتصادي<sup>(239)</sup>.

وتشير البيانات إلى أن متوسط مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الحقيقي بلغت 74.8% خلال الفترة (2013م-2020م) وهذا يُعزى إلى الاختلالات الاقتصادية، ومن ضمنها العجز التجاري الكبير مع إسرائيل وضعف تنافسية القطاع الصناعي والقيود الإسرائيلية، أما القطاعات الإنتاجية فبلغت نسبة مساهمتها 25.2% خلال نفس الفترة، وتوزعت ما بين القطاع الصناعي 12.9% والقطاع الزراعي بنسبة 7.2% وكذلك قطاع الإنشاءات بنسبة 5.1% وهذا ما يوضحه جدول (4:7).

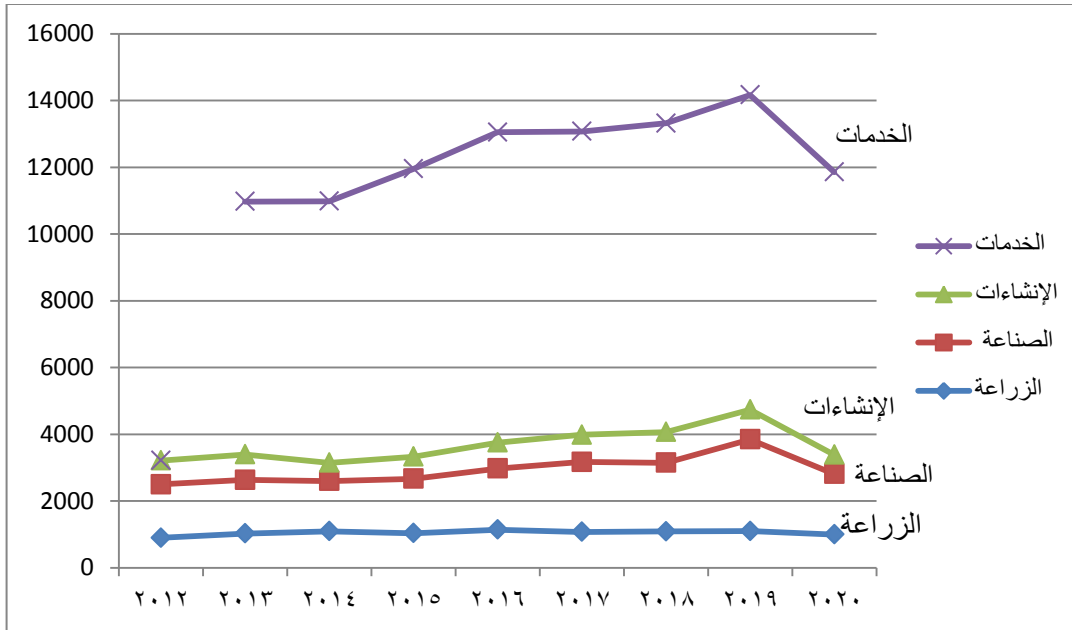
جدول ( 4:7 ) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (سنة الأساس 2015م)  
بالمليون دولار

السنة <sup>(240)</sup>	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020م
الزراعة	898.6	1027.0	1096.1	1035.2	1142.9	1074.1	1091.1	1100.7	999.8
الصناعة	1600.6	1608.2	1504.0	1629.7	1829.4	2094.2	2056.6	2747	1811.6
الإنشاءات	715.1	758.7	547.3	665.3	780.3	818.8	920.8	889.1	572.9
الخدمات	لم يتوفر	7578.1	7835.6	8618.6	9294.5	9085.7	9249.0	9429.5	8472.5

<sup>239</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2013م، رام الله، فلسطين، ص 8

<sup>240</sup> سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، ص 74، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني ص 19.

شكل ( 4:7 ) تطور نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال (2012م- 2020م)<sup>241</sup>.



نلاحظ من الشكل (4:7) أن أنشطة الخدمات تستحوذ على النصيب الأكبر من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013م-2020م)، حيث بلغت أعلى مساهمةً لأنشطة الخدمات في الناتج المحلي حوالي 61.8% وذلك في عام 2015م، مما أدنى مساهمة كانت حوالي 56.1% وكانت في عام 2013م.

وفي مقابل ذلك احتلت أنشطة الصناعة المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي حيث يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الفلسطيني كونه أحد ركائز التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتشير البيانات أن أعلى مساهمة للصناعة كانت 17.4% وذلك في عام 2019م ويعود ذلك لاستقرار السياسي في ذلك العام واستئناف دفع أموال المقاصة، بينما كانت أدنى مساهمةً في 2014، بنسبة 11.1% بسبب العدوان على قطاع غزة وما تبعه من تدمير شامل.

وأما القطاع الزراعي فقد جاء بالمرتبة الثالثة حيث تذبذب مساهمته في الناتج المحلي بين 8.1% في عام 2014م و 9.96% في عام 2017م، ويعود هذا التراجع الكبير

<sup>241</sup> المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4: 7)

لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي إلى عدة عوامل منها ضعف الإنتاجية التي من أسبابها سيطرة الاحتلال على الموارد المائية وتدمير الأراضي الزراعية وتجريفها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج ومنع المزارعين من الوصول لأراضيهم بالإضافة إلى مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لصالح جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والمنطقة العازلة في قطاع غزة.

واحتل المرتبة الأخيرة قطاع الإنشاءات في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تذبذبت نسبة مساهمته ما بين 4.06% وذلك عام 2014م في أعقاب الحرب على غزة و5.8% في عام 2018م بعد تجديد الهدنة مع الاحتلال التي وقعت إثر عدوان 2014م، واتفق الجانبان فيها على استئناف نشاط الإعمار لما هدمه الاحتلال.

#### 4.2.5 البطالة

لقد حدّدت مقاييس منظمة العمل الدولية، جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وهم الذين: تزيد أعمارهم عن 15 سنة، ولم يعملوا أبداً في أي نوع من الأعمال، وكانوا مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق فهم من فئة البطالة<sup>(242)</sup>.

تُعد البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية، ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حالياً، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة<sup>(243)</sup>، وبالتالي تعتبر مشكلة البطالة من أسوأ المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، وهي ناتجة عن مجموعة من الظروف التي يُعتبر الاحتلال الإسرائيلي أبرزها، بالإضافة إلى التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي قلصت من قدرته على امتصاص العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل، وكما يشكل معدلات

---

<sup>242</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013م، رام الله، فلسطين، ص50.

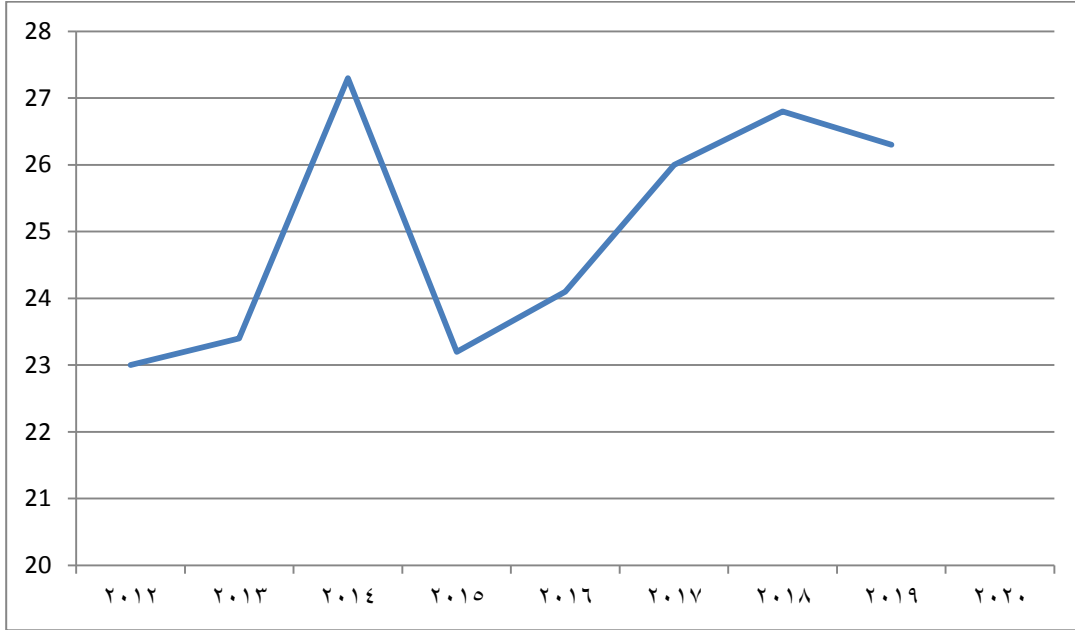
<sup>243</sup> سلطة النقد الفلسطينية (2013م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

البطالة المرتفعة هاجساً كبيراً في فلسطين فهي شديدة الارتفاع، كما أنها خارجة عن السيطرة الفلسطينية (244).

جدول ( 4:8 ) معدل البطالة خلال الفترة (2012م-2020م)

السنة <sup>(245)</sup>	2020م	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
معدل البطالة	25.9	26.3	26.8	26.0	24.1	23.2	27.3	23.4	23

شكل ( 4:8 ) تطور معدل البطالة خلال الفترة (2012م-2020م) (246)



بلغ متوسط معدلات البطالة في الفترة (2012م-2020م) 25.1% وتظهر من الشكل (4:8) أنه لا يوجد تذبذب كبير في معدلات البطالة، حيث بلغ أدنى معدل بطالة 23% في

<sup>244</sup> قديح ناريمان ( محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-

2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص66.

<sup>245</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني ص21، سلطة النقد

الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، ص 76.

<sup>246</sup> المصدر : من إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:8).

عام 2012م، فيما بلغ أعلى معدل لها 27.3% في عام 2014م، وذلك بتأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ولكن بشكلٍ عامٍ ما تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعةً مقارنةً مع دول المنطقة، إذ لا يزال حوالي ربع القوى العاملة عاطلاً عن العمل<sup>(247)</sup>.

---

<sup>247</sup> سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين، ص72.



### 4.3 مؤشرات المالية العامة

تتصدر وظيفة المالية العامة في الفكر الكلاسيكي في الحصول على إيرادات عامة لتغطية النفقات العامة والعمل على تحقيق التوازن بينهما عند الحد الأدنى الممكن، أما المالية العامة في الفكر الكينزي الذي يدعو لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل أن تصح النتائج والآثار السلبية لميكانيكية السوق واستكمال عملها، وذلك باستخدام أدوات اقتصادية مالية ونقدية لزيادة الطلب الكلي، وتعويض النقص في استثمار القطاع الخاص، وبالتالي تحقيق توازن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي لا يحدث بصورة تلقائية<sup>(248)</sup>.

وتميزت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بعجز مزمن منذ إنشائها، وظلت السلطة طوال عمرها تعيش تحت هاجس الحاجة للمعونات والمساعدات الخارجية لتلبية احتياجاتها وسدّ العجز في موازنتها، كما ظلت تعيش أسيرة المخاوف من الإجراءات الإسرائيلية خصوصاً عدم تسليم عائدات الضرائب، بالإضافة إلى الإغلاقات والحصار وغيرها، وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات المالية العامة والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

#### 4.3.1 الإيرادات العامة

تنقسم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية بحسب مصدرها إلى إيرادات محلية وأخرى خارجية، وهي المتمثلة في (المنح والمساعدات الخارجية)، وعند تحليل مكونات الإيرادات العامة نجد أن: (الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة) تستحوذ على حوالي 80% من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (2013م - 2019م) \* بمتوسط بلغ حوالي 3289.2 مليون دولاراً. خلال نفس الفترة، حيث بلغت أدنى قيمة لها حوالي 2543.3 مليون دولاراً وذلك في عام 2013م، بينما كانت أعلى قيمة بلغت 3652.7 مليون دولاراً في عام 2016م، ويرجع ذلك إلى نمو إيرادات الجباية المحلية (انظر جدول 9:4)

وأما الإيرادات الخارجية والمتمثلة في المنح والمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية فهي تستحوذ على حوالي 20% من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (2013م - 2019م)، حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة حوالي 862.8 مليون دولاراً،

<sup>248</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م -

2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 67.

\* لم يتم احتساب معطيات عام 2020.

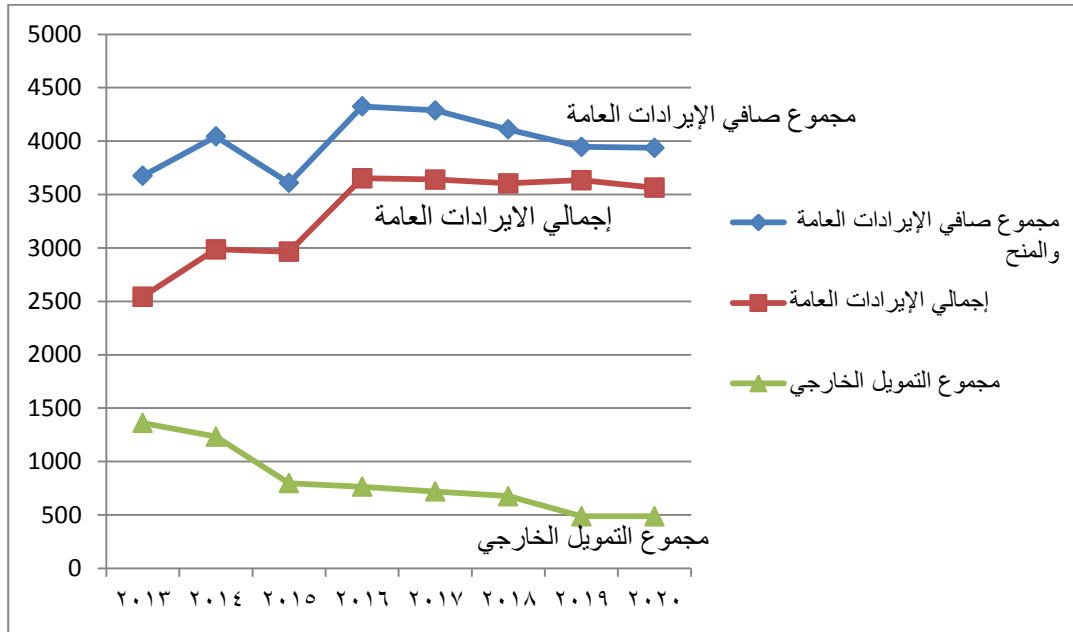
بينما بلغت أدنى قيمة لها حوالي 487.6 مليون دولاراً في عام 2019م، وذلك بتأثير ما فعله الرئيس الأمريكي ترامب من قطع الدعم عن السلطة الفلسطينية، وبلغت ذروتها بحوالي 1361.5 مليون دولاراً في عام 2013م، وتُظهر هذه النسب والأرقام مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وحاجته الملحة للمساعدات الخارجية.

جدول ( 4:9 ) الإيرادات العامة بالمليون دولار (سنة الأساس 2015م)

السنة <sup>(249)</sup>	2020م	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح	3937.1	3946.6	4108.7	4287.3	4324.3	3608.2	4043.3	3673.9	لم يتوفر
إجمالي الإيرادات العامة	3563.8	3633.6	3604.3	3640.2	3652.7	2964.2	2986.1	2543.3	—
مجموع التمويل الخارجي	487.5	487.6	675.5	719.5	764.6	798.1	1233.1	1361.5	—

<sup>249</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م، ص33. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص33، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م، سلطة النقد الفلسطينية-التقرير السنوي 2020م، ص75

شكل ( 4:9 ) تطور الإيرادات العامة من خلال الفترة (2013م-2019م)<sup>250</sup>



#### 4.3.2 النفقات العامة

يتكون هيكل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية من نوعين رئيسيين: النفقات الجارية والنفقات التطويرية.

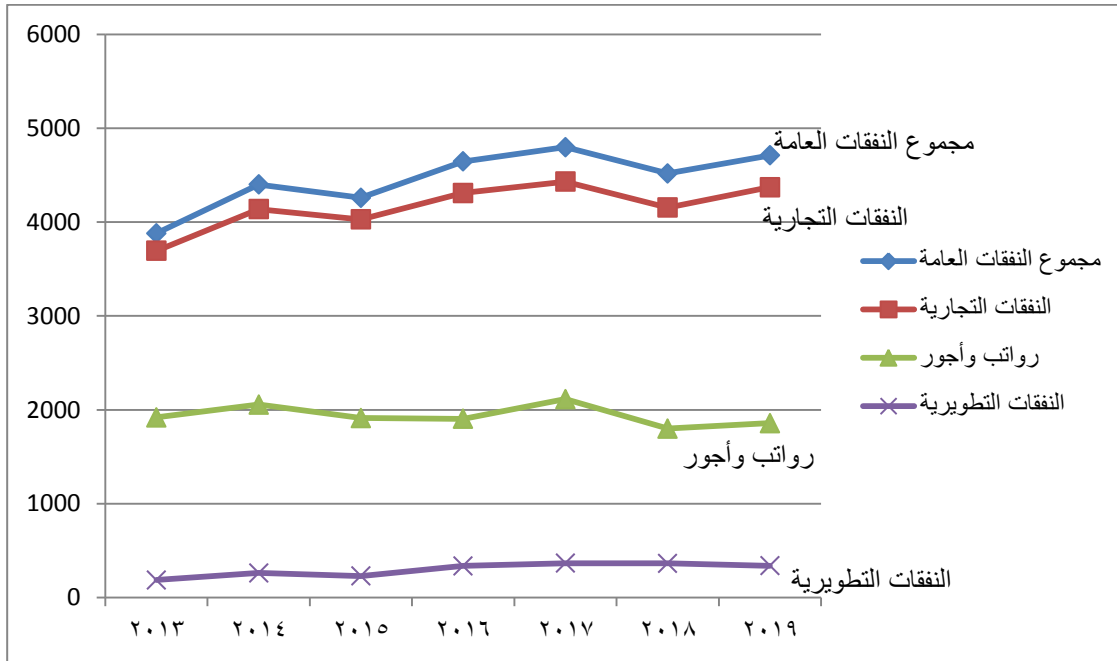
جدول ( 4:10 ) النفقات العامة بالمليون دولار (سنة الأساس 2015م)

السنة (251)	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020م
مجموع النفقات العامة	-	3880.6	4400.2	4258.6	4645.7	4796.6	4517.4	4710.8	5086.4
النفقات الجارية	-	3694.0	4137.6	4029.0	4308.9	4430.6	4153.8	4371.4	4808.7
رواتب وأجور	-	1919.1	2055.0	1912.0	1903.2	2114.0	1799.3	1857.7	2007.8
النفقات التطويرية	-	186.6	262.6	229.6	336.8	366	363.6	339.4	277.7

<sup>250</sup> المصدر : إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:9)

<sup>251</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص33، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م- ص76.

شكل ( 4:10 ) تطور النفقات العامة خلال الفترة (2013م- 2019م)<sup>(252)</sup>



يتضح من خلال الشكل (4:10) أن إجمالي النفقات العامة لم تتطور بشكلٍ كبيرٍ خلال هذه الفترة، حيث بلغت أدنى قيمة لها 3880.6 مليون دولاراً في عام 2013م، وأما أكبر قيمة فكانت 4796.6 مليون دولاراً في عام 2017م، وقد بلغ متوسط النفقات العامة خلال هذه الفترة 4315.6 مليون دولاراً، ومن الجدير ذكره أن حوالي 45.3% من مجموع النفقات العامة يذهب إلى قسم نفقات الرواتب والأجور، وهذا يشكل عبئاً يتقل كاهل ميزانية السلطة الفلسطينية.

وأما النفقات التطويرية فهي تستحوذ على حوالي 6.6% من مجموع النفقات العامة خلال الفترة (2013م-2019م)\* حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة 297.8 مليون دولاراً، وتظهر هذه النسبة ضعف حجم الإنفاق التطويري في الإنفاق العام على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الإنفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية على المستوى المتوسط والبعيد<sup>(253)</sup>.

<sup>252</sup> المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (4:10)

<sup>253</sup> سلطة النقد الفلسطينية . التقرير السنوي، 2012م، رام الله، فلسطين.  
\*لم يتم احتساب بيانات عام 2020.

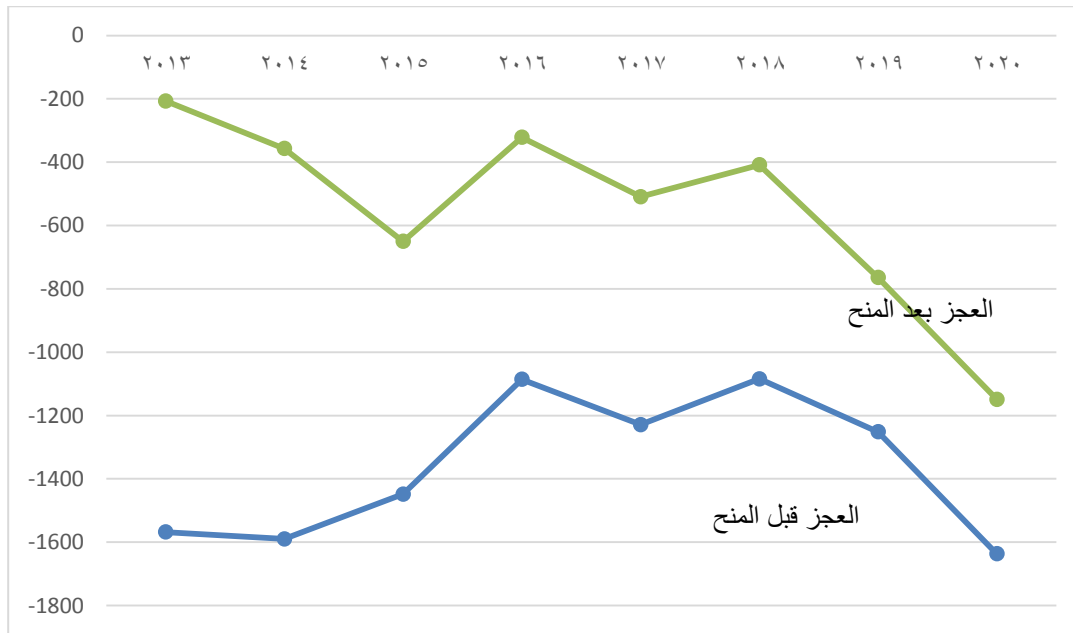
### 4.3.3 الفائض /العجز المالي

تعاين ميزانية السلطة الفلسطينية من عجز دائم ومزمن وذلك بسبب كبر النفقات عن الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، ولم تتمتع بأي فائض خلال الفترة (2013م- 2019م).

جدول ( 4:11 ) العجز المالي للسلطة الفلسطينية /مليون دولاراً

السنة <sup>(254)</sup>	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019م	2020
العجز قبل المنح	لم يتوفر	-1568.2	-1590	-1448.5	-1086	1228.8	-1084.2	-1251.8	1636.8-
العجز بعد المنح	لم يتوفر	-206.7	-356.9	-650.4	-321.4	-509.3	-408.7	-764.2	1,149.3-

شكل ( 4:11 ) تطور الفائض /العجز المالي خلال الفترة (2013م- 2019م) <sup>(255)</sup>



<sup>254</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2019م، ص33.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م، ص32. سلطة

النقد الفلسطينية - التقرير السنوي 2020م، ص 76.

255 من احتساب الباحث بناءً على جدول(4:11)

وتشير البيانات إلى أن العجز المالي للسلطة الفلسطينية بلغ حوالي 1322.5- مليون دولاراً في المتوسط خلال الفترة (2013م-2019م)\* قبل المنح والمساعدات، كما يشير الشكل السابق إلى أن أدنى قيمة له كانت في عام 2018م حيث بلغت 1084.2- مليون دولاراً، بينما كانت أعلى قيمة له في عام 2014م حيث بلغت 1590- مليون دولاراً، واما العجز المالي بعد المنح والمساعدات، فقد بلغ حوالي 459.6- مليون دولاراً في المتوسط خلال نفس الفترة، وفي كلتا الحالتين نلاحظ أن هناك عجزاً مالياً سواءً قبل المنح والمساعدات أو بعدها، غير أن المنح والمساعدات تساهم في تخفيض العجز المالي.

#### 4.3.4 الدين العام

يشتمل الدين العام على الديون الخارجية والديون المحلية، ويُعد الدين العام أحد الهموم الكبيرة التي تثقل الاقتصاد الفلسطيني، وتشير البيانات إلى كبر حجم الدين العام الفلسطيني حيث بلغ في أعظم حالاته 2795.2 مليون دولاراً، وهذا يدل على عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تغطية نفقاتها العامة من الإيرادات والمنح والمساعدات، وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط الدين العام خلال الفترة (2013م- 2019م)\* قد بلغ 2474.6 مليون دولاراً.

جدول ( 4:12 ) إجمالي الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012م- 2020م)

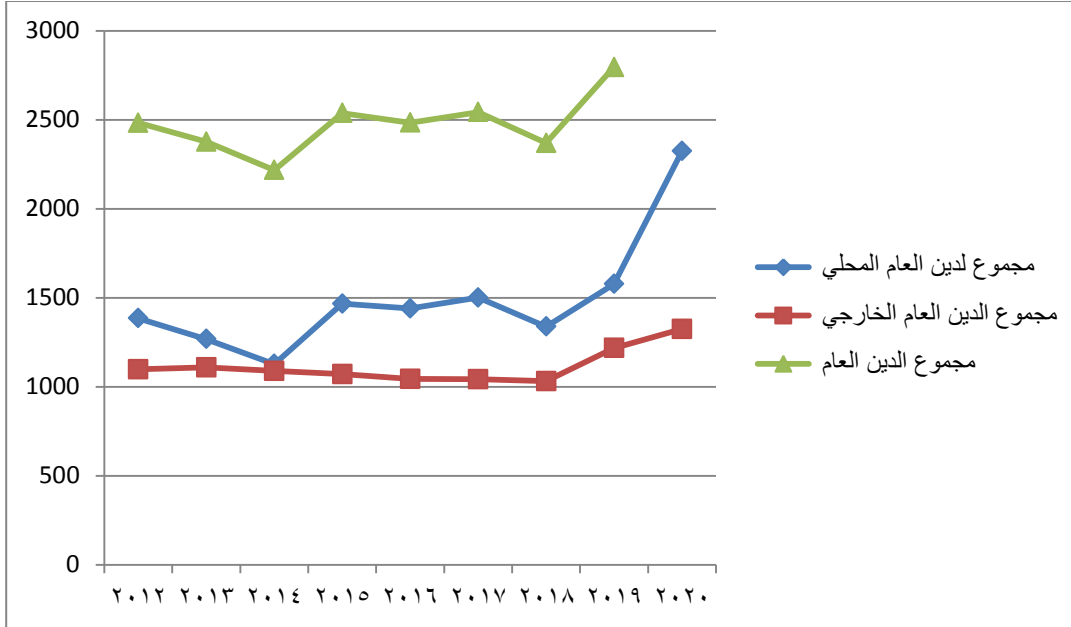
السنة <sup>(256)</sup>	2020م	2019م	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
مجموع الدين العام المحلي	2324.6	1577.2	1337.8	1501.1	1439.8	1466.5	1128.0	1267.6	1384.7
مجموع الدين العام الخارجي	1324.7	1218.0	1031.7	1042.0	1044.0	1071.0	1089.0	1109.0	1097.9
مجموع الدين العام	3649.3	2795.2	2369.5	2543.1	2483.8	2537.5	2217.0	2376.6	2482.6

<sup>256</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م- ص33.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018م- ص32.

\*لم يتم احتساب بيانات عام 2020.

شكل ( 4:12 ) تطور الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (2012م- 2019م)<sup>(257)</sup>



#### 4.4 مؤشرات السيولة النقدية

لقد أصبحت السياسة النقدية تلعب دوراً مهماً في اقتصاديات الدول كونها واحدة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الاقتصادية الكلية للبلد، حيث غالباً ما يتم اللجوء إلى أدواتها من أجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي وعلاج المشاكل الاقتصادية أيضاً، وبشكل خاص الحد من الفجوات التضخمية.

ولكن غياب العملة الوطنية حرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أهم أدوات السياسة النقدية، لذلك حُرمت من التحكم بعرض النقود كأداة رئيسة للتأثير على الاقتصاد، كما فقدت سلطة النقد التأثير على حجم التداول النقدي والتأثير على سعر الفائدة، وكذلك تحديد سعر الصرف، وبالتالي اختزال دورها في الإشراف على البنوك في ظل غياب السياسة النقدية الفعالة<sup>(258)</sup>، وكما أن غياب العملة الوطنية تؤثر في السياسة النقدية الفلسطينية وذلك من خلال جعل الاقتصاد الفلسطيني مُتلقياً لأثر السياسة النقدية في الدول الثلاث التي يتم تداول عملاتها في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً من السياسة النقدية في إسرائيل والأردن، حيث أن

<sup>257</sup> المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:12)

<sup>258</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2006م، رام الله، فلسطين.

هذه السياسات تؤدي إلى التأثير على معدل الفائدة أو سعر الصرف، أو كليهما<sup>(259)</sup>، وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات السيولة النقدية ذات العلاقة بالتضخم.

#### 4.4.1 عرض النقود:

في ظل عدم وجود عملة وطنية، ونظراً لصعوبة احتساب قيمة النقد المتداول بطريقة مباشرة (النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي)، فقد تم اللجوء لتقدير قيمة هذا النقد بناءً على الدراسات التي قامت بها سلطة النقد بهذا الخصوص، وتم فيها تقدير قيمة النقد المتداول باستخدام بعض النسب الاسترشادية من بعض الدول المجاورة، كنسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب في الأردن على سبيل المثال، وتطبيقها على فلسطين وذلك لتشابه السلوك المصرفي للأفراد في البلدين<sup>(260)</sup>.

وفيما يلي جدول عرض النقود الموسع M2، والذي يعبر عن قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي الودائع (الجارية، والتوفير، والآجلة) ويُعبّر زيادتها عن زيادة نسبة الادخارات<sup>(261)</sup>.

جدول ( 4:13 ) عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012م-2020م)/مليار دولار.

السنة <sup>262</sup>	2020	2019م	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
عرض النقود	19.1	15.9	14.5	13.9	12.2	11.1	10.2	9.4	8.5

<sup>259</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 76.

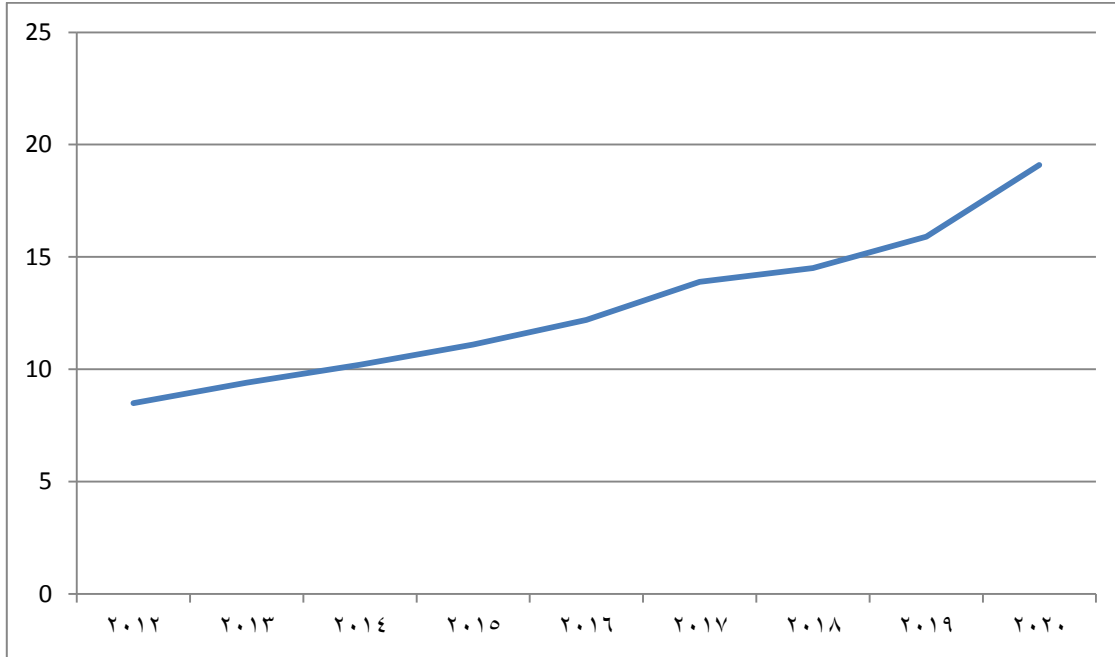
<sup>260</sup> سلطة النقد الفلسطينية (2014م) تقرير التطورات النقدية.

<sup>261</sup> عموص. عبيير. تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008م-2015م)، 2017م، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص 25.

<sup>262</sup> عموص. عبيير. تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008م-2015م)، 2017م، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ص 25+42. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2020م، في حديث مباشر مع سلطة النقد.



شكل ( 4:13 ) تطور عرض النقود الموسع M2 في الفترة (2012م- 2020م) <sup>263</sup>



#### 4.4.2 سعر الصرف

إن وجود ثلاث عملات للتداول في الأراضي الفلسطينية يُعرض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تذبذبات أسعار صرف العملات المتداولة فيه نتيجة عوامل داخلية تؤثر على اقتصادات تلك الدول المصدرة لتلك العملات مع العلم بأن الشيكل الإسرائيلي هو العملة الأكثر تداولاً في الأراضي الفلسطينية، أما الدولار والدينار فيستخدمان لأغراض ادخارية وصفقات تجارية معينة، وبالتالي فإن انخفاض سعر صرف كلاً من الدولار والدينار مقابل الشيكل يؤثر في الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك ارتفاع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل الإسرائيلي (انخفاض قيمة الشيكل) يؤدي للعديد من الآثار والتي من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية وفقاً لمعدلات التضخم في إسرائيل، كذلك هناك خسائر غير مباشرة تأتي لتذبذب سعر صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني تمثل في عدم قدرة سلطة النقد الفلسطينية في التحكم بأسعار الفائدة<sup>(264)</sup>.

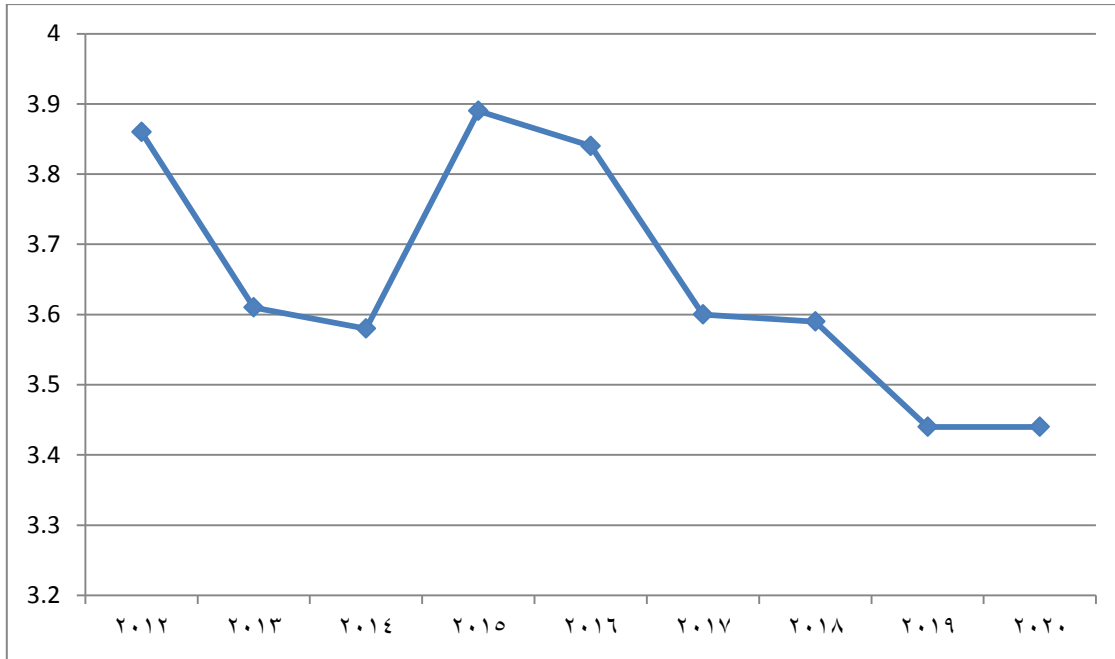
<sup>263</sup> إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:13).

<sup>264</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م) 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 77.

جدول ( 4:14 ) متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م).

السنة <sup>(265)</sup>	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
متوسط سعر صرف الشيكل	3.86	3.61	3.58	3.89	3.84	3.60	3.59	3.58	3.44

شكل ( 4:14 ) تطور سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م)<sup>(266)</sup>



يتضح من الشكل السابق أن أقل معدل لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار قد بلغ 3.44 وذلك في عام 2020م، أما أعلى معدل لسعر الصرف فقد 3.89 وذلك في عام 2015م، وبشكلٍ عامٍ يمكن القول إن متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بلغ 3.66 خلال الفترة (2012م-2020م).

<sup>265</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020 م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص 50.

<sup>266</sup> المصدر : من إعداد الباحث بناءً على جدول (4:14)

### 4.4.3 معدل الفائدة

تتبع حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على أسعار الفائدة في فلسطين، إذ أن معدل فائدة الإقراض، باستثناء الدينار الأردني، على العملات المتداولة في فلسطين أعلى من مثيلاته في الدول المصدرة لهذه العملات، بالمقابل فإن معدل الفائدة على الإيداع، باستثناء الشيك، أقل من مثيلاته في هذه الدول، ولقد أظهرت البيانات أن معدل فائدة الإقراض على كل من الشيك الإسرائيلي والدولار الأمريكي في فلسطين يبلغ أكثر من ضعف مثيلاته في إسرائيل، والولايات المتحدة، وعلى العكس من ذلك فإن معدل فائدة الإقراض على عملة الدينار الأردني أقل منه في الأردن<sup>(267)</sup>.

وفي ظل عدم وجود عملة وطنية، لا تستطيع سلطة النقد تحديد أسعار الفائدة، فيتم احتساب أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العملات الرئيسية المتداولة في فلسطين، وذلك بشكلٍ دوري اعتماداً على البيانات التي تزودها المصارف لسلطة النقد على أساس الوسط الحسابي المرجح<sup>(268)</sup>.

جدول ( 4:15 ) معدل الفائدة على الإقراض بالدولار والشيك في الفترة (2012م-2020م)

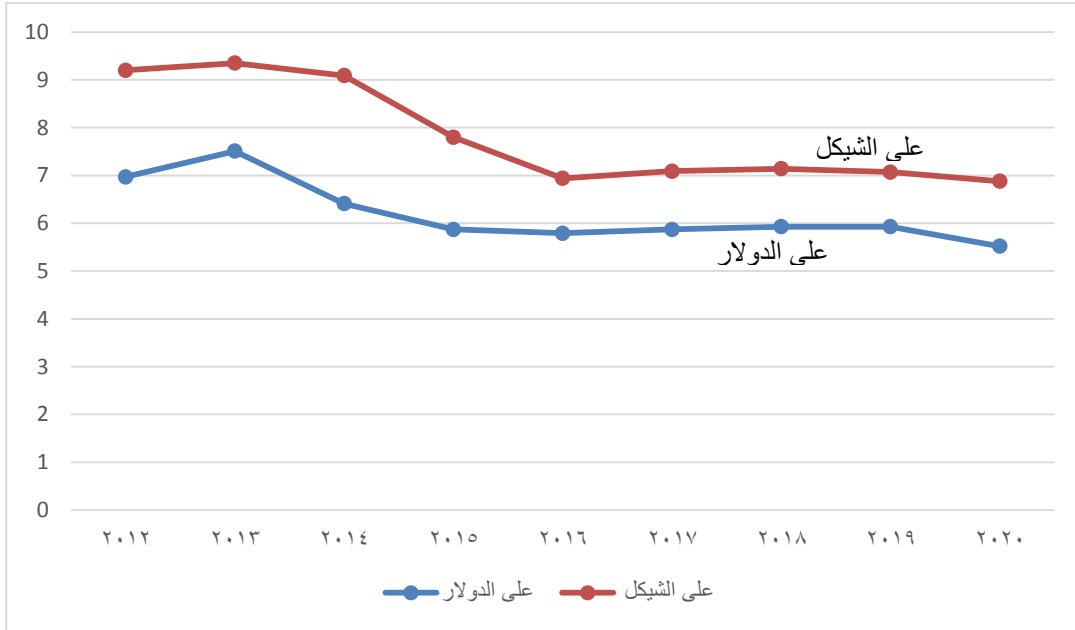
السنة <sup>(269)</sup>	2020م	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
على الدولار	5.52	5.93	5.93	5.87	5.79	5.87	6.41	7.51	6.97
على الشيك	6.88	7.07	7.14	7.09	6.94	7.8	9.09	9.35	9.2

<sup>267</sup> سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم (2014م). دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.

<sup>268</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2010م، رام الله، فلسطين.

<sup>269</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، ص40. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، ص 89. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2021م، في حديث مباشر مع سلطة النقد.

شكل ( 4:15 ) تطور معدل الفائدة على الإقراض بالدولار والشيكال في الفترة (2012م-2020م).<sup>(270)</sup>



يتضح من الشكل السابق أن أعلى معدل للفائدة على القروض بالشيكال بلغ 9.3% وعلى الدولار 7.51% في عام 2013م، أما أقل معدل للفائدة على القروض بالشيكال فقد بلغ 6.88% وعلى الدولار 5.52% في عام 2020م، أي أن هناك تزامن في أعلى قيمة وفي أقل قيمة، في إسرائيل وفي فلسطين وإن دلّ هذا على شيءٍ فإنما يدل على تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي، وبشكلٍ عامٍ لقد بلغ متوسط الفائدة على الشيكال في الفترة (2012م-2020م) حوالي 7.84%، كما بلغ متوسطها على الدولار في ذات الفترة 6.2%.

#### 4.5 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

هو موضوع هذه الدراسة وسيتم تحليل بياناتها في الفصل الخامس والأخير !

<sup>270</sup> المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (4:15)

## خلاصة

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على أهم مفاصل أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2012م-2020م) والظروف الصعبة والخاصة التي عاشها هذا الاقتصاد، وتعرفنا على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومؤشراته المالية العامة والسيولة النقدية؛ لكي تساعدنا على التحليل التطبيقي المطلوب حول مشكلة التضخم والذي سيتم من خلال الفصل القادم من هذه الدراسة.

الفصل الخامس | أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على  
التضخم في فلسطين

## الفصل الخامس

### أثر السياسة النقدية الإسرائيلية على التضخم في فلسطين

#### 5.1 المقدمة

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ مباشرٍ بالاقتصاد الإسرائيلي، وفي المجالات كافة، فمنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، عملت سلطات الاحتلال وبشكل مبرمج على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتكريس تبعيته له، وجعله خاضعاً وضعيفاً بكل تفاصيله، وفي موضوع دراستنا "نجحت إسرائيل بنقل أعباء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني" إذ إن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت عاجزةً عن انتهاج سياساتها الاقتصادية، وخصوصاً سياساتها النقدية والمالية، للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار حيث "يلاحظ أن ارتفاع الأسعار في إسرائيل ينعكس بشكلٍ مباشرٍ على الاقتصاد الفلسطيني<sup>(271)</sup>.

وعند دراسة تقارير التضخم التي تُصدرها دائرة الأبحاث والسياسات النقدية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية منذ إنشائها بموجب اتفاق أوسلو، نجد أن أغلب هذه التقارير تكرر العبارة "التغيرات في معدل التضخم في فلسطين متسقةً بشكلٍ كبيرٍ مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل" وعبارة: "وتظهر معدلات التضخم الشهري في فلسطين متزامنةً مع معدلات التضخم الشهرية في إسرائيل، مما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وخصوصاً في مجال التبادل التجاري الذي يعمل على استيراد التضخم من إسرائيل<sup>(272)</sup>.

وسوف يعكف هذا الفصل على تحليل بيانات التقارير الربعية لسلطة النقد الفلسطينية، الممتدة بين 2012م و 2020م، بالإضافة إلى منشورات أداء الاقتصاد الفلسطيني لذات الفترة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولكن لن يتم التركيز على كل أسباب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أشبعت بحثاً في دراسات أخرى، وإنما سيقصر هذا العمل على تلك الأسباب المحتملة والمتعلقة بالسياسة النقدية الإسرائيلية، حيث سوف تقوم

<sup>271</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011، رسالة ماجستير، جامعة

الأزهر - غزة، ص 91.

<sup>272</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير،

جامعة النجاح - نابلس، ص 111.

بالبداية باستطلاع مفاصل من السياسة النقدية الفلسطينية وفقاً لبروتوكول باريس وتحليل المقيدات التي تعاني منها هذه السياسة، ثم بعد ذلك سننتقل إلى تحليل البيانات والأرقام المتعلقة بالأسعار، وتضخمها في الاقتصاد الفلسطيني، ومدى ارتباطها أو تزامن ذلك مع التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي وغيره من أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملة.

## 5.2 السياسة النقدية الفلسطينية

تستخدم السياسة النقدية عدة أدوات تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للدولة مثل النمو والعمالة وتوازن ميزان المدفوعات، وكذلك استقرار الأسعار ومنع معدلات تضخم كبيرة تضر بالاقتصاد الوطني وتمثل هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي وسياسة السوق المفتوحة<sup>(273)</sup>، ولقد ورد في المادة الرابعة من بروتوكول باريس الاقتصادي الاتفاق على إنشاء سلطة النقد الفلسطينية؛ للقيام بجميع وظائف البنك المركزي عدا أهم وظيفة من وظائف البنوك المركزية، ألا وهي إصدار العملة الوطنية الفلسطينية<sup>(274)</sup> وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تفعيل دور السياسة النقدية لإدارة السياسة الاقتصادية الفلسطينية من خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة<sup>(275)</sup>، ولكن النظام النقدي في كل بلد له شروط يستوفيها من أجل العمل بكفاءة ومنها<sup>(276)</sup>:

1. قدرة السلطة النقدية في التحكم في كمية النقود أو عرض النقد في الدولة وذلك بما يتناسب مع حجم الاقتصاد المحلي ويساعد على نموه.
2. إمكانية التحويل بين فئات النقود المختلفة وبدون أي خسارة في عملية التحويل حسب حاجة الجمهور.

<sup>273</sup> العياش. غسان. المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي الدولي، 1998م، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص128.

<sup>274</sup> جميل مسيف، قزمار. عصمت، ربيع إسلام. الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص46.

<sup>275</sup> مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية)، 1994م، الدائرة الاقتصادية. نابلس، ص67.

<sup>276</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص26.



3. المحافظة على الاستقرار النسبي في أسعار النقود لمنع التضخم أو الركود الاقتصادي، وذلك بواسطة أدوات النظام النقدي.
4. إمكانية التحويل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية بسهولة وبدون خسائر بثبات سعر الصرف.
5. توفير الكميات اللازمة من العملة الوطنية أو الأجنبية حسب الطلب سواءً لتمويل صفقات التجارة الخارجية أو لأسباب خاصة.

وسيتم في البنود التالية نقاش بعض النقاط في إطار السياسة النقدية الفلسطينية.

### 5.2.1 مقيدات السياسة النقدية الفلسطينية

في نقاش الطاولة المستديرة لمعهد السياسة الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، حُصِّصَ إلى أن السياسة النقدية الفلسطينية مقيدة بشكل كامل لارتباطها بالسياسة النقدية الإسرائيلية، خاصةً أنه لا يُسمح لها بإصدار عملة فلسطينية وفي نفس الوقت لا يتم تصدير فائض عملة الشيكل إلى إسرائيل<sup>(277)</sup> حيث أن عدم توفر عملة وطنية يحد من القدرة على استخدام بعض الأدوات النقدية اللازمة للتأثير على الكتلة النقدية في السوق النقدي، وخصوصاً قيام سلطة النقد الفلسطينية بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض للمحافظة على سلامة النظام المصرفي ضمن أسعار الفائدة التي تتفق عليها" بالإضافة لذلك "لا تستطيع القيام بسياسة السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقد داخل مناطق السلطة لعدم المقدرة على إصدار السندات والأذونات الحكومية بدون توفر العملة الوطنية<sup>(278)</sup>.

ولا شك أن هناك أسباباً داخليةً لمشكلة التضخم وارتفاع الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني والذي يطلق عليه البعض التضخم المحلي، وهذا ينطبق على الكثير من الدول النامية، ولكن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بارتفاع الأسعار والتضخم أكثر من غيره وذلك نظراً

---

<sup>277</sup> ماس (2019م) لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، ص4.

<sup>278</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص84.

لخضوع هذا الاقتصاد لاتفاقيات اقتصادية مقيدة مع الجانب الإسرائيلي مثل بروتوكول باريس الاقتصادي والذي يفتقر إلى القاعدة الإنتاجية<sup>(279)</sup>.

ويتعامل الاقتصاد الفلسطيني وفقاً لبروتوكول باريس بثلاث عملات أجنبية (دولار، دينار، شيكل) وهذا يحتم على سلطة النقد الفلسطينية تطبيق بعض الإجراءات الرقابية التي تماثل في الغالب نفس الإجراءات والنسب المفروضة في الدول صاحبة هذه العملات مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالمصارف التي تقوم بفرض نسب مختلفة حسب نوع العملة حيث تختلف النسبة بين عملات الدولار والدينار والشيكل على التوالي: 10%، 14%، 8%<sup>280</sup>، وهذا يُسبب الإرباك في الرقابة على هذه العملات حيث أن نسبة الاحتياطي على الشيكل بقيت بيد البنك المركزي الإسرائيلي حسب اتفاقية باريس الاقتصادية التي تجبر سلطة النقد على تطبيق نفس النسبة المتبعة في إسرائيل، وأما بالنسبة للدينار الأردني فقد فرضت سلطة النقد نفس نسبة الاحتياطي المتبعة بالأردن لتحقيق الاستقرار النقدي في الأردن وفلسطين وعدم فرض أي إجراءات من شأنها أن تؤثر على سوق الدينار الأردني سواءً في الأردن أو فلسطين<sup>(281)</sup>.

## 5.2.2 غياب العملة الوطنية الفلسطينية وأثره على التضخم

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بعدم وجود عملة وطنية، ووجود ثلاث عملات بديلة، ومن أبرز مطالب النظام النقدي الذي جاء به بروتوكول باريس، تتمثل في أنه يحرم الفلسطينيين من الحصول على عائد السينيوريج (إيرادات سك العملة) على الشيكل الإسرائيلي المتداول في الضفة والقطاع كما أنه لا ينص على التعهد بقيام بنك إسرائيل بدور مقرض الملاذ الأخير

<sup>279</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 84.

<sup>280</sup> عورتاني باسل، الجنيه الفلسطيني والقطاع البنكي ومؤسسات الإقراض (1998) رام الله. فلسطين المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، بكار.

<sup>281</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص 61.

تجاه المصارف التي تعمل في الأراضي الفلسطينية<sup>(282)</sup> وقد أثرت هذه العملات على القطاعات الاقتصادية بشكلٍ سلبيٍّ من ناحيتين<sup>(283)</sup>:

1. تذبذب أسعار صرفها وبدون تعويض من السلطات النقدية التابعة لهذه العملات.
2. عدم تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن ضريبة استخدام العملات الأجنبية والتي تحقق عوائد دوريةً تعود على الدولِ صاحبة العملات المتداولة.

ويمكن تقسيم الخسائر الناتجة عن هذا النظام إلى مباشرةٍ وغير مباشرةٍ، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم نتيجةً لهذه التكاليف:

#### أ - خسارة ضريبة السيادة (السينيوريج) /مباشرة:

حيث أن رسوم سك العملة (ريع السيادة) هي مقياس الموارد الحقيقية التي تحصل عليها الحكومة بإصدار العملة واستخدامها في مدفوعات التحويلات أو شراء السلع والخدمات، ومفهوم العائد على الإصدار يعني المنافع المالية التي تعود على الدولة جراء إصدار عملتها، أي أنها تجني دخلاً على أصولها التي تشتريها من إصدار العملة وبالمقابل تتحمل نفقات المحافظة على قيمة عملتها المصدرة، ويقدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية والبنك الدولي خسارة الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لعدم استعادة عائدات السنيوريج بحوالي 2% - 5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنوياً<sup>(284)</sup>، وقد قال الدكتور نصر عبد الكريم في مقابلة له مع جريدة الأيام في ملحق أيام المال والبنوك أنه يمكن احتساب حصة الاقتصاد الفلسطيني من عائدات استخدام العملات الأجنبية عن طريق احتساب نسبة ريع الإصدار سنوياً ما بين 3% - 4% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أي بمعدل سنوي يتراوح ما بين 55 - 73 مليون دولاراً حتى عام 1998م فقط<sup>(285)</sup>.

<sup>282</sup> حامد. أسامة. السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة/2000م، ورقة نقاش: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله فلسطين، ص34.

<sup>283</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية- الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، ص65.

<sup>284</sup> 22 شعبان رضوان (1997م) تنمية رغم الصعاب، الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال- 1997م، مسودة ملخص تنفيذي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والبنك الدولي، رام الله، فلسطين، ص33.

<sup>285</sup> جريدة الأيام 1285 (1995) ص3.

وتعتبر هذه من الخسائر المباشرة التي تخسرهما الخزينة الفلسطينية بدون أي تعويض من أي دولة من الدول، كما أن هناك خسائر من عوائد استثمار احتياطي العملة وهي عبارة عن خسائر مباشرة. تخسرهما الخزينة الفلسطينية نتيجة تداول عملات أجنبية، وبالتالي يعود هذا الربح على الدول الأجنبية صاحبة العملات المتداولة.

وتكمن أهمية عائد الإصدار السيئويج في إسهام العملة في تمويل القطاع العام وإتاحة المجال أمام الحكومة لإصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية وكذلك "يعطي الحكومة أدوات لتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار المحلية من خلال ممارسة السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على معدلات التضخم وحماية النظام المصرفي من التعرض لمخاطر أسعار الصرف الناتجة عن التعامل في النظام المالي متعدد العملات المستخدم حالياً في الاقتصاد الفلسطيني<sup>(286)</sup>، ويمكن القول أن وجود العملة الوطنية سيطلق يد السلطة النقدية المكبلة حالياً نحو التأثير على معدلات التضخم من خلال العلاقة الوثيقة بين نمو عرض النقد وبين التضخم وصولاً إلى عرض نقد مستهدف يستطيع التحكم في معدل التضخم<sup>(287)</sup>.

كما أن إيرادات العملة بعد الإصدار تزيد كثيراً عن تكاليف الإصدار، ولكن إذا استخدمت الدولة عملة أخرى، فإن عوائد الإصدار (السيئويج) تذهب إلى الدولة صاحبة العملة<sup>(288)</sup> وإذا أردنا احتساب الخسائر التي تفقدها خزينة السلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة (2012م-2020م) فإنه يمكن الاستعانة بما قام به العالم الاقتصادي فيشر في عام 1982م من تقدير السيئويج للدول النامية حيث وجد أن هذه النسبة تتراوح بين (-0.0336-

---


<sup>286</sup> درويش. سالم. أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين، 2019، جامعة فلسطين، 457.

<sup>287</sup> النقيب. فضل. الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، 1997م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، ص15.

<sup>288</sup> درويش. سالم. أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين، 2019، جامعة فلسطين، 457.

0.005) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي اختلافاً حسب نسبة التضخم في الدولة، ومتوسط هذه النسب يكون (0.0193)<sup>(289)</sup>.

جدول ( 5:1 ) خسائر خزانة السلطة الفلسطينية من فقدان عوائد الإصدار السينيوريج (2012م- 2020م) بالمليون دولار سنة الأساس 2015م.

سنة <sup>(290)</sup>	مليون دولار GDP	GDP.(0.005)	GDP.(0.0336)	GDP.(0.0193)
2012	12886.4	64.43	432.98	248.70
2013	13992.4	69.96	470.14	270.05
2014	13471.1	67.35	452.62	259.90
2015	13972.4	69.86	469.47	269.66
2016	15211.0	76.05	511.08	293.57
2017	15426.9	77.13	518.34	297.73
2018	15616.2	78.08	524.70	301.39
2019	15764.4	78.82	529.68	304.25
2020	14015.4	70.07	470.91	270.49
المجموع		651.78	4379.92	2515.74

يظهر من الجدول أن أدنى قيمة للسينيوريج المفقود خلال تلك الفترة هو 651.78 مليون دولاراً وأعلى قيمة خلال نفس الفترة كانت 4379.92 مليون دولاراً، أي أن قيمة السينيوريج المفقود تتراوح بين 4379.92-651.78 مليون دولاراً، أما في حالة اعتبار أن

<sup>289</sup> عوض. عزمي. "آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس لنقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية" 2011م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية مجلد 3، عدد (8)، جامعة الأزهر، غزة، ص1317.

290 المصدر: من احتساب الباحث بناءً على أرقام العالم فيشير لأرقام الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بين عامي (2012م-2020م): الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م.

قيمة السينيوريج المفقود هو متوسط القيمة بين أدنى نسبة وأعلى نسبة، فإن قيمة السينيوريج المفقود ستكون حوالي 2515.74 مليون دولاراً.

وإذا كانت نسبة استخدام الشيكال من بين العملات الثلاثة المتداولة تشكل 60% مثلاً فهذا يعني أن السلطة الفلسطينية لها استحقاق على إسرائيل (السينيوريج) جراء استخدام الشيكال بالمتوسط بقيمة  $2515.74 \times 60\% = 1509.4$  مليون دولاراً خلال فترة الدراسة (2012م-2020م)، أي ما يعادل سنوياً 167.7 مليون دولاراً.

وكل هذه الخسائر من شأنها زيادة التكاليف وبالتالي تؤثر على زيادة الأسعار ومعدلات التضخم في فلسطين.

### ب- الخسائر غير المباشرة

وهي ناتجة عن استخدام العملات الأجنبية المتداولة في فلسطين بسبب غياب العملة الفلسطينية والتي تتمثل في تذبذب قيمة بعض هذه العملات المستخدمة في إتمام العديد من المعاملات الجارية وخاصة الشيكال حيث أشارت دراسات متنوعة أُجريت حول الخسائر السنوية التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني بسبب استخدام الشيكال لوحده بأنها تتراوح ما بين 500-600 مليون دولاراً، بينما يُقدر الجانب الإسرائيلي هذه الخسائر بحوالي 400 مليون دولاراً<sup>(291)</sup>. وكل هذه أيضاً تكاليف تزيد من أعباء التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

### 5.2.3 أسعار صرف العملات وأثرها في التضخم في الاقتصاد الفلسطيني

"عدا عن تأثير السياسة النقدية وتكبيرها بسبب تعاملها مع ثلاث عملات أجنبية، فإن الأراضي الفلسطينية تتأثر بالأزمات التي تحدث في إسرائيل، أو الأردن، أو أمريكا، فمثلاً: انخفاض الشيكال يؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني" فيعمل على خفض القوة الشرائية للنقود ويؤدي كذلك إلى تدني الأجور للذين يتقاضون رواتبهم بالشيكال.<sup>(292)</sup>

ولانخفاض الدولار أو الدينار مقابل الشيكال له انعكاسات كبيرة على الاقتصاد والمواطن الفلسطيني، منها ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي تُسعر بعملة الدولار أو الدينار، وإضعاف

<sup>291</sup> قديح. وائل. محددات وأفاق إصدار عملة فلسطينية، 1999م، مكتب الرئيس- مركز التخطيط الفلسطيني- الدائرة الاقتصادية - سلسلة مذكرات عدد 41- غزة، ص8.  
<sup>292</sup> خليفة محمد "الاقتصاد الفلسطيني على أبواب الألفية الثالثة: المعوقات والمقومات" 2000، صامد الاقتصادي عدد 119، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص27.

القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية وانخفاض في الودائع لهذه العملات، وفي المقابل زيادة الطلب على الشيكل كملاد آمنٍ للدخار تصب في مصلحة بنك إسرائيل بسبب الإيرادات المتحصلة من سك العملة<sup>(293)</sup>، وكما أن انخفاض وارتفاع قيمة الشيكل وعدم القدرة على ضبط التذبذب له أثر على أداء التجارة الخارجية الفلسطينية "فمن المعلوم أن المستورد الفلسطيني الذي يستورد من الخارج يدفع قيمة البضائع بعملة غير الشيكل - دولار على الأغلب- ويقوم ببيعها في الأراضي الفلسطينية بعملة الشيكل وتحدث هنا خسارة بسبب فروق الأسعار بين الوقت الذي قام به بشراء الدولار والوقت الذي قام فيه باسترجاع رأس ماله<sup>(294)</sup>.

وإذا ما رجعنا بالتاريخ قليلاً، فقد اعتبرت سياسة سعر الصرف للعملات أحد أهم الأدوات في السياسة النقدية بما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين إسرائيل والخارج، وحتى عام 1971م كان سعر صرف العملة الصعبة ثابتاً، ثم قلت الرقابة الحكومية وطراً تغيير في سعر الصرف فكانت الليرة الإسرائيلية تساوي في عام 1977م أربعة دولارات، ثم أصبح الدولار الواحد يساوي حوالي عشر ليرات إسرائيلية بعد أن أصبح العرض والطلب هو الذي يحدد قيمة سعر الصرف، وهذا التخفيض بقيمة العملة المحلية نسبة إلى الدولار نتج جراء ارتفاع جدول غلاء المعيشة في إسرائيل، وصار بنك إسرائيل يتدخل في حال صعود أو انهيار سعر الصرف حسب الأهداف المرجوة، حيث صار يشتري العملة الصعبة عندما يكون سعر الصرف منخفضاً، وبالمقابل يبيع العملة الصعبة عندما يكون سعر الصرف عالياً<sup>(295)</sup>.

وما يهمننا هنا في اقتصاد إسرائيل المفتوح على التجارة الدولية، فإن هناك تأثيراً لسعر الصرف على الأسعار، فارتفاع سعر الصرف يعمل مباشرةً على ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات المتداولة والمشمولة بجدول غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المنتجات المتداولة يعمل على رفع أسعار المنتجات والخدمات غير المتداولة، وهذا التناسق غير فوري، وإنما تدريجي،

---

<sup>293</sup> المراقب الاقتصادي والاجتماعي. وتعريف اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)، 2020م، رام الله، ص52.

<sup>294</sup> سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، 2012م، جامعة الأزهر، غزة، ص95.

<sup>295</sup> جريس. حسام. الاقتصاد الإسرائيلي، النشأة، البنية، والسمات الخاصة، 2005م، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، رام الله، ص76-77، بتصرف.

إذ إن ارتفاع الأسعار المتداولة يرفع جدول الأسعار العام، وارتفاع الأخيرة يعمل بشكل معين على ارتفاع الأجور والذي يؤثر على ارتفاع الأسعار غير المتداولة<sup>(296)</sup>.

وكذلك أضحى الاقتصاد الفلسطيني عرضةً للتقلبات الناتجة عن التغيير في السياسات النقدية الإسرائيلية، وعدم القدرة على استخدام سعر الفائدة وسعر الصرف، وهذا يترك مجالاً محدوداً وضيقاً للسياسة النقدية لسلطة النقد الفلسطينية<sup>(297)</sup>، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات التضخم في فلسطين، خصوصاً وأن التغييرات في مستويات الأسعار داخل الاقتصاد الفلسطيني تعكس ضغوط التضخم في إسرائيل، وتؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فنجد "أن العنصر الرئيس الذي يؤثر على مستويات الأسعار، بالإضافة إلى التوتر الذي تُسببه الممارسات الإسرائيلية، يتمثل في سعر صرف الشيك الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي<sup>(298)</sup>".

وكذلك فإن أسعار الفائدة السائدة في فلسطين تعتمد على أسعار الفائدة السائدة في سوق الدولة صاحبة العملة الأجنبية، وبالإضافة لتأثير العرض والطلب على هذه العملة في الاقتصاد المحلي، يكون على سلطة النقد الحفاظ أيضاً على أسعار الفائدة على الأسواق وعدم انحرافها عن المستوى العام، مع العلم بأن حدوث أي خلل في السياسات بين الدول من ناحية أسعار الفائدة وتكلفة الودائع يؤدي للتذبذب الواسع حسب نوع العملة والوديعة، وإلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مما يؤثر في المناخ الاستثماري وتحويل متطلبات التنمية<sup>(299)</sup>.

#### 5.2.4 مشكلة الشواكل الفائضة وكلفتها على الاقتصاد الفلسطيني

لقد أوضحت السيدة شرين الأحمد، رئيسة قسم السلامة الكلية في سلطة النقد نصاً في بروتوكول باريس الذي "يقضي بالسماح للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بعلاقات تبادلية بين بنوك كلٍ منهما، وأنه سيكون لسلطة النقد الفلسطينية حق تحويل الشواكل الفائضة من البنوك

<sup>296</sup> المرجع السابق، ص 186.

<sup>297</sup> جميل مسيف، قزمار عصمت، ربيع إسلام. الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله. فلسطين، ص 56.

<sup>298</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، ص 89.

<sup>299</sup> نصرالله. عبد الفتاح. إصدار العملة الفلسطينية - الواقع والآفاق، 2000م، رسالة ماجستير، جامعة النجاح - نابلس، ص 61.



العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية من التي يتبادلها بنك إسرائيل في السوق البنكية المحلية، على أن تحدد هذه الكمية على أساس فائض أو عجز ميزان المدفوعات بين الطرفين"، إلا أنه عملياً لم يلتزم الجانب الإسرائيلي بتحويل الشواكل الفائضة بالسوق الفلسطيني إلى بنك إسرائيل لاستخدامها في تسديد التزامات عملاتها تجاه البنوك الإسرائيلية أو لصرفها إلى عملات أخرى، وتدخلت سلطة النقد واجتمعت عدة مرات مع البنك المركزي الإسرائيلي والدول المانحة وصندوق النقد الدولي، وتوصلت إلى اتفاقية تفاهم في أيار 2011م مفادها أنه يحق للبنوك الفلسطينية في الضفة شحن 120 مليون شيكل نقداً للبنك المركزي الإسرائيلي، والذي بدوره يودعها في البنوك الإسرائيلية وهذا مبلغ قليل مقارنةً بحجم الفائض من الشيكال الموجود لدى البنوك الفلسطينية<sup>(300)</sup>.

ويقول الدكتور عمر عبد الرزاق أن تعطيل أو تأخير نقل الشيكال يشكل عنصر إرباك للبنوك الفلسطينية ويزيد تكلفتها وتتمثل آثار الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات في المجال النقدي، وخاصة في عدم قبول بنك إسرائيل بتحويل الكميات الفائضة من الشيكال الإسرائيلي لدى البنوك الفلسطينية نظرياً ، برفعها تكلفة إدارة النقدية ( السيولة ) للبنوك الفلسطينية وبذلك تؤدي إلى رفع تكلفة النشاط البنكي في النظام المصرفي الفلسطيني ( الجزء المحلي منه ) مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التحويل التجاري الاستثماري " ، أي أنها ترفع تكلفة التبادل التجاري بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، ويؤدي ذلك إلى تقليل معدلات النمو ( في الإنتاج والتشغيل ) في الاقتصاد الفلسطيني، ويمثل عاملاً من عوامل تفاقم أزماته كمال أن هناك تكلفة الفرصة البديلة للكتلة النقدية الفائضة وهي عبارة عن الفائدة التي يمكن أن يتم تحصيلها على ودائع الشيكال لدى البنوك الإسرائيلية.<sup>(301)</sup>

ويقول الدكتور عمر عبد الرزاق: إن تعطل أو تأخير نقل الشيكال الفائض من الشيكال تكمن في عمليات التبادل المعروفة بـ "السواب Swap"<sup>(302)</sup> لشراء مخاطر الصرف Exchange rate risk، وتكلفة الاقتراض من الشيكال التي تضطر إليها البنوك الفلسطينية

---

<sup>300</sup> الشعيبي. هالة . ورقة عمل: بروتوكول باريس الاقتصادي، 2013م، مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) رام الله فلسطين، ص23.

301 عبد الرزاق، 2016، ص 7

302 وهي عبارة عن عقود مشتقة (Aderivative Contract) يتم من خلال تبادل أصول مالية بين الفريقين وفي حالة الصرف يتم التبادل (Over the Counter) والدافع في العادة لمواجهة مخاطر الصرف: [www.Invesopedia.Com](http://www.Invesopedia.Com).

لوفاء بالتزاماتها المترتبة على العلاقة مع الاقتصادية الإسرائيلية وخاصةً تحويل الواردات الفلسطينية وعمليات صرف العملات من الشيكال إلى الدولار أو اليورو، وتشير البيانات إلى أن "حدة المشكلة كانت قليلةً في بداية الفترة (2009م-2011م) حيث لم تجر البنوك الفلسطينية أي عمليات (سواب) واقتصر الاقتراض على مبالغ قليلة نسبياً من البنوك الإسرائيلية كانت فوائدها حوالي 247 ألف شيكل سنوياً، أي حوالي 0.06% سنوياً".

وأما الفترة (2012م-2014م) فشهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تكلفة السيولة الفائضة فقفزت تكاليف السواب لتصل إلى حوالي 1.55 مليون شيكل سنوياً، وارتفعت تكلفة الاقتراض من هذه الفترة لتصل إلى حوالي 10 مليون شيكلاً سنوياً، توزعت عملية الاقتراض بين البنوك العاملة في فلسطين وسلطة النقد، والبنوك الأجنبية، والبنوك الإسرائيلية، وبذلك بلغ المتوسط السنوي للتكلفة الإجمالية المباشرة لكتلة السيولة الفائضة إلى حوالي 11.55 مليون شيكلاً سنوياً خلال الفترة 2011م-2014م" وقد بلغ المتوسط السنوي لكميات السيولة الفائضة خلال الفترة ذاتها "حوالي 750.77 مليون شيكلاً" أي أن التكلفة المباشرة لكل مليون شيكل من الفائض خلال الفترة 2012م-2014م بلغت حوالي 15.4 ألف شيكلاً (أي حوالي 1.54%)<sup>(303)</sup>. وهذا يُعد أيضاً زيادة في التكاليف التي يعملها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وهو الأمر الذي يؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة المستوى العام للأسعار.

### 5.3 جوانب أخرى تؤثر على التضخم

قبل الانتقال إلى باب تحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بالتضخم في الاقتصاد الفلسطيني والتي جاءت في تقارير التضخم الربعية التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية، والدور المحتمل للسياسة النقدية الإسرائيلية في ذلك، لا بد من التطرق إلى بعض الجوانب الأخرى التي لا تتعلق بالجانب النقدي والتي لها تأثير بشكل أو بآخر على التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

<sup>303</sup> عبد الرزاق، عمر. الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. 2016. (تقرير موجز). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). ص.11.

### 5.3.1 ضريبة القيمة المضافة

تنظم المادة السادسة من بروتوكول باريس الاقتصادي<sup>(304)</sup> الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي الفلسطيني حيث حددت هذه المادة طبيعة العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بحيث نصّت الفقرة الثالثة على أن السلطة الفلسطينية تستطيع أن تفرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة أقل حتى 2% من إسرائيل وقد كانت ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل تساوي 17% ولكن من تاريخ 2006/7/1م، وتبعاً لتغيير ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية، قامت السلطة بتحديد ضريبة القيمة المضافة ب 14.5%<sup>(305)</sup>.

ووفقاً لاتفاق باريس، تكون إسرائيل مسؤولةً عن تحصيل مبالغ ضريبة القيمة المضافة والإيرادات الجمركية على الواردات الفلسطينية من طرف ثالث، وتدير عمليات التخليص الجمركي للواردات الفلسطينية التي تمر عبر موانئ إسرائيل وتحصل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة عن هذه الواردات (إيرادات المقاصة) وكذلك عوائد ضريبة الدخل التي تُقتطع من دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات وتحويل هذه الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية شهرياً بعد خصم 3% منها كرسوم تحصيل<sup>(306)</sup>.

ووفقاً لتقرير لقاء الطاولة المستديرة (8) فإن هناك مشكلتين أساسيتين في ضريبة القيمة المضافة<sup>(307)</sup>:

1- جمع الإيرادات منها حيث أن هناك ضياع لها نتيجة رفض إسرائيل إعطاء معلومات عن الصفقات التجارية التي يجريها التجار الفلسطينيون.

<sup>304</sup> راجع المادة السادسة لاتفاق باريس على الرابط:

[http://muqtafi.birzeit.edu/Inter Docs/ Xtx / 352. Htm.](http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/Xtx/352.Htm)

<sup>305</sup> الشعيبي. هالة . ورقة عمل: بروتوكول باريس الاقتصادي، 2013م، مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله فلسطين، ص 12-13.

<sup>306</sup> جميل مسيف، قزمار عصمت، ربيع إسلام . الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية، 2020م، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله. فلسطين، ص 46.

<sup>307</sup> معهد ماس . لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام 1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ 2019م. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص 4.

2- ارتفاع نسبتها بالقياس مع حاجة ومستوى الاقتصاد الفلسطيني إذ يجب ألا تنخفض نسبة الضريبة عن نقطتين مؤبنتين مقارنةً بضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية.

ولا شك أن هذا قد ساهم في إضعاف القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وترتب عليه أيضاً ازدياد كارثي في نسب الفقر الفلسطيني، لأن هذه الضريبة يتحملها محدودو الدخل بشكل أساس، وعلى سبيل المثال فقد بلغ صافي إيراد ضريبة القيمة المضافة في فلسطين في عام 2016م حوالي 3493 مليون شيكلاً<sup>(308)</sup>.

### 5.3.2 الجوانب التجارية

طبقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، فإنه يتعين على السلع التي يستوردها الفلسطينيون مطابقة المعايير والمواصفات الإسرائيلية وهي أكثر صرامةً من المعايير الدولية حيث تستهدف السوق الإسرائيلية "وتمثل حواجز غير جمركية أمام الصادرات الفلسطينية، كما تمثل حاجزاً أمام التجارة، وتجبر الاقتصاد الفلسطيني الضعيف على الالتزام بالمعايير الدولية"<sup>(309)</sup> وقد أضفى اتفاق باريس صيغةً تعاقديةً لترتيبات شبه الاتحاد الجمركي التي كانت قائمةً، وكانت لذلك تأثيرات سلبية شديدة على مسار التنمية الفلسطينية "حيث فرضت هياكل التكلفة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، على الرغم من التباين الشديد في مستويات الدخل والتطور بين الاقتصادين"<sup>(310)</sup>.

كما أن حقيقة أن كافة الواردات الفلسطينية تمر تقريباً من خلال المعابر يخلق نوع من التضخم المستورد داخل الاقتصاد الفلسطيني<sup>(311)</sup>، وتم تصميم نظام التعريف الفلسطينية وفقاً للظروف والمصالح الاقتصادية الإسرائيلية وهو ما يتضمن "ثلاث طبقات على الأقل من الضرائب على الواردات مما يزيد من سعر الواردات التي يستخدمها المنتجون

<sup>308</sup> المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2018م) عدد 51، رام الله، فلسطين، ص38.

<sup>309</sup> الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع

سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، 2012م، نيويورك، جنيف، ص43.

<sup>310</sup> السمهوري. محمد. اقتصاديات النقود والبنوك، 2000م، جامعة الأزهر، ط2، غزة فلسطين،

ص139.

<sup>311</sup> رجب. محمد. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، 2011م، رسالة ماجستير،

جامعة الأزهر - غزة، ص89.

الفلسطينيون<sup>(312)</sup> وقد أدى ارتفاع التعريف المفروضة لحماية الصناعات الإسرائيلية إلى إزالة الميزة التنافسية للمنتجات الفلسطينية التقليدية في الأسواق الأجنبية نتيجة رفع تكاليف المدخلات أو التكاليف الرأسمالية والسلع الوسيطة على المنتجين الفلسطينيين<sup>(313)</sup>.

### 5.3.3 العمالة وأثرها على التضخم

على الرغم من أن استيعاب عمال الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلية تساهم بشكل واضح في تخفيف حدة البطالة، إلا أنه في المقابل يترك أثره على الأجور والأسعار في السوق الفلسطيني خاصة في ظل ارتفاع أجور العاملين في سوق العمل الإسرائيلية مقارنة مع الأجور والأسعار في سوق العمل المحلية، فمن جهة يؤدي ذلك إلى الضغط على الأجور المحلية إلى الارتفاع، ومن جهة ثانية يزيد الطلب على السلع والخدمات، والجزء الأكبر منها مستورد، ما ينتج عنه بالضرورة تضخم الأسعار وتولد تضخم غير مرغوب فيه<sup>(314)</sup>.

---

<sup>312</sup> الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012) تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك، جنيف، ص46.

<sup>313</sup> المرجع السابق ص27.

<sup>314</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم عدد 22، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص12.

#### 5.4 التضخم في الاقتصاد الفلسطيني في الفترة (2012م-2020م)

يعتبر التضخم في فلسطين إلى حدٍ كبيرٍ تضخماً مستورداً، ويُظهر اعتماداً كبيراً على الأسعار العالمية، وعلى أسعار الغذاء والوقود بشكلٍ خاصٍ، خاصةً بسبب الحالة والظروف شبه الفريدة التي يعيشها هذا الاقتصاد كونه من الاقتصادات الناشئة، ولكن أيضاً بسبب التبعية الكبيرة والمقيدات التي عانى منها منذ بدء الاحتلال، وبسبب ما فرضه بروتوكول باريس من قيود في شتى المجالات وخاصة في مجال السياسة النقدية، ويعتمد المنهج المستخدم في تحليل التضخم في فلسطين على متغيرين أساسيين هما: تكاليف الواردات، الذي يأخذ بعين الاعتبار التضخم وأسعار الصرف في البلدان الشريكة تجارياً لفلسطين وإسرائيل بشكل خاص، ومؤشرات أسعار الغذاء العالمي، والذي يحتل الغذاء الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

وبما أنه يتم احتساب مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين بعملة الشيكل الإسرائيلي في ظل غياب عملة وطنية، كما أن الشيكل هو العملة المستخدمة في عمليات البيع والشراء اليومية، واستخدام الشيكل (وهو عملة غير محلية) ضمن الترتيبات النقدية كأنه يقترض حالة سعر صرف ثابت، سيتم تحليل بيانات تقارير التضخم الربعية في الفترة (2012م-2020م)، التي تنشرها دائرة الأبحاث والسياسات النقدية التابعة لسلطة النقد الفلسطينية، وتم اختيار هذه الفترة باعتبار أن السلطة الفلسطينية قد أخذت الفترة الكافية لبناء اقتصاد له خصائص فلسطينية، حيث كانت الفترة الانتقالية (1994م-1999م) كما يدل اسمها انتقالية ولا يمكن القياس عليها، ثم دخل الاقتصاد الفلسطيني مرحلة الانتفاضة الثانية لمدة حوالي عشر سنوات، ويمكن أن نقول عنها أنها صبغت الاقتصاد الفلسطيني بصبغة فلسطينية، حيث تغيرت في هذه الفترة معالم اتفاق باريس الاقتصادي، ولذلك تم اختيار الفترة (2012م-2020م) باعتبار أنه اقتصاد فلسطيني، وسيتم مقارنة البيانات والمعطيات بالتوازي والتناسق مع معدلات التضخم الربعية والسنوية في إسرائيل وذلك من خلال فحص تأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي ومعدلات الفائدة التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي.

#### 5.4.1 استطلاع للتضخم بعد بروتوكول باريس وقبل فترة الدراسة

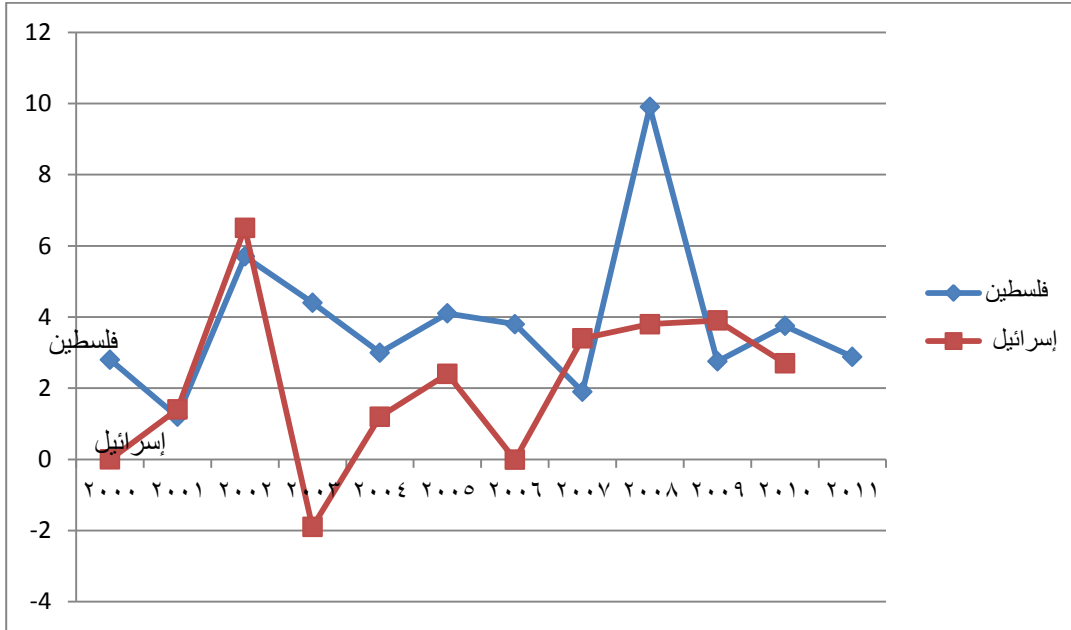
لقد اعتمدت ثلاث سنوات أساس بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي وقبل فترة الدراسة وهي: 1996م، 2004م، 2010م، ولقد ذكرنا سابقاً في المقدمة أن الاقتصاد الفلسطيني عانى من معدلات تضخم عالية بلغ متوسطها حوالي 5.5% حيث أشارت البيانات الرسمية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية من 100% في عام 1996: سنة الأساس، ليصل إلى 166.2% في عام 2008م، أي أنه هناك تضخماً في الأسعار خلال هذه الفترة (1996 - 2008) بنسبة 66.2% وعندما كانت سنة الأساس هي 2004م، بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك عام 2013م حوالي 138.75% أي بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 4.3% سنوياً، وإذا ركزنا على فترة العقد الأول من الألفية الجديدة لعمل مقارنة بين التضخم في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، نجد النتائج التالية:

جدول ( 5:2 ) معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل بين عامي (2000-2011م).

السنة <sup>(315)</sup>	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
فلسطين	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88
إسرائيل	0.0	1.4	6.5	-1.9	1.2	2.4	-0.01	3.4	3.8	3.9	2.7	2.2

<sup>315</sup> المصدر: سرداح خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 193+195.

شكل ( 5:1 ) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2000م-2011م)<sup>316</sup>



وعند دراسة الرسم البياني السابق يمكن الوصول إلى استنتاج وجود نوع من التناسق في معدلات التضخم بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، مع استثناء العام 2008م، حيث ازدادت معدلات التضخم في فلسطين بعد حرب 2008 ويلاحظ أيضاً أن السنوات الأولى لانقضاة الأقصى الأولى حتى عام 2003م، قد سجلت معدلات تضخم عالية ومقاربة في كلا الاقتصادين.

#### 5.4.2 تحليل: التضخم في فترة الدراسة (2012م-2020م)

لقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية حول تقارير التضخم الربعية، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.<sup>(317)</sup>

وتخفي معدلات التضخم المتحققة في الأراضي الفلسطينية الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي شهدت فيه مستويات الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً، تراجعت مستويات

<sup>316</sup> المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبيانات جدول (5:2)

<sup>317</sup> موقع البنك المركزي الإسرائيلي [www.boi.org.il](http://www.boi.org.il)



الأسعار في قطاع غزة، ويعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بمستوى أسعارها في إسرائيل وتكاليف الاستيراد، بينما تعتمد أسعار السلع في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي من جهة، وعلى أسعار السلع القادمة من مصر من جهة أخرى خاصةً وأن التذبذب وعدم الانتظار في تدفق هذه السلع يؤثر على مستوى الأسعار في القطاع، نظراً لعدم وجود بدائل قادمة من إسرائيل في ظل الحصار المفروض على القطاع<sup>(318)</sup>.

#### 5.4.2.1 معدلات التضخم في (2012م-2013م):

في بداية عام 2011م كان الاقتصاد العالمي قد بدأ تعافيه من الأزمة المالية التي بدأت في أمريكا في 2008م (أزمة الرهن العقاري)، ولكن وتيرة هذا التعافي كانت تختلف باختلاف مجموعات الدول، وبحسب صندوق النقد الدولي، نما الاقتصاد العالمي خلال 2012م بنسبة 3.2% مقارنةً بنسبة 4% خلال العام السابق، مع أن الدول المتقدمة كانت نسب نموها متواضعة لم تتجاوز 0.7% و 1.2% لعامي 2011 و 2012 على الترتيب، ولكن بيانات الدول الصاعدة والنامية أظهرت نمواً قدره 5.1 في العام 2012م<sup>(319)</sup>.

وفيما يتعلق بإسرائيل فقد تباطأ الاقتصاد الإسرائيلي وسجل نمواً قدره 3.1% في العام، 2012 وأما على الصعيد المحلي، فقد شهد الأداء الاقتصادي الفلسطيني تحسناً ملحوظاً كنتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وتحسن مستويات الاستثمار وارتفاع الصادرات، ولكن بالأساس لتحسن أوضاع قطاع غزة<sup>(320)</sup>.

وأما بالنسبة لتحليل بيانات التضخم وبعد استطلاع التقارير الربعية لسلطة النقد الفلسطينية في فترة الدراسة (2012م-2020م) نجد النتائج التالية:

<sup>318</sup> سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي، 2013م، رام الله، فلسطين.

<sup>319</sup> سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم 2012م، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص3.

<sup>320</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2013م- عدد6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص 3-5

جدول ( 5:3 ) بيانات التضخم الربعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2020م)

الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		السنة <sup>(321)</sup>
إسرائيل	فلسطين	إسرائيل	فلسطين	إسرائيل	فلسطين	إسرائيل	فلسطين	
1.6	2.4	1.8	3.1	1.6	2.6	1.8	3	2012
2.0	2.0	1.6	1.4	1.2	1.8	1.4	1.7	2013
-0.2	1.3	0.0	2.3	0.8	1.3	1.3	2.2	2014
-0.9	1.5	-0.4	0.9	0.4	2.8	-0.8	0.6	2015
-0.3	-1.3	-0.5	0.0	0.9	-0.1	-0.5	0.6	2016
0.3	0.5	-0.4	-0.6	0.4	0.2	0.3	0.7	2017
1.1	0.2	1.3	0.6	0.7	-0.4	0.2	-1.1	2018
0.4	1.6	0.5	1.9	1.2	2.1	1.3	0.8	2019
-0.7	-0.6	-0.7	-2.0	-1.0	-1.5	0.1	1.2	2020

<sup>321</sup> المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، التقارير الربعية (2012م-

2020م)

وقبل تحليل هذه البيانات بالتفصيل، يمكن الملاحظة بوضوح أنه في الفترة 2012م وحتى بداية 2016م، سجلت الأراضي الفلسطينية معدلات تضخم موجبة، وإن كانت متفاوتةً، وأما في بقية الفترة فقد سجلت معدلات تضخم متقلبة بين الموجبة والسالبة (انكماش).

ولقد سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2012م ارتفاعاً نسبته 2.78% مقارنة مع عام 2011 ليصل إلى 136.40 مقارنة مع 132.71 في عام 2011 (سنة الأساس 2004) حيث ارتفعت كافة المجموعات الرئيسية، فقد سجلت المشروبات الكحولية والتبغ ارتفاعاً 7.82% والخدمات التعليمية 6.47% والمواد الغذائية 2.12%، وكان هناك تفاوت واضح في معدلات التضخم في المناطق الفلسطينية، حيث سجلت الضفة الغربية ارتفاعاً 4.08% والقدس 3.23% بينما سجل قطاع غزة ارتفاعاً طفيفاً قدره 0.48%<sup>(322)</sup>.

وبلغت نسبة التضخم السنوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة 3.0% خلال الربع الأول 2012م، مقارنةً مع متوسط تضخم سنوي 2.88% لعام 2011 في الاقتصاد الفلسطيني، و 2.2% في الاقتصاد الإسرائيلي<sup>(323)</sup>، وقد بلغت نسبة التضخم السنوي في الأراضي الفلسطينية 3.1% خلال الربع الثالث 2012م، بالمقارنة مع 2.7% خلال الربع الثالث من 2011م و 2.6% خلال الربع الثاني 2012م وتعتبر نسبة التضخم هذه أعلى من مثيلاتها في إسرائيل، كما سجلت البيانات نسبة تضخم قريبة من ذلك، 2.4% في الربع الرابع 2012م، وهي أيضاً أعلى من الربع الموازي في إسرائيل حيث بلغت نسبتها 1.6%<sup>(324)</sup>.

وانخفض معدل التضخم على أساس سنوي في فلسطين 1.7% خلال الربع الأول 2013م مقارنةً مع 2.4% في الربع السابق. وتزامن هذا مع انخفاض معدلات التضخم العالمية لنفس الفترة كنتيجة لاستمرار ضعف الطلب العالمي، وأما في إسرائيل فقد وصل معدل التضخم في الربع الأول 2013م إلى 1.4% مقارنة ب 1.8% و 1.6% في الربع الأول 2012م والربع الرابع 2012م على الترتيب، وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم المتحقق

<sup>322</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012م، رام الله، فلسطين، ص 24.

<sup>323</sup> سرداح، خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، 2012م، جامعة الأزهر، غزة، ص 193.

<sup>324</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2012م، عدد 5، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص 4

في هذا الربع يأتي أقل قليلاً من المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الإسرائيلي الذي يتراوح بين 1.5% و 2.5%<sup>(325)</sup>.

ومن الملاحظ أن التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين أنتت متسقةً بشكلٍ كبيرٍ مع المتغيرات في معدل التضخم في إسرائيل، كما وتأتي هذه التغيرات بسبب التغير في أسعار البضائع العالمية، وتأتي غالبية التضخم في هذا الربع من قطاع غزة، حيث ارتفعت الأسعار بواقع 0.9% في الربع الأول 2013 على خلفية ارتفاع أسعار كمجموعة الغذاء والمشروبات المرطبة بنسبة 2.7% أما في الضفة الغربية فقد ارتفعت الأسعار عن مستواها في الربع السابق بحوالي 0.2% فقط، ومن جهة أخرى، انخفضت الأسعار في القدس بحوالي 0.3% خلال نفس الفترة<sup>(326)</sup>.

ويمكن أن نلاحظ هنا أن هذا الانخفاض في معدلات التضخم في إسرائيل، واتساقاً معها أيضاً في فلسطين، جاء مترامناً مع تخفيض البنك المركزي الإسرائيلي لنسبة الفائدة، حيث سجلت معدلات التضخم لعام 2011م 2.88% و 2.2% في فلسطين وإسرائيل على الترتيب، ثم 2.8% و 1.6% في عام 2012م، في حين كانت نسبة الفائدة للبنك المركزي الإسرائيلي في الربع الثالث 2011م تساوي 3.25% وفي الربع الرابع تساوي 3%<sup>(327)</sup>.

ثم في عام 2012م تناقصت هذه النسبة (الفائدة) في أرباعها وفق النسب التالية على الترتيب :

2.75% و 2.5% و 2.25% و 2%<sup>(328)</sup> ونحن نعلم أنه في حالة التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية، ومن ضمنها رفع (وليس خفض) سعر إعادة الخصم، والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخاص بها (أي سعر الفائدة الذي تُقرض به عملاتها) والذي يؤدي إلى رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي، والذي يؤدي إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك لعملائها<sup>(329)</sup> وقد

<sup>325</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2013م، عدد6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص4-5

<sup>326</sup> المرجع السابق، ص6.

<sup>327</sup> وفقاً لبيانات البنك المركزي الإسرائيلي على الموقع [www.boi.org.il](http://www.boi.org.il)

<sup>328</sup> المرجع السابق.

<sup>329</sup> الوزني خالد. الرفاعي. أحمد. مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، ط3، 1999م. دار

وائل للنشر والتوزيع/عمان، ص307.

سَجَّلت كل من فلسطين وإسرائيل معدلات تضخم 2.7% و 1.6% على الترتيب في عام 2012، وهكذا يمكن أن نستنتج أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية المتمثلة في سعر إعادة الخصم، أي تأثير في معدلات التضخم وفيما يلي معدلات الفائدة التي حددها البنك المركزي الإسرائيلي لتساعدنا في عملية التحليل.

جدول ( 5:4 ) تواريخ تعديل نسبة الفائدة من قبل البنك المركزي الإسرائيلي (2013م-2020م).

نسبة الفائدة	تواريخ التعديل <sup>(330)</sup>
2%	2012/12/26م
1.75%	2013/5/16م
1.5%	2013/5/29م
1.25%	2013/9/25م
1.0%	2014/2/26م
0.75%	2014/7/30م
0.5%	2014/8/27م
0.25%	2015/2/25م
0.1%	2015/3/30م
0.25%	2018/12/31م
0.1%	2020/4/27م
0.1%	وحتى نهاية عام 2020م

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكال مقابل الدولار، فقد سجل انخفاضاً بين عامي 2011م و 2012م من 3.57 إلى 3.85<sup>(331)</sup> وكانت قد أشارت الباحثة ناريمان قديح إلى

<sup>330</sup> المصدر: بيانات البنك المركزي الإسرائيلي حسب موقع البنك: [www.Boi.Org.il](http://www.Boi.Org.il)

وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وبين معدل التضخم، وبينت أنه كلما ارتفع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بمقدار شيكل واحد، سوف يؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم بمقدار 4.4% عند ثبات تأثير المتغيرات الأخرى، وهكذا ينطبق على فترة دراستها (1995م-2013م) كما أن هذا يوافق النظرية الاقتصادية: في أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يعمل على رفع الأسعار، وهذا يتفق أيضاً مع كثير من الدراسات ذكرتها الباحثة قديح في ص 95، وتختلف أيضاً مع دراسات أخرى عددها، ولكن هذه النتيجة تعتبر منطقية في مثل حالة الاقتصاد الفلسطيني، حيث انخفاض سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار يعمل على رفع أسعار الواردات، التي هي في الغالب سلع استهلاكية، وتزداد قوة تأثير سعر الصرف وسرعته على الأسعار مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع الاستهلاكية<sup>(332)</sup>.

وهكذا نجد أيضاً هنا أن معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل قد سجلت انخفاضاً بين عامي 2011م و 2012م رغم انخفاض متوسط سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، وهكذا نجد مرة أخرى عدم وجود تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية فيما يخص تأثير سعر صرف الشيكل على التضخم.

جدول ( 5:5 ) متوسط أسعار صرف الشيكل مقابل الدولار (2012م-2020م)

السنة <sup>(333)</sup>	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
متوسط سعر الصرف	3.44	3.58	3.59	3.60	3.84	3.89	3.58	3.61	3.85

<sup>331</sup> سرداح. خليل. الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، 2012م رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ص 194.

<sup>332</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-2013م)، 2015، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص 95.

<sup>333</sup> سلطة النقد الفلسطينية، تقارير التضخم الربعية، أعداد 4-37، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م.

كان الاقتصاد العالمي قد مرّ في عام 2013 بحالة من التراجع بسبب أزمة الديون الأوروبية واستمرار تباطؤ اقتصادات الدول الصاعدة والنامية، وسجل الاقتصاد الإسرائيلي تسارعاً في النمو بعد نوع من التباطؤ في بداية العام، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد تباطأ منذ بداية العام بسبب تراجع الإنفاق الاستهلاكي<sup>(334)</sup>.

وسجلت معدلات التضخم العالمية في عام 2013م انخفاضاً، وذلك بشكل عام لانخفاض الطلب العالمي، حيث نزلت قيمته من 3.6% على مستوى العالم في بداية العام لتصل إلى 3.2%، وفي المقابل سجلت إسرائيل ارتفاعاً في معدل التضخم قدره 1.8% مقارنة ب 1.6% في 2012م<sup>(335)</sup>.

وأما في فلسطين فقد سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2013م ارتفاعاً نسبته 1.72% مقارنة مع العام 2012م ليصل إلى 138.75 مقارنة مع 136.40 في عام 2012م (سنة الأساس 2004م) وأهم المجموعات السلعية التي سجلت هذا الارتفاع كانت المشروبات الكحولية والتبغ 12.37%، والخدمات التعليمية 6.95%، والسكن ومستلزماته 3.84%، والمواد الغذائية 0.80% وسجلت المناطق الفلسطينية تفاوتاً واضحاً في معدل التضخم، حيث أن الضفة الغربية سجلت تضخماً 3.10% والقدس 1.81%، وأما قطاع غزة فانكشفت فيه الأسعار بنسبة 0.76%<sup>(336)</sup> وقد سُجلت معدلات التضخم التالية في أرباع العام 2013م: 1.7% و 1.8% و 1.4% و 2.0%، وفي المحصلة سجلت فلسطين معدل تضخم قدره 1.7% (ولأول مرة أقل من المعدل المسجل في إسرائيل = 1.8%) مقارنة ب 2.7% في عام 2012م<sup>(337)</sup>.

وإن مستوى ارتفاع أسعار السلع في فلسطين كان أعلى من المستوى الذي وصلت إليه الأسعار العالمية ومثلاً: البنزين، فهو من أعلى الأسعار في العالم، إذ كلف اللتر الواحد من البنزين في الربع الأول 2013م حوالي 7.51 شيكل (2.03 دولاراً) وهو أكثر من ضعف متوسط السعر العالمي الذي بلغ 0.97 دولاراً، بينما كلف في دول أخرى مثل العراق 0.05 دولاراً، وترتفع درجة ترابط وحساسية أسعار الوقود في فلسطين لأسعار الوقود العالمية، ومع

<sup>334</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2013م، تقرير التضخم عدد 7، ص 3.

<sup>335</sup> المرجع السابق، ص 4-5

<sup>336</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013م، رام الله، فلسطين، ص 21.

<sup>337</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2013م، عدد 6-9 دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص 4-8

ذلك، يلاحظ أن أسعار البنزين في فلسطين ارتفعت بنسبة 4.8% في الربع الأول 2013م، مقارنة بالربع المناظر، بينما انخفض المتوسط العالمي لأسعار البنزين بنسبة 6.5% خلال فترة المقارنة، ويأتي هذا التناقض نتيجة زيادة الضرائب المفروضة على الوقود في فلسطين كنتيجة لرفعها في إسرائيل (كما يلزم بروتوكول باريس) خلال الربع الرابع 2012م، حيث ارتفعت أسعار الوقود في فلسطين خلال الربع الأول 2013م بنسبة 3.6% مقارنة بارتفاع السعر العالمي بنسبة 3.1% وهذا يندرج على كثير من السلع مثل الأرز، والقمح، والطحين، وكذلك السلع المنتجة محلياً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، إذ أن غالبها مستورد أيضاً<sup>(338)</sup>.

وإذا فحصنا تأثير نسبة الفائدة التي يفرضها البنك المركزي الإسرائيلي وعلما أنه غير نسبة الفائدة خلال 2013م كما في جدول (4:5) أربع مرات وهي: 2%، 1.75%، 1.5%، 1.25%<sup>(339)</sup>، أي أنه غيرها باتجاه الانخفاض، مع أنه في حالة التضخم (غير المرغوب) يجب أن يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية، ومن ضمنها رفع، وليس خفض، سعر إعادة الخصم<sup>(340)</sup>، ولكن يجب أن نعلم هنا أن بنك إسرائيل كان يستهدف مستوى تضخم بين (1%-3%)، وكان معدل التضخم في 2012م يساوي 1.6% وصعد إلى 1.8% في عام 2013م، أي أن تخفيض نسبة الفائدة ساعدت على رفع معدل التضخم، ولكن ضمن المعدل المستهدف.

وما يهمنا هو كيف انعكس ذلك على التضخم في فلسطين؟ وكما نعلم فإن معدل التضخم انخفض إلى 1.7% في عام 2013م، مقارنة مع 2.7% في عام 2012م، وكان هذا بالتزامن مع خفض نسبة الفائدة وليس رفعها، الأمر الذي يعني أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في نسبة الفائدة أي تأثير على معدلات التضخم في فلسطين في عام 2013م.

<sup>338</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2013م، تقرير التضخم عدد 6، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام

الله، ص7.

<sup>339</sup> www. Boi. Org. il

<sup>340</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م -

2013م)، 2015م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ص48.



وبالنسبة إلى متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فقد سجل ارتفاعاً بين عامي 2012م، 2013م من 3.86 إلى 3.61<sup>(341)</sup>، وكنا قد عرفنا بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وبين معدل التضخم، أي بارتفاع سعر صرف العملة المحلية، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي، يعمل على خفض الأسعار، ومعدل التضخم في فلسطين انخفض بين عامي 2012 و 2013 من 2.7% إلى 1.7%، ويشير هذا أنه قد يكون هناك تأثيراً إيجابياً باتجاه خفض معدل التضخم لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار، مع أن معدل التضخم الإسرائيلي زاد بدلاً من أن ينخفض !

#### 5.4.2.2 العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م

سجل أداء الاقتصاد العالمي في عام 2014م تراجعاً في معظمه وذلك بسبب الأداء الضعيف للاقتصاد الأمريكي والدول المتقدمة والصاعدة والنامية على حدٍ سواء، حيث هبطت معدلات النمو ما دون 2% على مستوى العالم، ولكن الدول المتقدمة شهدت تعافياً في اقتصاداتها في نهاية العام، حيث سجل الاقتصاد الأمريكي على سبيل المثال نسبة نمو 3.4% بسبب تعافي الطلب وتحسن ظروف سوق العمل<sup>(342)</sup>.

وكذلك الأمر كان في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن التراجع الذي سجله كان بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014م، مع أنه تعافى وسجل نمواً 3% في نهاية العام بسبب تحسّن مستوى الصادرات وانخفاض سعر صرف الشيكل مقابل الدولار<sup>(343)</sup>.

وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد سجل معدلات نمو لافتة في بداية العام تجاوزت 7% نتيجة لتحسن أداء اقتصاد الضفة على خلفية نمو قطاع الخدمات والأنشطة التجارية الداخلية والنقل والإنشاءات، ولكنه سجل في وسط العام تراجعاً بسبب تباطؤ اقتصاد الضفة الغربية، ولكن بالأساس بسبب انكماش اقتصاد غزة الذي سجل 7.1- % نتيجة تراجع حاد في أنشطة الخدمات والصناعة والإنشاءات، ثم بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سجل الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام انكماشاً 1.1- % متأثراً بالتدهور الكبير في قطاع غزة بسبب الحصار

<sup>341</sup> قديح. ناريمان. محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995م-)

(2013م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، ص116.

<sup>342</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2014م، تقرير التضخم عدد 11-14، دائرة الأبحاث والسياسات

النقدية، رام الله. ص 1-2.

<sup>343</sup> المرجع السابق

وتأخر عملية إعادة الإعمار، حيث سجل الاقتصاد الغزي في الربعين الأخيرين من 2014م (بعد الحرب) انكماشاً قدره 31.8% و 18.3% على الترتيب، في ضوء استمرار آثار الحرب الإسرائيلية وعرقلة إسرائيل دخول المواد الخام الضرورية لأنشطة الاقتصاد، حيث انكمش نشاط الإنشاءات 77% والزراعة 31% والأنشطة التجارية 27.4% والصناعة 27.2% والخدمات 14.1%<sup>(344)</sup>.

وفي النصف الأول من 2014 سجل معدل التضخم العالمي ارتفاعاً بسبب ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ معدل التضخم العالمي 3.4% ولكن هذه المعدلات بدأت بالتراجع في النصف الثاني من العام وذلك لسببين<sup>(345)</sup>:

1. انخفاض أسعار النفط نتيجة لارتفاع معدلات الإنتاج.

2. انخفاض مماثل في أسعار الغذاء العالمية في ظل الأحوال الجوية السيئة.

وفي إسرائيل تم تسجيل معدلات تضخم منخفضة جداً خلال 2014م، وكان متوسطها انكماشاً في الأسعار قدره 0.2% وتجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف أداء الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة السابقة دفع البنك المركزي إلى تخفيض أسعار الفائدة على الشيكال إلى نسبة متدنية تاريخياً، وأدى ذلك لانخفاض سعر فائدة الإقراض على الشيكال في فلسطين وللربع الثالث على التوالي، وبالرغم من ذلك، ما زالت تعتبر مرتفعة بالنسبة لإسرائيل، وتعود ذلك في جزء منه، إلى الاستخدام اليومي للعملة الإسرائيلية في مختلف التعاملات النقدية في فلسطين، الأمر الذي يولد طلباً عالياً عليها، ويضاف إلى ذلك تكاليف نقلها بين البنوك العاملة في فلسطين والبنوك الإسرائيلية المراسلة والتي تتأثر بالقيود التي يضعها الجانب الإسرائيلي على عمليات شحن النقد الكاش من الشيكال<sup>(346)</sup>.

وفي فلسطين سجلت مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2014م ارتفاعاً نسبته 1.86% مقارنة مع العام 2013م ليصل إلى 109.42 (سنة الأساس 2010م)، ومن أهم المجموعات السلعية التي سببت هذا الارتفاع كانت المشروبات الكحولية والتبغ 11.8%، والخدمات الطبية 8.71%، ومجموعة السلع المتنوعة 8.55%

<sup>344</sup> المرجع السابق

<sup>345</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2014م، عدد 11، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، ص4

<sup>346</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2015م، تقرير التضخم عدد 15، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

رام الله، ص 14.

والسكن ومستلزماته 3.31% ، والمواد الغذائية 0.37% وكالعادة كان التفاوت في معدلات التضخم في المناطق الفلسطينية بارزاً ، حيث سجلت الضفة الغربية 1.2% وقطاع غزة 2.85% والقدس 3.84%<sup>(347)</sup> وقد سجلت في أرباع السنة معدلات التضخم التالية: 2.2% ، 1.3% ، 2.3% و 1.3% على الترتيب، وسجل متوسطها السنوي 1.7% ، أي أنه لم يتغير عن متوسط تضخم العام السابق 2013م<sup>(348)</sup>.

ولقد وصل البنك المركزي الإسرائيلي تخفيض نسبة الفائدة الرسمية، حيث تم تغييرها ثلاث مرات وهي: 1% ، 0.75% و 0.5%<sup>(349)</sup>، وتزامن هذا مع حدوث انخفاض في معدل التضخم في إسرائيل الذي سجل -0.2% مقارنةً مع 1.8% في 2013م، وهذا يوصلنا إلى استنتاج أن السياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في تخفيض نسبة الفائدة لم يكن لها أي تأثير على معدلات التضخم الإسرائيلية، وللإجابة عن السؤال كيف انعكس ذلك على معدلات التضخم الفلسطينية نجد أنه لم يكن لذلك أي تأثير أيضاً خاصةً وأن معدل التضخم ظل ثابتاً على نفس النسبة التي سجلها في عام 2013م، والتي بلغت حينها 1.7%.

وأما تأثير سعر الصرف فتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع متوسط سعر صرف الشيكل مقابل الدولار بين عامي 2013م و 2014م من 3.61 إلى 3.58، ولم يكن لذلك أي تأثير، حيث لم تنزل معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني حيث بقي ثابتاً على ما كان عليه في عام 2013م.

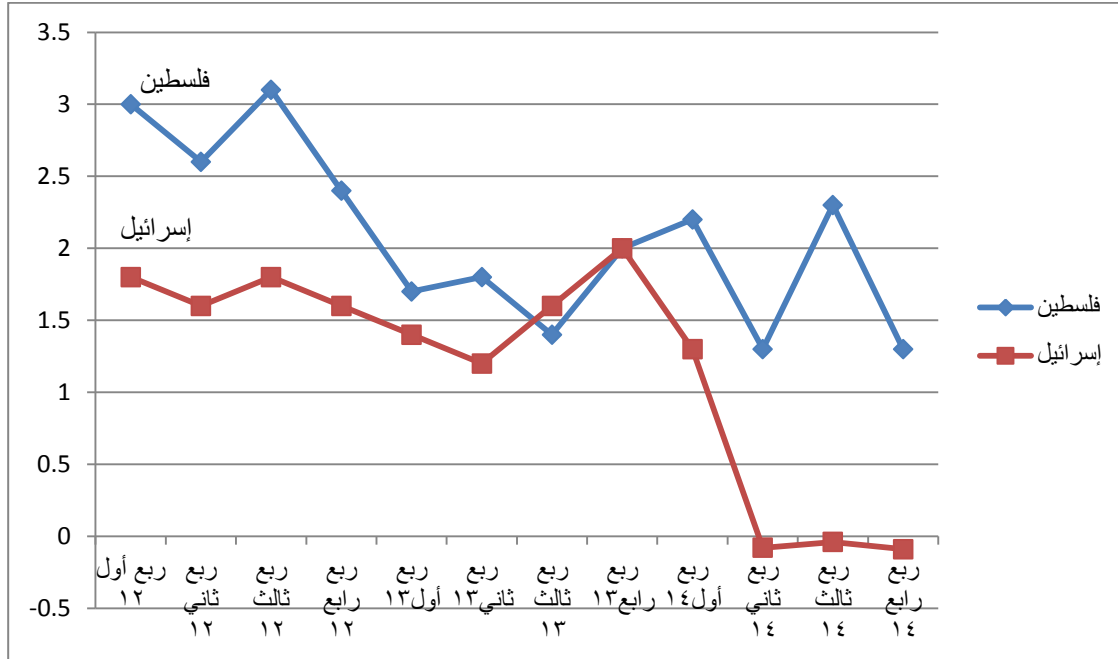
ويوضح الشكل أدناه (5:2) المقارنة بين متوسط معدل التضخم السنوي في فلسطين مقارنةً مع إسرائيل للسنوات 2012م-2014م، وكما هو موضح في الشكل، تأتي التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين متسقة بشكل كبير مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل.

<sup>347</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014، رام الله، فلسطين، ص 26.

<sup>348</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2014م، تقرير التضخم عدد 9-13، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ، ص 4-8

<sup>349</sup> بيانات بنك إسرائيل المركزي [www.boi.org.il](http://www.boi.org.il)

شكل ( 5:2 ) تطور معدلات التضخم الربعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2014م)<sup>(350)</sup>



وفي عام 2015م تباينت الدول المتقدمة في معدلات النمو التي سجلتها، ولكن الاقتصاد الأمريكي استمر في إظهار تعافي الناتج المحلي بسبب تراجع الأسعار على السلع الأساسية وتحسن الصادرات والاستثمار، وقد وقف الاقتصاد الأمريكي شبه وحيد بأداءً يفوق التوقعات، وأما بقية العالم المتقدم فأظهرت إشارات أذرت ببوادر أزمة مالية جديدة<sup>(351)</sup>.

وبعد تسارع في نمو الاقتصاد الإسرائيلي في بداية العام، بدت مظاهر التراجع والتباطؤ جليةً على خلفية تراجع الصادرات وتباطؤ الاستهلاك وضعف الاستثمار، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد شهد انكماشاً في النصف الأول من العام للربع الثالث على التوالي، متأثراً باستمرار الانكماش في قطاع غزة على خلفية الانهيار الاقتصادي بعد العدوان على غزة، ولكن أيضاً بسبب الأزمة المالية وأزمة الرواتب وتراكم متأخرات مستحقة للقطاع الخاص، ولكن في النصف الثاني من العام، شهد الاقتصاد الفلسطيني عودة للنمو وذلك بسبب انتعاش نسبي في الضفة وانفراج الأزمة المالية للحكومة وعودة انتظام الرواتب للقطاع العام، حيث

<sup>350</sup> المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات جدول (5:3)

<sup>351</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2015م، تقرير التضخم 16، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام

سجلت الضفة الغربية نمواً قدره 3.3%، وتراجعت حدة الانكماش في غزة والتي استمرت لحوالي عام<sup>(352)</sup>.

وفي عام 2015م شهد العالم وتيرة انخفاض في أسعار السلع الأساسية استمرت حتى نهاية العام أثرت إيجاباً على تحفيز الاستهلاك العالمي، وانعكس على معدلات التضخم العالمية التي تراجعت من 2.8% في نهاية 2014 إلى 2.5% في نهاية 2015م، وقد سجلت إسرائيل طوال العام معدلات تضخم انكماشية كان متوسطها 1.0- %، وأما في فلسطين فقد شهدت معدلات التضخم في 2015م تراجعاً، ما عدا الربع الثاني من العام بسبب ارتفاع الأسعار في غزة في ظل الحصار وسجل متوسط التضخم في 2015م: 1.4%<sup>(353)</sup>.

وسجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2015م ارتفاعاً نسبته 1.43% مقارنة مع العام 2014م ليصل إلى 110.99 (سنة الأساس 2010م)، وأبرز المجموعات السلعية التي سببت هذا الارتفاع، المشروبات الكحولية والتبغ 10.92%، والخدمات التعليمية 4.98%، والأقمشة والنسيج 4.75% والمطاعم 2.27%، كما سجلت مجموعة السكن ومستلزماته والاتصالات انخفاضاً قدره 5.46%- و 2.10%- على الترتيب، وسجلت معدلات التضخم في المناطق الفلسطينية نسباً متقاربة حيث أن الضفة الغربية سجلت تضخماً قدره 1.29%، وقطاع غزة 1.77%<sup>(354)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات في معدلات التضخم العالمية والإقليمية والمحلية ترتبط بشكل أساسي بالتغير في أسعار السلع العالمية، والتي شهدت تراجعاً ملحوظاً منذ النصف الثاني 2014م، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل غير مسبوق قدره: 51% وباتت قريبة من مستوياتها في عام 2008م، عشية اندلاع الأزمة المالية العالمية، وذلك بسبب ضعف الطلب العالمي من الاقتصادات العالمية وتزايد المخزون وارتفاع غير مسبوق في مستويات الإنتاج، كما وشهد هذا العام انخفاض مستمر في أسعار الغذاء العالمية إثر التحسن

<sup>352</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2015م، تقرير التضخم 15-17، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

رام الله، ص 1-4

<sup>353</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2015م، تقرير التضخم عدد 14-17، دائرة الأبحاث والسياسات

النقدية، رام الله، ص 5-8

<sup>354</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015، رام الله،

فلسطين، ص 27.

المستمر في توقعات الإنتاج ووفرة المخزون من الغذاء، ومستفيدة من تراجع أسعار النفط، وسجلت أسعار الغذاء تراجعاً بأكثر من 20%<sup>(355)</sup>.

ولقد ذكرنا آنفاً أن كل من الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي قد سجل انخفاضاً في مستويات التضخم في عام 2015م، حيث تراجع معدل التضخم في فلسطين من 1.7% إلى 1.4%، وأما في إسرائيل فتم تسجيل انكماشاً في الأسعار للعام الثاني على التوالي، من -0.2% إلى -1.0%، وإذا رأينا تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية، نجد أن نسبة الفائدة التي يحددها البنك المركزي لم يكن لها أي تأثير، لا على التضخم في إسرائيل، ولا في فلسطين، حيث خفّض البنك نسبة الفائدة قُبيل بدء عام 2015م (في الربع الأخير من 2014) من 0.5% إلى 0.25%، ثم في الربع الأول من 2015م إلى مستوى متدني غير مسبوق 0.1% واستمرت هذه النسبة حتى نهاية 2015<sup>(356)</sup>، حيث اتبع سياسةً نقديةً توسعيةً وخفض سعر الفائدة، ولكن انكماش الأسعار ازداد، وهذا يدل على عدم تأثير سعر الفائدة، بل ربما كانت هناك أسباباً أخرى لذلك، وكذلك الأمر في الاقتصاد الفلسطيني، ونرى أن معدل التضخم قد انخفض في عام 2015م بدلاً من الزيادة لو كان هناك أثر لخفض سعر الفائدة.

وأما بالنسبة لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي، فقد سجل متوسط سعر الصرف انخفاضاً من 3.58 في 2014م إلى 3.89 في 2015م<sup>(357)</sup> الأمر الذي من المفروض أن يعمل على رفع أسعار السلع ويزيد معدل التضخم، وذلك بفعل ارتفاع أسعار الواردات، سواءً للسلع النهائية، أو لرفع تكاليف إنتاج السلع المحلية، حيث أن أغلبها مستورد (الوسيط)، ولكننا وجدنا أن التضخم في فلسطين قد انخفض، وهذا يدل على عدم وجود تأثير لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار هذه المرة أيضاً.

<sup>355</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2015م، تقرير التضخم، عدد 14-17، دائرة الأبحاث والسياسات

النقدية، رام الله. ص 4-9

<sup>356</sup> www.boi.org.il بيانات البنك المركزي الإسرائيلي

<sup>357</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020م. أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 50.

### 5.4.2.3 استئناف النشاط الاقتصادي بعد عدوان 2014م

وبعد أن شهد الاقتصاد الفلسطيني فترة تراجع طويلة إثر حرب إسرائيل على قطاع غزة 2014م، استأنف النشاط الاقتصادي تعافيه وخاصةً بعد استئناف نشاط الإعمار، وتم تسجيل معدلات نمو عالية فاقت 5%، خاصة في النصف الثاني من 2016م.

ورغم النشاط الذي أحاط بأداء الاقتصاد العالمي في بداية 2016م، وسط مؤشرات حول تباطؤ أداء الدول المتقدمة والصاعدة والنامية على حدٍ سواء، وخاصة بعد فشل سياسات التحفيز للإنفاق المحلي ودفع عملية النمو في أمريكا، الأمر الذي انعكس بخيبة أملٍ للمستثمرين، وتراجع الصادرات في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار، إلا أنه سرعان ما حلّ النفاؤل محل التشاؤم في أداء الاقتصاد العالمي بسبب تسارع وتيرة النمو في الدول المتقدمة، ومنها أمريكا وإسرائيل حيث حققت الأخيرة معدلات نمو غير مسبوقه لأعوام، والذي تصاعد من بداية العام حتى نهايته، وسجل أرقاماً فاقت 5%<sup>(358)</sup>.

وفي عام 2016م شهد العالم مزيداً من انخفاض أسعار السلع الأساسية التي أثرت في معدلات التضخم في دول العالم بأشكال متباينة، فمن جهة أدى تراجع الأسعار إلى تحفيز الاستهلاك في بعض الاقتصادات، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات التضخم عن المستويات السابقة، ولكن من جهة أخرى، لم يكن الأمر كافياً لتحفيز الطلب الذي لا يزال يرزح تحت جملة من المشاكل الاقتصادية، ولكن بشكل عام انخفضت معدلات التضخم لنكمل عاماً من الانخفاضات المتتالية<sup>(359)</sup>.

وفي إسرائيل، للعام الثاني على التوالي تُسجل معدلات تضخم سالبة في كل أرباع 2016م، في ظل تراجع الأسعار العالمية وسجلت متوسط انكماش قدره 0.2% ولكن ارتفع عن معدله في العام السابق حيث كان قد سجل 1.0%<sup>(360)</sup>، وأما في فلسطين، فتم تسجيل متوسط تضخم مساوياً لما هو عليه في إسرائيل: 0.2% في عام 2016م، حيث انخفض مؤشر غلاء المعيشة (الأرقام القياسية لأسعار المستهلك) خلال هذا العام بنسبة 0.22% مقارنةً بعام 2015م ليصل إلى 110.75 (سنة الأساس 2010م)، وهو الانخفاض الأول من نوعه منذ عام 2004م، والمجموعات السلعية الخدمية التي سببت هذا الانخفاض هي:

<sup>358</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2016م، تقرير التضخم 18-20، ص 1-4

<sup>359</sup> سلطة النقد الفلسطينية، 2017م، تقرير التضخم 21، ص 4

<sup>360</sup> المصدر السابق، ص 5

المسكن ومستلزماته 2.61- % والمواد الغذائية 1.5- %، والمواصلات 0.80- %، فيما ارتفع مؤشر المشروبات الكحولية والتبغ 4.02 %، ومؤشر الأقمشة والملابس 2.75 %، وقد سجلت الثلاث مناطق في فلسطين انكماشاً في الأسعار: 0.8- % للضفة الغربية و 0.84- % في قطاع غزة و 0.76- % في القدس<sup>(361)</sup>.

ومن المهم أن نوضح أن هناك أهمية نسبية تختلف باختلاف السلع والخدمات التي يتكون منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك وقد اعتمدت نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة عام 2010م لعينة من الأسر بلغت 3757 أسرة، حيث يُعتبر وزن السلعة أو الخدمة جزءاً من سلعة المستهلك، والجدول التالي يعرض التوزيع النسبي لأوزان الترجيح المستخدمة في عملية احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحسب أقسام الإنفاق الرئيسة بناءً على بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعام 2010م.

جدول ( 5:6 ) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك/مسح 2010م.

الأهمية النسبية				أقسام الإنفاق الرئيسة <sup>(362)</sup>
القدس	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	
23.6719	41.1820	34.9556	35.0175	المواد الغذائية والمشروبات المرطبة.
4.0605	2.3220	5.2219	4.3089	المشروبات الكحولية والتبغ
6.9074	7.0944	5.7950	6.2857	الأقمشة والملابس والأحذية
9.2789	8.7349	8.8268	8.8652	السكن ومستلزماته
5.4239	6.5546	4.8289	5.3590	الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية
3.3219	3.0826	4.4389	3.9328	الخدمات الطبية

<sup>361</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016م، ص 27

<sup>362</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، م الأسعار والأرقام القياسية 2018م، النشرة السنوية، رام الله، فلسطين، ص35.



18.3655	7.9311	15.3316	13.8281	النقل والمواصلات
4.6886	3.1687	3.4552	3.5508	الاتصالات
2.6941	2.3937	1.7833	2.0673	السلع والخدمات الترفيهية والثقافية
2.5117	1.6527	3.5926	3.3886	خدمات التعليم
2.7000	1.6527	1.8566	1.9198	خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق
6.3756	12.5028	9.9135	11.4763	سلع وخدمات متنوعة
المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
100	100	100	100	

جدول ( 5:7 ) التوزيع النسبي لأوزان الترجيح لاحتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المنطقة.

الأهمية النسبية	المنطقة <sup>363</sup>
1	فلسطين
0.5901	الضفة الغربية
0.3415	قطاع غزة
0.0684	القدس

وكما ذكرنا، تساوت معدلات التضخم السنوية لفلسطين وإسرائيل في عام 2016م، وكان البنك المركزي الإسرائيلي قد ثبت نسبة الفائدة الرسمية كما كانت عليه في عام 2015م

<sup>363</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019م الأسعار والأرقام القياسية، النشرة السنوية 2018م، رام الله، فلسطين ص35.

ولم يجري عليها أي تغيير طول عام 2016م، عند مستوى 0.1%<sup>(364)</sup>، وبمعنى آخر لم يحاول البنك المركزي الإسرائيلي تغيير السياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في نسبة الفائدة، وقد استمر البنك على إبقاء هذه النسبة ثابتة لأربعة أعوام متواصلة، من بداية 2015م ، وحتى نهاية 2018م ولذلك يمكن الخلاص إلى القول بأن السياسة النقدية الإسرائيلية في جانبها المتمثل في نسبة الفائدة لم يكن لها أي تأثير على معدلات التضخم، لا في الاقتصاد الإسرائيلي ولا في الاقتصاد الفلسطيني، ونحن نرى أن معدلات التضخم في إسرائيل متدنية، بل هي انكماشية رغم سعر الفائدة المنخفض جداً، فهذا يعني أن هناك أسباباً أخرى لانكماش الأسعار.

وبالنسبة لسعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً عام 2016م مقارنة ب 2015م، حيث سجل 3.84% مقارنة ب 3.89% على الترتيب<sup>(365)</sup> وعند ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار، فإن هذا يعمل على تنزيل أسعار الواردات، الأمر الذي يعمل على تخفيض معدلات التضخم، وبما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على الواردات، سواءً في السلع النهائية، أو في استيراد السلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع السلع المحلية، وهكذا نجد أن ارتفاع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار جاء لصالح انخفاض أسعار الاستهلاك المحلية بعد الحدّ من ارتفاع كلفة الواردات.

وفي عام 2017م استمر التفاؤل حول أداء الاقتصاد العالمي وظهرت مؤشرات تعافٍ بطيءٍ في وتيرة النمو والانتعاش في مستويات الاستثمار الخاص، والإنتاج الصناعي والتبادل التجاري، وسجلت الدول المتقدمة والصين تسارعاً في مستويات الطلب المحلي واستمر ذلك حتى نهاية 2017م، ورافقه تعافٍ في الاقتصادات الصاعدة والنامية، وعلى عكس هذه الوتيرة شهد الاقتصاد الإسرائيلي تراجعاً بطيئاً استمر حتى نهاية 2017م، حيث بدأ العام بنسبة نمو 5.1% وانتهى بنسبة 3% على خلفية تراجع الصادرات، إثر مكوث الاقتصاد الإسرائيلي تحت وطأة قوة سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الذي واصل ارتفاعه أمام العملات الرئيسية، وتراجع الاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد شهد تراجعاً في النصف الأول من العام، وخاصةً في ظل تواصل الحصار وتعطيل إعادة الإعمار في قطاع غزة بسبب تذبذب وصول مواد البناء، ولكن أيضاً بسبب تراجع الأداء

<sup>364</sup> www. boi. Org. il

<sup>365</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص50.

التجاري في الضفة الغربية، وفي ظل ضعف الطلب الكلي، ولكن في النصف الثاني سرعان ما عاد الاقتصاد الفلسطيني للنشاط مدفوعاً بانتعاش ملحوظ في الضفة الغربية، وسجل مستويات نمو عالية في نهاية العام<sup>(366)</sup>.

ولقد بدأت أسعار النفط بالانخفاض منذ صيف 2014م، الأمر الذي أثر على معدلات التضخم العالمية، وظهر هذا جلياً في عام 2017م، حيث انخفضت معدلاته باستمرار، رغم التعافي الذي شهدته أسعار النفط أواخر 2016م، ولكنها سرعان ما تراجعت مرةً أخرى، فحافظت الدول المتقدمة على مستويات تضخم دون المستويات المستهدفة بالرغم من تحسن مستويات الطلب وانخفاض معدلات البطالة، وأما الدول الصاعدة والنامية فكانت تغيرات سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار هي المحرك الرئيسي للتضخم، وفي بداية 2017م قررت منظمة الدول المنتجة للنفط "أوبك"، ولأول مرة منذ ثمانية أعوام تخفيض الإنتاج حتى نهاية 2017م بواقع 1.2 مليون برميل يومياً، في ظل تراكم المخزون لديها ودعماً لأسعار النفط المترجعة، فقفز برميل النفط 61.6% عن مستواه المناظر من العام الماضي ليصل 53 دولاراً للبرميل، وهو الأعلى منذ عامين، وانعكس ذلك على أسعار المعادن مدعومةً بالأساس بزيادة الإنتاج الصناعي في الصين، بالتزامن مع ضعف العرض على خلفية إغلاق الكثير من المناجم، كما استأنفت أسعار الغذاء بالصعود بسبب ارتفاع أسعار الطحين والذرة<sup>(367)</sup>.

وسجلت إسرائيل معدلات تضخم قليلة جداً، توسطها 0.3% في 2017 بعد نحو 28 شهراً من الانكماش السعري المستمر في ظل تراجع الأسعار العالمية، وعلى نفس المنوال كانت معدلات التضخم في فلسطين التي ما زالت ترتفع عن مثيلاتها العالمية بشكل واضح، وترتفع الأسعار المحلية بارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، و لكن انخفاضها عادةً ما يكون أقل من انخفاض السعر العالمي، إضافةً إلى ذلك فإن التغيرات في السعر العالمي لا تنعكس محلياً بشكل فوري بل تحتاج إلى وقت أطول، فلم تظهر آثار ارتفاع أسعار النفط والمعادن والغذاء في العالم التي حدثت في 2017م على فلسطين في ذلك العام<sup>(368)</sup> ولقد

<sup>366</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم عدد، 22-25، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله. ص 1-5.

<sup>367</sup> المرجع السابق، ص 5-8

<sup>368</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم عدد 25، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

رام الله ص 9-10

سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال العام 2017م، ارتفاعاً بنسبة 0.21% مقارنة من العام 2016م ليصل إلى 110.98 (سنة الأساس 2010م)<sup>(369)</sup>.

ولقد ذكرنا سابقاً أن البنك المركزي الإسرائيلي أبقى على سعر الفائدة الرسمي في أدنى مستوياته دون تغيير عند 0.1%<sup>(370)</sup>، ولذلك لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية والمتمثلة في سعر الفائدة أي تأثير على معدلات التضخم لا في إسرائيل ولا في فلسطين.

وأما بالنسبة لسعر صرف الشيكل الإسرائيلي فرأينا أن الأسعار المحلية نمت أقل من 1% ونظراً لكون التضخم في فلسطين تضخماً مستورداً بالأساس فإن أثر سعر الصرف خلال 2017م، جاء لصالح انخفاض أسعار الاستهلاك المحلية، حيث إن انخفاض سعر صرف كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني والجنيه المصري مقابل الشيكل خلال نفس الفترة أدى إلى الحد من ارتفاع كلفة الواردات<sup>(371)</sup>، حيث شهد سعر صرف الدولار في العام 2017م انخفاض أمام الشيكل بأكثر من 6% نتج عنه انخفاض في تكلفة الواردات بنسبة 3.2% حسب تقديرات سلطة النقد، وهو ماساهم بشكل عام في إحداث ركود للمستوى العام للأسعار<sup>(372)</sup>، وسجل سعر صرف الشيكل الإسرائيلي في عام 2017م مقابل الدولار بالمتوسط، مقارنةً لعام 2016م: 3.60 مقارنةً ب 3.84 على الترتيب<sup>(373)</sup>.

ويوضح الشكل أدناه المقارنة بين متوسط معدل التضخم السنوي في فلسطين مقارنةً مع إسرائيل للسنوات 2015م- 2017م، وكما هو موضح في الشكل، تأتي التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين متسقةً بشكلٍ كبيرٍ مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل، مع ملاحظة أن معدلات التضخم الفلسطينية في عام 2015م كانت متأثرةً بشكلٍ كبيرٍ في نقص المعروض إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في يوليو 2014م.

---

<sup>369</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017م، رام الله، فلسطين، ص 27

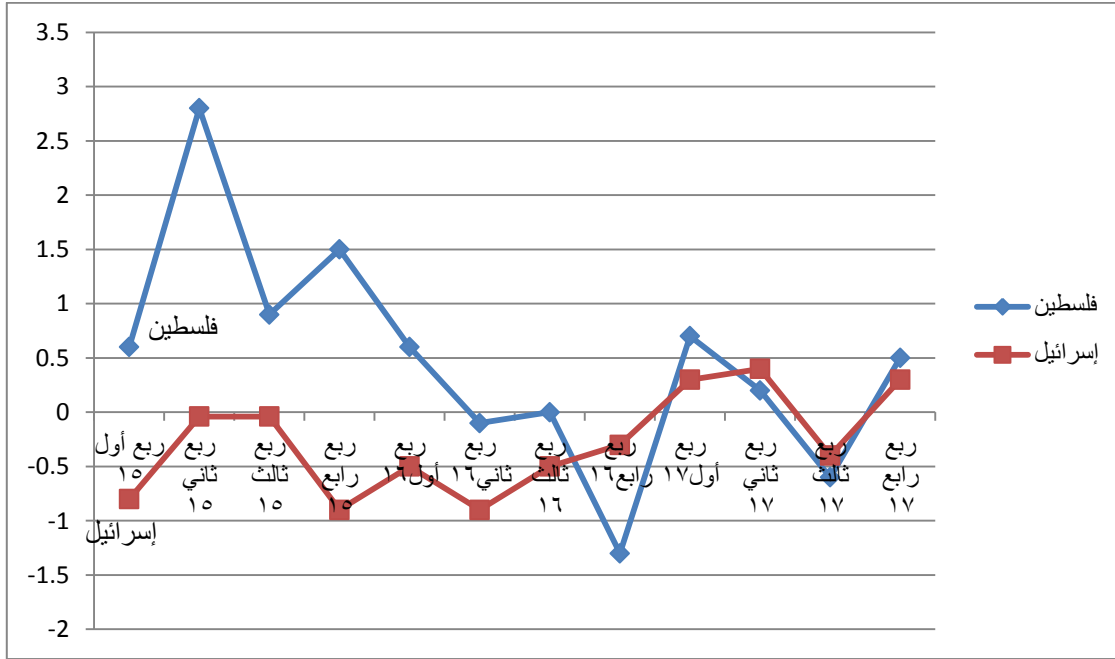
<sup>370</sup> www. boi. Org. il بيانات البنك المركزي

<sup>371</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017م، رام الله، فلسطين.

<sup>372</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2017م، تقرير التضخم 25، ص 8

<sup>373</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 50

شكل ( 5:3 ) تطور معدلات التضخم الربعية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2015م-2017م)<sup>(374)</sup>



#### 5.4.2.4 بواذر انتعاش الاقتصاد العالمي كما قبل 2008م

حمل النصف الثاني منذ 2017م ولا سيما الربع الأخير بواذرٍ جديدةً على انتعاش اقتصادي عالمي، قد تكون الأولى منذ تفجر الأزمة المالية العالمية في 2008م، فبعد عقد من الزمن، بدأت كبرى الدول المتقدمة في أفضل حالٍ لها في سياق تنشيط حركة التجارة العالمية، وارتفاع ثقة المستهلكين والمستثمرين على حدٍ سواء، فمن جهةٍ واصلت الولايات المتحدة الأمريكية مسيرة نموٍ قويةٍ ومتسارعةٍ بالرغم من تضيقٍ مستمرٍ في السياسة النقدية، فيما استفادت منطقة اليورو من سياسات التسهيل الكمي بتجاوز النمو حاجز 2%، وفي ضوء ذلك توقع صندوق النقد الدولي<sup>(375)</sup> أن يتسارع النمو العالمي من 3.7% إلى 3.9% خلال 2018م-2019م<sup>(376)</sup>.

وعلى عكس ذلك، واصل الاقتصاد الإسرائيلي حالة التباطؤ بسبب ضعف الاستثمار الخاص، وارتفاع نسبة الواردات في ظل قوة شرائية أعلى للشيكال الذي واصل ارتفاعه أمام العملات الرئيسية، ولكنه بقي اقتصاداً متيناً في ظل تسجيل معدلات نمو عالية تجاوزت حاجز

<sup>374</sup> المصدر: من إعداد الباحث حسب جدول (5:3).

<sup>375</sup> صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان 2018م.

<sup>376</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2018م- تقرير التضخم 26-29، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

4%، وكذلك كان الحال في الاقتصاد الفلسطيني، إذ سجل أول انكماش له منذ ثلاث سنوات وذلك بسبب استمرار التباطؤ في الضفة الغربية علاوةً على انكماش أشد في قطاع غزة، مع أنه اختتم عام 2018م بعودةٍ سريعةٍ إلى درب النمو حيث سجل نمواً 3.4% في الربع الأخير.<sup>(377)</sup>

واتجهت أسعار المستهلك العالمية نحو الارتفاع في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت معدلات التضخم في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، وارتفع معدل التضخم العالمي حتى نهاية 2018م، وسجل معدلات تضخم تزيد عن 3.5% وارتفعت معدلات التضخم في إسرائيل بالتدريج من 0.2% إلى 1.1% خلال العام، ولأول مرة منذ ثلاث سنوات ضمن المستوى المستهدف من قبل بنك إسرائيل المركزي (1%-3%) مع أن متوسط التضخم لعام 2018م كان 0.8%<sup>(378)</sup>.

وفي فلسطين سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام 2018م انخفاضاً مقداره 0.19% مقارنةً بالعام 2017م (سنة الأساس 2010م=100)، ويعود السبب الرئيس لانخفاض أسعار الخدمات ضمن مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 4.25%- وأسعار خدمات التعليم بمقدار 1.07%-، وأسعار السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 0.70%-، على الرغم من ارتفاع أسعار الخدمات الطبية بنسبة 1.09% وأسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 1.06%، وأسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 0.83%، فيما سجلت بقية المجموعات تغيرات متفاوتة، ولكن بقي تأثيرها محدوداً على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، وقد سجلت أسعار المستهلك ارتفاعاً نسبته 10.72% مقارنة مع ما كانت عليه الأسعار خلال العام 2010م، وبنسبة 42.89% مقارنة بالعام 2004م، وهي سنة الأساس التي سبقت 2010م<sup>(379)</sup>.

---

<sup>377</sup> المرجع السابق.

<sup>378</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2019م، تقرير التضخم عدد30، ص7

<sup>379</sup> الجهاز المركزي للإحصاء المركزي 2019م، الأسعار والأرقام القياسية، النشرة السنوية 2018، رام الله، فلسطين ص21.

ونتذكر أن البنك المركزي الإسرائيلي قد أبقى على سعر الفائدة الرسمي كما كان في 2017م و 2016م، وبقيمة 0.1%<sup>(380)</sup>، الأمر الذي يعني عدم تأثير السياسة النقدية الإسرائيلية (الفائدة) على معدلات التضخم في إسرائيل، ولا في فلسطين.

وأما بخصوص سعر الصرف للشيك الإسرائيلي لعام 2018م، فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً جداً مقارنةً بعام 2017م (من 3.60 إلى 3.59)<sup>(381)</sup>، الأمر الذي يدعونا للاستنتاج أنه ربما يكون هناك بعض التأثير الإيجابي على تخفيض الأسعار للسلع المستوردة كون التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يُعتبر تضخماً مستورداً، لا سيما في ظل اعتماد فلسطين على الاستيراد بشكل كبير حيث تشكل الواردات 2.8 ضعف الصادرات<sup>(382)</sup> خاصةً وأن متوسط التضخم في فلسطين سجل انكماشاً قدره 0.2% - مقارنة ب 0.2% في عام 2017م وهو أقل من المعدل المسجل في إسرائيل لأول مرة منذ خمس سنوات.

وفي عام 2019م، لم ينجح الاقتصاد العالمي في الحفاظ على النشاط الاقتصادي الذي شهده عام 2018م، والتعافي الذي اختبره بدايات العالم 2019م، و عوضاً عن ذلك، بدأ التباطؤ وامتد ليشمل عدداً كبيراً من الاقتصادات الكبرى بسبب زيادة حدة التوترات التجارية والتي أسفرت عن زيادات كبيرة في الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، وما رافقها بطبيعة الحال من انعكاسات سلبية على ثقة المستثمرين على مستوى العالم، وفي المجمل تراجع النمو الاقتصادي العالمي في 2019م إلى أدنى مستوى له في نحو 10 سنوات وأما الاقتصاد الإسرائيلي فقد سجل معدلات نمو جيدة في أرباع العام 3.2% ، 3% ، 3.6% و 3.5%، وكان هذا نتيجة تعافي استهلاك القطاع الخاص والطلب على الصادرات<sup>(383)</sup>.

وأما الاقتصاد المحلي فقد أبدى نسب نزعة نمو متسقة مع ما رُصد عالمياً ، وأشارت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.9% مقارنة مع العام 2018م الذي بلغت نسبة النمو فيه 1.2% بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها فلسطين خلال

<sup>380</sup> www. boi. Org. il بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.

<sup>381</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين ص50

<sup>382</sup> سلطة النقد الفلسطيني 2019م، تقرير التضخم 32، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص5

<sup>383</sup> سلطة النقد الفلسطيني 2019م، تقرير التضخم، عدد 30-33، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله ص1-4

2019م. والتي شهدت اقتطاع الاحتلال الإسرائيلي لجزء من العائدات الضريبية من المقاصة بسبب قيام الحكومة الفلسطينية بدفع رواتب لعائلات الأسرى والشهداء والجرحى، والذي أدى إلى رفض الحكومة الفلسطينية لاستلام العائدات منقوصة، وبالتالي لاحتجازه لأموال المقاصة لأكثر من ستة أشهر متتالية حيث يقوم الاحتلال الإسرائيلي بجمع تلك العائدات نيابةً عن الحكومة الفلسطينية حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى حدوث مشاكل في السيولة النقدية وتراكم في المتأخرات الحكومية لموظفي القطاع العام وموردين من القطاع الخاص والتأثير السلبي على الإنفاق الاستثماري الحكومي، والتراجع الحاد في المنح والمساعدات الخارجية، وخصوصاً من انقطاع المساعدات الأمريكية سواءً للحكومة أو للمؤسسات أو المنظمات الأهلية (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)<sup>(384)</sup>.

وعلى خلفية تراجع نشاط الاقتصاد العالمي واصلت معدلات التضخم العالمية الانخفاض في عام 2019م نتيجة الهبوط في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، و لا سيما النفط والغذاء في ظل انهيار اتفاق "أوبك" الذي نص على خفض إنتاج النفط في سبيل دعم الأسعار المترجعة، إذ تراجع التضخم في الدول المتقدمة وخاصةً أمريكا واليابان دون 2% رغم التحسن في الطلب العالمي، وكذلك الحال كان في الدول الصاعدة والنامية، ولكن انخفاض عملاتها مقابل الدولار الأمريكي عدل قليلاً من المستوى الهابط لمعدلات التضخم، وفي إسرائيل سُجلت مستويات تضخم مقارنةً لما كان عليه الحال في 2018م، حيث سجل متوسط التضخم 0.6% مقارنةً ب 0.8% في العام السابق<sup>(385)</sup>.

وسجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2019م ارتفاعاً نسبته 1.58% مقارنةً مع 100.00 لعام 2018م ليصل إلى 101.58 (سنة الأساس 2018م=100)، ومن أهم المجموعات التي ساهمت في ارتفاع المؤشر لهذا العام، مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 3.33%، يليها مجموعة الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.64% ومجموعة الترفيه، الرياضة، والثقافة، والحدايق والحيوانات الأليفة 12.33%، ومجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 1.36% وتفاوت التغيير في مؤشر أسعار المستهلك على مستوى

<sup>384</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله،

فلسطين، ص16

<sup>385</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2019م، تقارير التضخم عدد 30-33، دائرة الأبحاث والسياسات

النقدية، رام الله. ص4-8.



المناطق الفلسطينية مقارنةً بالعام الذي سبقه، حيث سجلت الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً نسبته 1.81% كما حققت في قطاع غزة ارتفاعاً نسبته 0.40%<sup>(386)</sup>

وإذا ما نظرنا إلى متوسطات التضخم في فلسطين وإسرائيل، نجد أن الاقتصاد الإسرائيلي قد تراجع فيه التضخم، وسجل 0.6% مقارنة بـ 0.8% في العام 2018م، وأما الاقتصاد الفلسطيني فقد ارتفع معدل التضخم ليُسجل 1.6% مقارنةً بـ 0.2- % في العام 2018م، وإذا ما بحثنا في أسباب ذلك في نسبة الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي، نجد أنه في اليوم الأول من عام 2019م، تم رفع نسبة الفائدة من 0.10% إلى 0.25%، واستمرت هذه النسبة حتى نهاية العام<sup>(387)</sup>، وقد انعكس هذا فعلاً بنزول طفيف لمعدل التضخم في إسرائيل كما أسلفنا، ولكن معدل التضخم في فلسطين قفز بشكلٍ ملحوظٍ ولأول مرة منذ بداية 2016م، وهذا يخبرنا أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية أي تأثير على معدلات التضخم الفلسطينية.

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكال الإسرائيلي مقابل الدولار، فللعام الثاني على التوالي يسجل ارتفاعاً طفيفاً يكاد لا يُذكر، حيث سجل 3.58 مقارنةً بـ 3.59 في عام 2018م<sup>(388)</sup>، ومع ذلك فإن معدلات التضخم في فلسطين سجلت ارتفاعاً ملحوظاً حيث أنه من المفروض أن يعمل ارتفاع سعر صرف الشيكال الإسرائيلي مقابل الدولار على تخفيض أسعار الواردات، وبالتالي ينعكس على تخفيض معدلات التضخم كون الاقتصاد الفلسطيني يعتمد كثيراً على الواردات، ويُعتبر التضخم في فلسطين تضخماً مستورداً، الأمر الذي يدعونا إلى الاستنتاج أن هناك أسباباً أخرى، وربما كثيرةً للتضخم في فلسطين، قد يكون أحدهما مثلاً استيعاب عمال الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات، فرغم أن ذلك يساهم بشكل كبير واضح في تخفيف حدة البطالة، حيث بلغ عددهم خلال 2019م (على سبيل المثال لا الحصر) أكثر من 140 ألف عامل، ويشكلون نحو 19% من إجمالي عمال الضفة الغربية، لكن في المقابل "يترك ذلك أثره على الأجور والأسعار في فلسطين في ظل ارتفاع أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات عن مثيلتها المحلية، فمن جهة يؤدي ذلك إلى الضغط على

<sup>386</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 28

<sup>387</sup> www. boi. Org. il بيانات البنك المركزي الإسرائيلي

<sup>388</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2020م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019م، رام الله، فلسطين، ص 50

الأجور المحلية إلى الارتفاع، ومن جهة أخرى، يزيد من الطلب على السلع والخدمات والجزء الأكبر منها مستورد مما ينتج عنه مزيد من الاستيراد ومستوى أعلى من الأسعار المحلية" ونحن نعلم أن أجرة العامل الغزي تساوي نصف أجرة العامل في الضفة الغربية في حين أنها لا تتعدى ربع أجرة العامل الفلسطيني في سوق العمل الإسرائيلي<sup>(389)</sup>.

#### 5.4.2.5 عام الجائحة - تدهور الاقتصاد العالمي

عاش العالم خلال العام 2020م وضعاً استثنائياً في ظل انتشار الجائحة الصحية (كوفيد19) فدخلت الاقتصادات كافةً في حلقة متواصلة من الانكماش بلغت ذروتها منتصف العام تقريباً، وتحديداً مع ذروة الإغلاق الاقتصادي في نيسان وأيار، ورغم أن شتى الاقتصادات واجهت نفس الظروف تقريباً، بيد أن استجابتها لهذه الجائحة تباينت بشكل كبير اعتماداً على قدرة الاقتصاد على تحمل كلفة الإغلاق والسياسات المقابلة لإنقاذه من الركود من جانب، وعلى قدرة النظام الصحي على الخروج من هذه المأساة الصحية بأقل قدر من الخسائر من جانب آخر.

ومع نهاية العام، اختبرت مجموعتنا الدول الرئيسية (المتقدمة والنامية) على حدٍ سواء تقلصاً، بيد أن الانكماش المسجل في الدول المتقدمة جاء أشد وطأةً، وبنسبة بلغت حوالي 4.7%، أما مجموعة الدول الصاعدة والنامية فقد نجحت الصين بالعودة إلى مسار النمو بشكل سريع قياساً لبقية اقتصادات العالم، وفي المحصلة بلغ الانكماش الاقتصادي المسجل في مجموعة الدول الصاعدة والنامية نحو 2.2%، وليراجع حجم الاقتصاد العالمي مع نهاية العام بواقع 33%<sup>(390)</sup>

وبالرغم من الأثر العميق للجائحة على الاقتصاد الإسرائيلي، إلا أنه أظهر صلابةً ومرونةً قياساً للاقتصادات المتقدمة الأخرى، انعكست في تحقيق معدلات انكماش أقل في ضوء سياسات الحكومة التوسعية إلى جانب إجراءات البنك المركزي من ضخ السيولة وتسهيل الوصول إلى الائتمان، وخفض سعر الفائدة الرسمي إلى 0.10% في 2020/4/27<sup>(391)</sup>، وبقيت هذه النسبة حتى نهاية العام، فانكماش الاقتصاد الإسرائيلي بواقع 2.4% وأما الاقتصاد

<sup>389</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2019م، تقرير التضخم عدد32، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام

الله، ص10

<sup>390</sup> سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، رام الله، فلسطين ص2-3

<sup>391</sup> www. boi. Org. il بيانات البنك المركزي الإسرائيلي

المحلي، فقد شهد واحداً من أسوأ الأوضاع منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، فتوقف النشاط في العديد من القطاعات في الضفة الغربية تحديداً، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني بنحو 11.5% مقارنةً بالعام السابق، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2015م) إلى حوالي 14 مليار دولار، وقد شهدت غالبية مكونات الطلب تراجعاً أو تباطؤً خلال العام، حيث تراجع الاستثمار وضعف نشاط التجارة في مستوى الإنفاق الحكومي جراء زيادة الإنفاق على قطاع الصحة والأمن في مواجهة الجائحة، غير أن هذا الارتفاع كان محدوداً في سياق الأزمة الصحية وتراجع المساعدات الخارجية وتجدد أزمة إيرادات المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وعودتها إلى المشهد الاقتصادي من جديد، وهو ما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ، وكان قد تراجع اقتصاد الضفة الغربية بنحو 11.3% ليصل إلى حوالي 11.5% مليار دولاراً، في حين تراجع اقتصاد قطاع غزة بحوالي 12.3% إلى حوالي 2.5 مليار دولاراً<sup>(392)</sup>.

وقد وجدت جائحة كورونا طريقها إلى أسعار السلع الأساسية بقوة، فبعد فرض الدول إغلاقاً وما رافقه من شلل في حركة السفر الدولية والنشاط الصناعي العالمي أخذت أسعار النفط الخام بالتراجع بشكل دراماتيكي وصولاً إلى أدنى نقطة على الإطلاق، ولكن في المحصلة خسر برميل النفط الخام خلال 2020م نحو ثلث سعره قياساً للعام السابق، كما وتأثرت أسعار الغذاء بسبب ازدياد طلب الأسر المعيشية على بعض أنواع الغذاء في سبيل التخزين بداية الجائحة، ثم انخفاضه لاحقاً إلى جانب نقص وتقطع الإمدادات والتي ازدادت هيمنتها مع الأشهر الأخيرة من العام رافعةً أسعار الغذاء إلى أعلى مستوياتها منذ سنوات، وبشكل عام انخفض مستوى التضخم في العديد من الدول المتقدمة دون المستويات المستهدفة، لتسجل هذه المجموعة نسبة 0.7% فقط قياساً 14% في العام المنصرم، أما مجموعة الدول الصاعدة والنامية فقد كان التعافي خلال النصف الثاني من العام كفيلاً برأب الصدع المتحقق في النصف الأول منه، تاركاً نسبة التضخم ثابتةً عن مستوى العام الفائت البالغة قرابة 5.1%<sup>(393)</sup>.

<sup>392</sup> سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2020م، رام الله، فلسطين، ص 1-7

<sup>393</sup> المرجع السابق، ص 12.

وفي إسرائيل واصلت أسعار المستهلك انكماشاً على المستوى السنوي، وسجلت ما نسبته -0.7%، مقارنة بـ0.6% في عام 2019م، حيث أثرت الإغلاقات وتعطل كثير من الأنشطة الاقتصادية<sup>(394)</sup>.

وأما في فلسطين، فيعتبر التضخم من المعدلات المنخفضة نسبياً مقارنة بالمعدلات الإقليمية، وفي ظل حالة الركود وتراجع مستويات الطلب والاستهلاك تراجعت الأسعار المحلية أسوأ بالاتجاه السائد عالمياً. عطفاً على تراجعها في كل من الضفة والقطاع حيث تراجعت أسعار المستهلك في الضفة بنحو -0.9% في المتوسط منحدره عن التضخم المسجل في العام 2019م البالغ 1.8%، أما الهبوط في قطاع غزة فجاؤ أقل وطأةً وبلغ -0.5% قياساً لتضخم محدود بلغ 0.4% في العام 2019م، وبشكل عام أسفرت التطورات عن انكماش المستوى العام للأسعار في فلسطين وسجل -0.7% هابطاً عن معدل التضخم المسجل في 2019م والبالغ 1.6%<sup>(395)</sup>.

وكان البنك المركزي الإسرائيلي قد خفض نسبة الفائدة الرسمية في 2020/4/27م من 0.25% إلى 0.10%، وثبتت هذه النسبة حتى نهاية 2020م<sup>(396)</sup>، ولكننا نرى أن نسبة التضخم نزلت من 0.6% إلى نسبة انكماشية مقدارها -0.7%، وهذا يعني أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية في هذا الجانب أي أثر لا في الاقتصاد الإسرائيلي ولا في الاقتصاد الفلسطيني، إذ انخفض المستوى العام للأسعار أيضاً، وسجل نسبة تضخم مساوية لتلك التي في إسرائيل -0.7% مقارنة مع 1.6% في عام 2019م.

وأما بالنسبة لمتوسط سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً كان متوسطه 3.44 في 2020م مقارنةً بـ3.58 في 2019، وهو الأمر الذي عمل على الحد من أسعار الواردات والتي انعكست على تقليل نسب التضخم في الاقتصاد الفلسطيني كونه يعتمد بشكل كبير على الواردات، ويعتبر التضخم في فلسطين في جزء مهم منه تضخماً مستورداً حيث سجل التضخم انكماشاً بـ -0.7% مقارنةً بـ 1.6% في عام 2019.

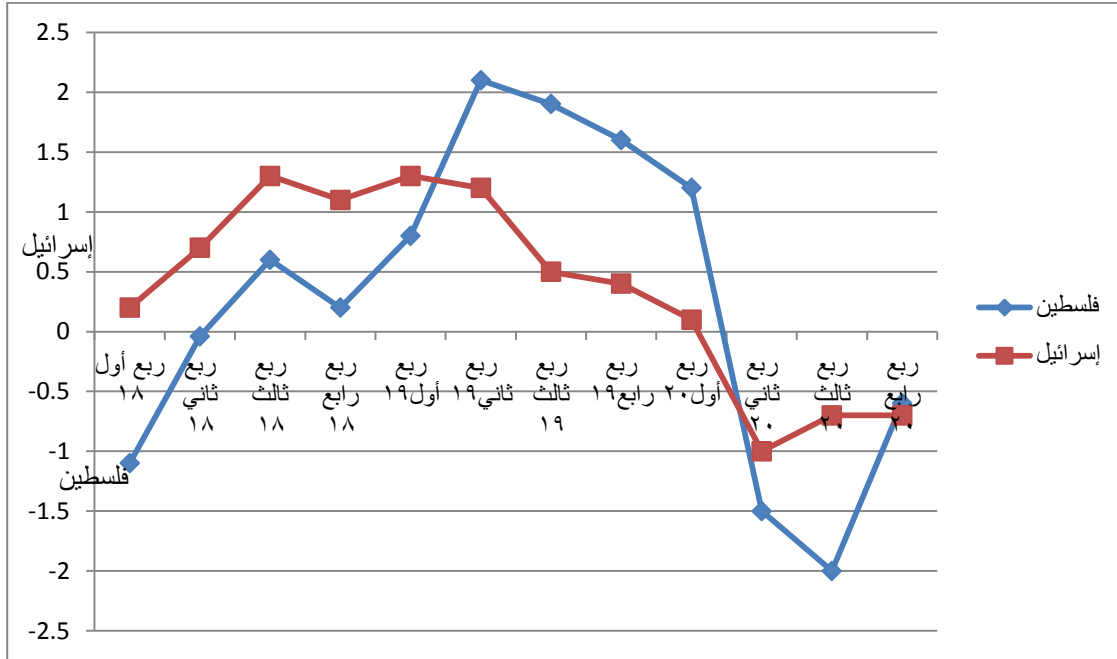
<sup>394</sup> سلطة النقد الفلسطينية 2020م، تقرير التضخم عدد 37، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية،

رام الله. ص 13

<sup>395</sup> سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2020م، رام الله، فلسطين ص 12-13

<sup>396</sup> www.boi.org.il بيانات البنك المركزي الإسرائيلي

شكل ( 5:4 ) تطور معدلات التضخم الربعية في فلسطين وفي إسرائيل في الفترة (2018م-2020م)<sup>(397)</sup>



ويوضح الشكل المقارنة بين متوسط معدل التضخم السنوي في فلسطين مقارنةً مع إسرائيل للسنوات 2018م-2020م، وكما هو موضح في الشكل وتأتي التغيرات في حركة معدل التضخم في فلسطين متنسقةً بشكل كبير مع التغيرات في معدل التضخم في إسرائيل.

<sup>397</sup> المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الجدول (5:3)

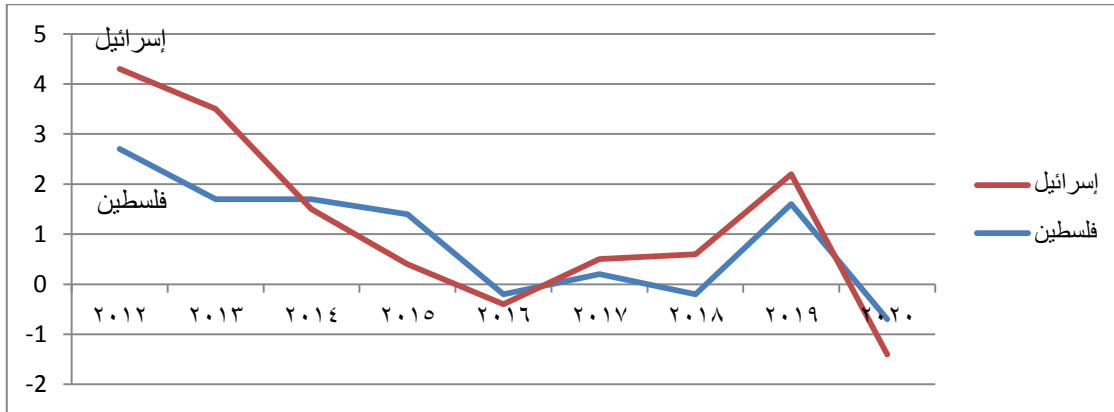
## وأخيراً

وعلى غرار شكل (5:1) يمكننا الآن رسم شكل (5:5) لمقارنة معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي لكل فترة الدراسة (2012م-2020م) وفق الجدول التالي:

جدول ( 5:8 ) معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل للفترة (2012م-2020م):

السنة <sup>398</sup>	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
فلسطين	2.7	1.7	1.7	1.4	-0.2	0.2	-0.2	1.6	-0.7
إسرائيل	1.6	1.8	-0.2	-1.0	-0.2	0.3	0.8	0.6	-0.7

شكل ( 5:5 ) تطور معدلات التضخم السنوية في فلسطين وإسرائيل في الفترة (2012م-2020م) (399)



في خلاصة هذا الفصل، لقد اكتشفنا القيود التي تعاني منها سلطة النقد الفلسطينية، وخاصةً بسبب عدم قدرتها على إصدار عملة وطنية، والخسائر الكبيرة المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى مشكلة الشواكل الفائضة وما تخلفه من فائض في عرض النقود.

<sup>398</sup> سلطة النقد الفلسطينية، تقارير التضخم أعداد (2- 37)، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020م، رام الله، فلسطين- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015م

<sup>399</sup> المصدر: من إعداد الباحث بناءً على جدول (5:8)

وقد وجدنا تناسقاً كبيراً في تغيرات حركة معدلات التضخم الفلسطينية مع تغيرات معدلاتها في إسرائيل، ولكن لم يكن لسعر الفائدة الرسمي الذي يحدده بنك إسرائيل المركزي أي تأثير إيجابي أو سلبي على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني في أي سنة من سنوات الدراسة بين 2012م-2020م، وأما بالنسبة لتأثير سعر صرف الشيكل الإسرائيلي فقد كان له الأثر الإيجابي في تخفيض معدلات التضخم الفلسطينية في غالب سنوات الدراسة ما عدا 2012م، 2014م، 2015م.

## فصل الخلاصة والاستنتاجات

لقد حاولت هذه الدراسة تتبع مشكلةً مهمةً من المشاكل الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ألا وهي مشكلة التضخم التي تختلف في ظروفها ومحيطها ومسبباتها عن التضخمات التي تعاني منها كل الاقتصادات الناشئة والنامية، سواءً في المنطقة المحيطة أو في بقية أنحاء العالم، وذلك لسبب رئيس ومهم وهو:

الخضوع والتبعية الاقتصادية شبه التامة للاقتصاد الإسرائيلي، والظروف الاحتلالية والحصار والتضييق، وليس انتهاءً بمقيدات اتفاق باريس الاقتصادي، حيث حاولت هذه الدراسة إظهار تلك التبعية من خلال استطلاع لمحاور العلاقة الرئيسة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي.

ولقد ركزت هذه الدراسة على مشكلةٍ مركزيةٍ ومصيريةٍ في الاقتصاد الفلسطيني وهي في حقيقة عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية تمكنها من علاج مظاهر التضخم عبر أدواتها المختلفة. ورغم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي من المفروض أن تقوم بجميع وظائف البنك المركزي والمسؤول الرئيس عن تنفيذ أدوات السياسة النقدية، إلا أنها (سلطة النقد) لم تحظَ بأهم وظيفة من وظائف البنك المركزي، ألا وهي إصدار العملة الوطنية، الأمر الذي أفقد سلطة النقد أهم أدواتها (التحكم في عرض النقود والتأثير على حجم التداول النقدي، بالإضافة إلى التأثير على أسعار الفائدة وتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية)، كما أنه حرم الاقتصاد الفلسطيني من الحصول على عائد الإصدار، عائد سك العملة (السينيوريج) والتي قدرتها كثير من الأبحاث الرسمية وغير الرسمية ما بين 2% - 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، كما حرّمها من إمكانية إصدار سندات وأذونات الخزينة بالعملة الوطنية.

ولقد سمح اتفاق باريس الاقتصادي بتداول ثلاث عملات أجنبية في الاقتصاد الفلسطيني (الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني) كبديل "مؤقت" لوجود عملة وطنية، وهو الأمر الذي عرّض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تذبذبات أسعار صرف هذه العملات، نتيجة لعوامل داخلية في اقتصاديات الدول المصدرة لتلك العملات، وقد قُدّرت خسائر تذبذب سعر صرف الشيكل لوحده في إتمام المعاملات التجارية المختلفة، بحوالي 500 مليون دولاراً سنوياً، وكما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات الفلسطينية والتي تتأثر بمعدلات التضخم في موطن هذه الواردات، مما يسبب في استيراد التضخم من هذه البلدان إلى الاقتصاد الفلسطيني.



وبسبب عدم وجود سياسة نقدية فلسطينية حقيقية تعالج مشكلة التضخم، حاولت هذه الدراسة البحث في إمكانية وجود تأثير للسياسة النقدية الإسرائيلية على هذه المشكلة من خلال فحص تأثير الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي بالإضافة إلى سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، فوجدنا أن التغيرات في معدلات التضخم في فلسطين كانت متسقة مع التغيرات في معدلاتها في إسرائيل، حيث ظهرت معدلات التضخم الشهرية في فلسطين متزامنة مع معدلات التضخم الشهرية في إسرائيل، مما عكس درجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وخصوصاً في مجال التبادل التجاري والذي عمل على استيراد التضخم من إسرائيل.

وقد اكتشفت هذه الدراسة أنه لم يكن للسياسة النقدية الإسرائيلية المتمثلة في نسبة الفائدة الرسمية التي يحددها البنك المركزي الإسرائيلي أي تأثير على مستويات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، على الأقل في فترة هذه الدراسة بين عامي 2012م و2020م، وهو الأمر الذي يُعتبر نفيًا للفرضية الرئيسة عندما يكون المقصود بنسبة الفائدة.

وأما فيما يتعلق بسعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار، والذي هو عبارة عن اشتقاق للسياسة النقدية الإسرائيلية، فقد كشفت هذه الدراسة، أن هناك تذبذباً وتبايناً في تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، إيجابي في بعض السنوات، وسلب في سنوات أخرى، وفقاً لارتفاع أو انخفاض سعر الصرف، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن قادراً حتى الآن التخلي عن الشيكل الإسرائيلي في معاملاته التجارية المختلفة، وذلك في ظل سريان مفعول اتفاقية باريس الاقتصادية رغم انتهاء المدة الافتراضية لهذه الاتفاقية منذ حوالي عشرين عاماً، وهو الأمر الذي يُعتبر إثباتاً للفرضيات الأولى والثالثة من الفرضيات الفرعية.

وهذا كله يدل على وجود أسباباً أخرى للتضخم في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة كونه يُمثل سوقاً صغيراً مفتوحاً معرضاً للتضخم المستورد، يتأثر بارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل البترول، ومؤشرات أسعار الغذاء العالمية، والتي تحتل الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني، حيث أن التضخم في الاقتصاد الفلسطيني يُعتبر أيضاً تضخماً هيكلياً ينتج عن زيادة أسعار تكاليف الإنتاج، وبالتالي أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يحدث إقبالاً متزايداً على الواردات، والتي تؤدي إلى تأثر ميزان المدفوعات سلباً، وبالتالي ارتفاع نسب ومعدلات التضخم، حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني في إنتاجه بشكل كبير على المواد الخام المستوردة

من الخارج عن طريق إسرائيل، أو من إسرائيل، فضلاً عن اعتماده كثيراً على السلع النهائية المستوردة، وهو الأمر الذي يُعتبر إثباتاً للفرضية الثانية من الفرضيات الفرعية.

وأخيراً يمكن القول بثقةٍ كبيرةٍ بأن أداء الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل كبير بأوضاع الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، أكثر منه بالأوضاع الاقتصادية الذاتية، ومن بينها مسألة استيراد التضخم من الخارج.

## توصيات الدراسة

أما التوصيات التي تقدمها هذه الدراسة:

1. ضرورة إعادة النظر في اتفاق باريس، وبما يتناسب مع حاجات المواطن والاقتصاد الفلسطيني.
2. مطالبة إسرائيل بتعديل الاتفاق الاقتصادي من خلال ضغوط إقليمية ودولية بعد إظهار مساوئ ومضار هذه الاتفاقية، وذلك عن طريق إحراج إسرائيل أمام الرأي العام الدولي، خاصة وأن إسرائيل تطالب بتقديم الشق الاقتصادي على الشق السياسي ولكن من دون الموافقة على مطلب إسرائيل في ذلك.
3. وبما أن سلطات الاحتلال تعارض إصدار عملة وطنية فلسطينية حتى الآن استناداً إلى بروتوكول باريس، يجب مطالبتها وبأثر رجعي بدفع كافة المستحقات المالية الناجمة عن عائد الإصدار (السينيوريج) لاستخدام الشيكال في المناطق الفلسطينية.
4. تكوين صندوق للاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية القابلة للتداول لدعم عرض النقد وضمان استقراره في مواجهة أي أخطار أو هزات مفاجئة يُمكن أن تؤدي إلى زعزعة الثقة فيه، أو تذبذب قيمته مما قد يؤدي إلى اضطراب في المستوى العام للأسعار واستخدام هذه الاحتياطات لإطفاء العملات المتداولة بنجاح.
5. لتقليص حجم الفائض من الشيكال يجب على سلطة النقد والسلطة الفلسطينية أن تعمل على تشجيع المواطنين على تقليص استخدام الشيكال كوسيط للتبادل التجاري وذلك من خلال تشجيع استخدام الدينار والدولار في الصفقات التجارية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال حوافز إجرائية، وعندها يمكن أن تبدأ الحكومة بدفع الرواتب وتسديد التزاماتها بغير الشيكال.
6. التفكير جيداً في مسألة إصدار عملة وطنية بعد إجراء الدراسات اللازمة والتحضيرات المطلوبة والضغط على الاحتلال لإجباره على الموافقة ودون تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية في هذا الشأن، ثم ربط هذه العملة بسلة من العملات التابعة للشركاء التجاريين بعد محاولة زيادة هؤولاء الشركاء.
7. ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية مع الاحتلال وخاصة فيما يخص ضريبة القيمة المضافة التي تُنقل كاهل شريحة واسعة من الفلسطينيين، وكذلك

فيما يخص مواصفات السلع المستوردة وتقليل الضرائب المفروضة على هذه الواردات، وكلها تزيد من أسعار السلع في السوق الفلسطيني.

8. على السلطة الفلسطينية أن تسعى إلى تفعيل وتنشيط الاتفاقيات والتعاون والشراكة الاقتصادية مع العديد من الدول العربية والدولية بهدف تخطي مقيدات بروتوكول باريس، ومنح الفلسطينيين أفضلية في المبادلات التجارية، مع التوجه نحو تعزيز الاستيراد المباشر من هذه الدول بهدف تقليل تكلفة الغلاف الجمركي لتقليل التكلفة على المنتج الفلسطيني، بل العمل على تبني سياسة الإحلال محل الواردات، وتخفيض نسبة الواردات، وخاصةً الاستهلاكية منها وإيجاد البديل المحلي، وتنمية الصادرات والنفاد إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

9. يجب تشجيع وتعزيز المعاملات الإسلامية بمنتجاتها المالية كافةً في الاقتصاد الفلسطيني وتشجيع البنوك الإسلامية التي لها فروع عالمية الدخول إلى السوق الفلسطينية حيث سيؤدي هذه إلى زيادة المشاريع الإنتاجية، بدلاً من الاستهلاكية، خاصةً أنها لا تتعامل بالشيكل الإسرائيلي.

## المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب والمصادر العربية

- أبو الرب، محمود. (1990). الاقتصاد الفلسطيني.. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.
- أحمد، عبد الرحمن يسري. (2019). التضخم ومشكلات النقود الورقية. مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي حول التضخم: دبي، دورة 24.
- البريكان، مسعود. (2006). الاستقرار والإصلاح الاقتصادي. صندوق النقد العربي (معهد السياسات الاقتصادية): أبو ظبي.
- البكري، أنس وصافي، وليد. (2002). النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق.. عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- البياتي، طاهر والشمري، خالد. (2011). مدخل إلى علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي. (ط2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- جريس، حسام. (2005). الاقتصاد الإسرائيلي: النشأة، البنية، والسمات الخاصة. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. رام الله: مؤسسة الأيام.
- الجعفري، محمد. (1997). الاتفاقية التجارية الأردنية (متطلبات التعديل)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية. سلسلة تقارير الأبحاث، رقم 14.
- جميل، مسيف وقزمار، عصمت وربيح، إسلام. (2020). الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- حامد، أسامة. (2000). السياسة النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (ورقة نقاش). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- حداد، أكرم وهذلول، مشهور. (2008). النقود والمصارف. (ط2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- حلس، رائد. (2019). سياسات الانفكاك الاقتصادي الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي. مركز الأبحاث Prc : غزة. www. Prc. Ps

- خلف، فليح. (2006). النقود والبنوك. ط1. عمان، الأردن: دار الكتاب العالمي.
- خليفة، محمد. (2000) "الاقتصاد الفلسطيني على أبواب الألفية الثالثة: المعوقات والمقومات" صامد الاقتصادي عدد 119، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- درويش، سالم. (2019). أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين. جامعة فلسطين.
- ديراوي، سلمان. (2014). العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطورها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية (آفاق مستقبلية). مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات. غزة: جامعة القدس المفتوحة.
- ديراوي، سلمان. (2016). متطلبات إصدار عملة وطنية فلسطينية كدعامة ضرورية للتنمية الاقتصادية. غزة، فلسطين: العلمية للاقتصاد والتجارة.
- الروبي، نبيل. (1984). نظرية التضخم. الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- روي، سارة. (2019). قطاع غزة: السياسة الاقتصادية للإفقار التنموي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- زكي، رمزي. (1980). مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- زكي، رمزي. (1996). التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية. القاهرة: دار المستقبل العربي.
- الزهوي، حسين (2010) دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بالقاهرة
- السمان، محمد، محبّك، محمد وشامية أحمد. (1998). مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي. عمان، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السمهوري، محمد. (2000). اقتصاديات النقود والبنوك. ط2 غزة، فلسطين: جامعة الأزهر.
- شعبان، رضوان. (1997). تنمية رغم الصعاب، الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال (مسودة ملخص تنفيذي). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والبنك الدولي.

الشعبي، هالة. (2013). بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي. (ورقة عمل). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

شلتوت، محمود. (2008). اقتصاديات النقود والبنوك. القاهرة: مطابع الهندسة.

شمس الدين، عبد الأمير. (1989). أصول الاقتصاد الكلي. (ط1). بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

الصعدي، عبد الله. (1998). النقود والبنوك. (ط2). القاهرة: جامعة عين شمس.

العاني، قتيبة. (2020). التضخم النقدي وآثاره عند المقرزي وفيشر حلقة (1). مجلة الاقتصاد الإسلامي. (473).

العاني، قتيبة. (2020). التضخم النقدي وآثاره عند المقرزي وفيشر حلقة (2). مجلة الاقتصاد الإسلامي. (474).

عبد الخالق، جودة وكريم، كريمة. (1994). أساسيات النقود والبنوك. القاهرة، مصر.

عبد الرازق، عمر. (2016). الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. (تقرير موجز). رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

عبد الرحمن، إسماعيل وعريقات، حربي. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد الله، سمير وآخرون. (2016). الشمول المالي في فلسطين. رام الله، فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

العصار، رشاد، والحلبي، رياض (2010) النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عطا الله، محمد. (2014). استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية. (ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية). دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. جامعة الخليل.

- علي، عبد المنعم والعيسی، نزار. (2004). النقود والمصارف والأسواق المالية. (ط1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عموص، عبیر. (2017). تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008م-2015م). رام الله، فلسطين: دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية.
- العناني، حمدي. (1995). مقدمة في الاقتصاد الكلي. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. (ط1).
- عناية، حسين. (2000). التضخم المالي. دار الجيل للنشر: بيروت.
- عناية، حسين. (2006). التضخم المالي. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية، مصر.
- عورتاني، باسل. (1998). الجنية الفلسطينية والقطاع البنكي ومؤسسات الإقراض. رام الله، فلسطين: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).
- عوض، عزمي. (2011). آفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس لنقد فلسطين كنظام للسياسة النقدية. مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية. غزة: جامعة الأزهر. مج 3 (8).
- العياش، غسان. (1998). المصرف المركزي والدولة في التشريع العربي الدولي. بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- الغولي، أسامة وشهاب، مجدي. (1997). مبادئ النقود والبنوك. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الفارس، عبد الرحيم والسيفو، وليد (2015) الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. قديح، وائل. (1999). محددات وآفاق إصدار عملة فلسطينية. غزة: مكتب الرئيس (مركز التخطيط في الدائرة الاقتصادية). (41).
- كنفاني، نعمان. (2014). خيارات العملة والسياسات النقدية المستقبلية في فلسطين: مراجعة تقييمية. رام الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- مانسفيلد، أدوين وناريمان، بيهرافس. (2006). علم الاقتصاد. عمان، الأردن: مركز الكتب الأردني.



- مجيد، ضياء. (2001). اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة: القاهرة.
- النقاش غازي (2003) المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- النقيب فضل (1997) الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت.
- هتهات، سعيد. (2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر. ورقلة، الجزائر: جامعة قاصدي.
- وادي، محمود وآخرون. (2010). النقود والمصارف. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- وادي، مدحت. (2006). أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية. غزة: مكتبة الجامعة الإسلامية.
- الوزني، خالد والرفاعي، أحمد. (1999). مبادئ الاقتصاد بين النظرية والتطبيق. ط3. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ثانياً رسائل الماجستير والدكتوراه:
- الجلال، أحمد. (2006). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن للفترة 1990م-2003م (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر.
- رجب، محمد. (2011). أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين (رسالة ماجستير). غزة: جامعة الأزهر.
- الزبيدي، صالح. (1990). دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة (1972م-1984م) (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.
- سرداح، خليل. (2012). الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي (رسالة ماجستير). غزة: جامعة الأزهر.
- الشبول، نايف. (1981). التضخم في الاقتصاد الأردني (دراسة تحليلية): أسبابه وقياسه وعلاجه. (رسالة ماجستير غير منشورة). القاهرة: جامعة عين شمس.

قديح، ناريمان. (2015). محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية) (1995م-2013م) (رسالة ماجستير). غزة: الجامعة الإسلامية.

نصر الله، عبد الفتاح. (2000). إصدار العملة الفلسطينية، الواقع والآفاق (رسالة ماجستير). نابلس: جامعة النجاح.

### ثالثاً/ التقارير الرسمية وغير الرسمية:

الإسكوا: الأمم المتحدة (1987م) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، جنيف، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأونكتاد: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012) تقرير بعنوان، الاقتصاد الفلسطيني وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك، جنيف.

جريدة الأيام 1285 (1995) ص3.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2012م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2013م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الأسعار والأرقام القياسية 2013م، النشرة السنوية، رام الله فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994م-2012م) رام الله.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م) مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2014م، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2015، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2017، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2018، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019م) الأسعار والأرقام القياسية (2018م) النشرة السنوية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2019، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021م) إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات 2020، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021م) أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (1995م) التقرير السنوي الأول، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2006م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2008م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2010م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2011م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2013م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2014م) تقرير التطورات النقدية.

سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية (2020م) التقرير السنوي، رام الله، فلسطين. في حديث مباشر مع

سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 2021/12/10.

سلطة النقد الفلسطينية الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية (أساس نقدي).  
سلطة النقد الفلسطينية/ تقارير التضخم الربعية 36 تقرير، من عدد 2 إلى عدد 37 (الربع  
الأول/ 2012م وحتى الربع الرابع 2020م). دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.  
صندوق النقد الدولي، تقرير 2014م.

ماس (2019م) لقاء الطاولة المستديرة (8): كيف يمكن تعديل الإنفاق الاقتصادي لعام  
1994م بهدف تعزيز عملية الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل؟ معهد  
أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2018م) عدد 51، رام الله، فلسطين.  
المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2020م) مفاهيم وتعريف اقتصادية (عدد 16 - عدد 62)،  
رام الله.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية (1994م) بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين  
حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (الاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية) الدائرة  
الاقتصادية. نابلس.

منتدى الأعمال الفلسطيني (2011م).

وزارة الاقتصاد الوطني. البدائل الاقتصادية لاتفاقية باريس. موقع وزارة الاقتصاد الفلسطيني

رابعاً: المصادر الأجنبية:

Brynen, R. (2008). Public Finance ، Conflict and State bulding.The  
Case of Palestine Center on International Cooperation McGill  
University.

Jemes, B. (2007). Public finance، Aid and post Couflect recovery.

خامساً: المصادر العبرية (بعد ترجمتها للعربية أو الإنجليزية):

أبرئيل، إيتان. ( n.d ) "حول "زيف" بنك إسرائيل" في موقع The Marker.

أمستردامسكي، شاوول. (2013). "كيف يحسبون مقياس أسعار المستهلك حقاً؟". مجلة  
كلكليست الاقتصادية. وثق بتاريخ: 2013/2/10.

بلوم، ديفيد. (2014). "حول تغيير الفائدة" الخبير الاستراتيجي الرئيسي للعمليات في بنك  
HSBC. مجلة كلكليست الاقتصادية. وثق بتاريخ: 2014/5/26.

Giladi. D. (1998). Economics and politics. The Open University of Israel. Tel- Aviv.,8b

سادساً: مواقع الإنترنت:

\* [http:// www. Pma. Ps](http://www.Pma.Ps) سلطة النقد الفلسطينية

\* [http:// www. Pcbs. Gov. ps](http://www.Pcbs.Gov.ps) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

\* [http:// www: govindicators. Org](http://www.govindicators.Org) قاعدة بيانات البنك الدولي

\*[http:// www. Albankaldawli. Org](http://www.Albankaldawli.Org)

\*[http:// www. Boi . org.](http://www.Boi.org) البنك المركزي الإسرائيلي

\*[http:// www. The Marker. II.](http://www.TheMarker.II) مجلة ذي ماركر الاقتصادية التابعة لجريدة

مجلة الاقتصاد الإسلامي \*[http:// www. aliqtisadalislami. net.](http://www.aliqtisadalislami.net) هآرتس

\*[http:// www. Imf. Org.](http://www.Imf.Org) كوك يودو وقسيس حنا (2011م)